



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي الكتابة الوطنية

تقديم مقررات المؤتمر الوطني الثامن

شكل المؤتمر الوطني الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي محطة نوعية في مسار حزب يمثل الاستمرار الثوري لحركة التحرير الشعبية مع باقي مكونات الصف اليساري المناضل سواء من حيث الوثائق التي أقرها أو من حيث النتائج التي تمخض عنها بدليل الديناميكية الجديدة التي عرفها الحزب بعد المؤتمر؛

فالوثيقة السياسية والتوجيهية قدمت تشخيصا موضوعيا واستراتيجيا لمعطيات الوضع السياسي العام على جميع المستويات الدولية والجهوية والوطنية وأكدت على هوية الحزب الإيديولوجية والسياسية واختياراته الأساسية التي تبلورت عبر عقود من المواجهة الضارية مع الطبقة الحاكمة والفرز داخل الحركة الاتحادية الأصلية بين التوجه الثوري الديمقراطي والتوجهات الليبرالية والإصلاحية التي ساهمت في إعاقة تحقيق مشروع التغيير الجذري وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية. هذه الدولة التي طرحت كهدف مرحلي في أفق المجتمع

الاشتراكي في سبعينات القرن الماضي لا زال تحقيقها مطروحا على جدول أعمال قوى اليسار المغربي في صيغة ملكية برلمانية كما ورد في الورقة السياسية لفيدرالية اليسار الديمقراطي، أي كحل تاريخي ممكن للتناقض الرئيسي بين طبيعة النظام السياسي وتطلعات الشعب المغربي وحقوقه المشروعة في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وبنفس المنهجية الصارمة أبرز التقرير الاقتصادي والاجتماعي مخاطر التحكم المخزني في تقرير وتدبير ما يسمى بالمشاريع المهيكلة والمالية العمومية ومسؤوليته عن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإجهاز على حقوق الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي في المرافق العمومية كالصحة والسكن والتعليم والتشغيل وباقي الخدمات الأساسية التي بدون توفيرها لجميع المواطنين والمواطنات تفقد الدولة مشروعيتها الحقيقية وتتحول إلى مجرد أداة تسيير وقمع في يد الطبقة السائدة؛ إن تفاقم البطالة وتوسع أنشطة الاقتصاد غير المهيكل وبرز مظاهر الإقصاء والتهميش قد كشفت أسطورة التنمية البشرية بعد مرور أكثر من عقد على الشروع فيها. وأصبحت الهشاشة تميز أوضاع فئات اجتماعية كانت تعتبر من الطبقة الوسطى بسبب انهيار القدرة الشرائية لمداخلها الضعيفة في السنوات الأخيرة. ولا يكفي فقط التقرير الاقتصادي والاجتماعي بتشريح الأوضاع المزرية التي تعاني منها الطبقات الشعبية وتحديد أسباب تعثر أي إقلاع اقتصادي، بل إنه، يطرح بديلا واقعا لتجاوز الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد المغربي إذا توفر الإطار السياسي للإصلاح والتغيير.

ولأنه لا تنمية بشرية حقيقية بدون نهضة ثقافية كما دلت على ذلك تجارب البلدات المتقدمة، فإن التقرير الثقافي قد وقف عند جدلية التنوير والتغيير وربط بشكل واضح حتمية إرساء الديمقراطية الحقيقية بالحدثة

والعلمانية، لأن حرية التفكير والتعبير هي المنطلق الأول لإشاعة الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولا تناقض بين تحديث المجتمع المغربي والحفاظ على هويته المتعددة الأبعاد أمازيغية وعربية وإفريقية وأندلسية في ظل احترام تام لتدين المغاربة ومعتقداتهم لأن الدولة المدنية الديمقراطية وحدها تضمن لكافة مواطنيها حرية ممارسة شعائرهم الدينية والتمتع بحقوقهم السياسية والاجتماعية.

إن قرار الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بنشر هذه الوثائق يترجم إرادة الحزب في تقاسم كل ما يطرحه الحزب من أفكار وما يقترحه من اختيارات مع جميع المواطنين والمواطنات وتعميق الحوار معهم حول كافة القضايا التي تهم حاضرهم ومستقبلهم، وحزب الطليعة يرحب بكل تفاعل إيجابي مع أطروحاته خاصة من لدن الفئات الشابة التي تتطلع إلى غد أفضل، فمجتمع آخر ممكن وإنها لمسيرة نضالية حتى النصر.

الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي:

علي بوطوالة.

الرباط في: 11 مارس 2017



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المؤتمر الوطني الثامن
27-28-29 ماي 2016

مشروع الأرضية التوجيهية والسياسية

مارس 2016

الفهرس .

تقديم:.....ص3

I. حقيقة الصراع في عالمنا الراهن:.....ص3

1. التناقض بين الرأسمال والعمل.....ص4

2. التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية.....ص6

3. التناقض بين الإمبريالية وحركات التحرر الوطني.....ص7

II. الحراك العربي والمغربي في سياق التحولات الدولية:.....ص8

III. المغرب ومعضلة الانتقال إلى الديمقراطية:.....ص9

1. علاقة الدولة بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية.....ص9

2. التركيبة الطبقية وأزمة التمثيل

السياسي.....ص10

3. استنتاجات.....ص15

IV. المشهد السياسي وآفاق النضال الديمقراطي:.....ص15

V. الدولة الوطنية الديمقراطية قاعدة البناء الاشتراكي:.....ص19

VI. خلاصات:.....ص20

تقديم:

يجسد حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي استمرار الخط الثوري لحركة التحرير الشعبية المغربية في مختلف تجلياته النظرية والسياسية والتنظيمية وتتويجا لما راكمته الحركة الاتحادية الأصيلة بتضحياتها الجسيمة وشهادتها الكبار أمثال المهدي بن بركة وعمر بن جلون ومحمود بنونة والقائمة طويلة من خيرة أبناء الشعب المغربي الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية. ولأن حزب الطليعة امتداد لحركة تاريخية غير مختلقة فإن اختياراته الأساسية تبلورت في سياق الكفاح المرير والمواجهة الضارية مع النظام المخزني، وفي خضم هذه المواجهة تبنى الحزب الاشتراكية العلمية كمنهجية للتحليل وكهدف استجابة لضرورة تاريخية فرضتها ديناميكية الصراع الطبقي ببلادنا.

هذا الاختيار جاء إذن كنتويج لمسار نضالي غني ومتنوع الأشكال النضالية والاجتهادات الفكرية مزجت الفكر التنويري الإصلاحية لحركة التحرير الوطني المغربية وما راكمه الفكر الثوري على الصعيد العالمي. وقد أكد التقرير التوجيهي للمؤتمر الوطني الرابع سنة 1993 هذا الاختيار في سياق دولي كانت أصداء انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي لا تزال تملأ الأجواء وتصم الأذان، لكنه أكد في نفس الوقت تشبته باستراتيجية التحرير والديمقراطية والاشتراكية كدعامات لا غنى عنها في بناء مشروعه المجتمعي مرتبطة فيما بينها كقوائم مثلث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر.

وإذا كانت الاشتراكية العلمية كمنظومة فكرية ومعرفية متكاملة الجوانب الفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تمت

صياغتها في منتصف القرن التاسع عشر باعتماد ما كانت مختلف العلوم قد توصلت إليه من خلاصات ونتائج في تفسير وتحليل تطور البشرية وما عرفه هذا التطور من تراكمات كمية وتحولات نوعية فإنها لم تتوقف يوماً عن التطور والاعتناء بالتجارب الثورية للشعوب ومساهمات مفكرين كبار وقادة سياسيين عظام تركوا بصماتهم على مسار الكفاح الأممي من أجل تحرير الإنسان من كل أنواع الاستغلال والاستلاب.

إن المعرفة العلمية بالواقع كما هو والإمكانيات المتاحة لتغييره من خلال توعية الطبقة العاملة وعموم الجماهير، وتعبئتها لخوض مختلف أشكال النضال وفق ميزان القوى ومتطلبات كل مرحلة والمعرفة الصحيحة بالواقع تتحقق بالاستعمال الخلاق للمنهجية العلمية لقراءة هذا الواقع وتفكيكه لتحديد التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية وتفاعل العوامل الخارجية مع هذه التناقضات في سياق التحولات الإقليمية والدولية.

I. - حقيقة الصراع في عالمنا الراهن.

إلى أين يسير العالم؟ وما حقيقة ما يجري في الشرق الأوسط؟ وهل نعيش مقدمة حرب باردة جديدة؟ هذه الأسئلة وغيرها ما فتئ المراقبون والمحللون والخبراء بمختلف أصنافهم يحاولون الإجابة عنها إجابات لا تحمل يقيناً ولا تقطع مع الشك!! وحدها الرؤية الجدلية للعالم كوحدة للأضداد وصراعها تمكننا من كشف التناقضات الأساسية التي تفعل فعلها بغض النظر عن وعي أو عدم وعي الناس بها. إن هذه التناقضات هي بمثابة محركات لدينامية إعادة هيكلة العالم وفق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للمراكز الرأسمالية المتقدمة والدول

الصاعدة المنافسة لها أو المتصارعة معها حول الأسواق والمواد الأولية والطاقة ورؤوس الأموال والتكنولوجية الحيوية. ويمكن التذكير بهذه التناقضات وتجلياتها كما يلي:

1- التناقض بين الرأسمال والعمل:

إن تجليات التناقض الأول الذي يعتبره الماركسيون التناقض الرئيسي على مدى أكثر من قرن ونصف يمكن تلخيصها وفق عدة مراحل اعتمدنا في تحديدها على حصول قطائع كبرى سياسية وإيديولوجية وتكنولوجية أدت إلى تغيير ملموس في الصراع بين قوى العمل وقوى الرأسمال:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بثورات شعبية في أغلب البلدان الأوروبية نظرا لتعمق أزمة الرأسمالية وارتفاع نسبة البطالة وتوسع مظاهر بؤس واستغلال الطبقة العاملة في المراكز الصناعية. مما سيؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات والإضرابات العمالية والتي ستتوج بانتزاع الحق في الإضراب ثم الحق في التنظيم النقابي بعد تأسيس الأممية الأولى بقيادة ماركس سنة 1864 بلندن. وفي بداية الثورة الصناعية الثانية (اكتشاف البترول واختراع الكهرباء والمحرك الذي يعمل بالمحروقات واختراع الهاتف) بدأت تظهر الشركات الاحتكارية ولجأت الدول الرأسمالية الغربية إلى استعمار باقي مناطق العالم المتخلف لنهب ثرواته وفتح الأسواق أمام منتجاتها.

وفي سنة 1889 تكونت الأممية الثانية لتوحيد المنظمات العمالية الأوروبية وخاصة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي ظهرت بعد حل الأممية الأولى سنة 1874. وكانت كمونة باريس سنة 1871 قد مثلت أوج المواجهة بين الطبقة العاملة الفرنسية وعموم الكادحين

والبرجوازية الفرنسية مدعومة بالحكومة الألمانية والبرجوازية الأوروبية .

المرحلة الثانية : تبدأ هذه المرحلة من نهاية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وهي التي تميزت من جهة بلجوء الدول الأوروبية إلى استعمار بلدان إفريقيا وآسيا لحل أزماتها الداخلية من خلال نهب خيرات البلدان المستعمرة واستغلال شعوبها. ومن جهة أخرى بانقسام الحركة الاشتراكية الأوروبية بين توجّهين أساسيين , توجه إصلاحى ساند الاستعمار واصطف مع الحكومات البرجوازية لبلاده في الحربين العالميتين، وتوجه ثوري عارض الاستعمار واتخذ موقفا مناهضا للحرب باعتبارها حربا بين البرجوازيات الإمبريالية . وكان حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي أبرز أحزاب هذا الاتجاه حيث تمكن بفضل قيادة لينين من إنجاز ثورة أكتوبر 1917 التاريخية . وبنجاح الثورة الاشتراكية في روسيا وانتقال الثورة الصناعية الثانية من أمريكا الشمالية إلى أوروبا (الكهرباء والسيارة والتقسيم العلمي للعمل – الفوردية) دخل التناقض بين الرأسمال والعمل منعطفا تاريخيا جديدا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 وإحداث الاقتصادى الإنجليزى كينز لثورة نظرية في نقد الليبرالية الاقتصادية وكشف تناقضاتها البنيوية وعجزها عن تحقيق التوازن العام والتشغيل الكامل للموارد المالية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. منذ تلك الفترة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حققت الطبقة العاملة في الغرب مكتسبات تاريخية (الضمان الاجتماعى – التعويض عن البطالة – التقاعد – تحديد ساعات العمل ...) هذه المرحلة عرفت ظهور وتصاعد نضال حركات التحرر الوطنى ضد الامبريالية.

وقد خاضت هذه الحركات معارك كبرى وبطولية بقيادة أحزاب الطبقة العاملة خاصة في آسيا وتمكنت من إلحاق الهزيمة بالإمبراطوريات الاستعمارية وطرد الاستعمار. وشكل التحالف الموضوعي بين هذه الحركات والمعسكر الاشتراكي رادعا قويا للنزوعات العدوانية للقوى الإمبريالية. وتمثل الثورات الصينية والكوبية والفيتنامية... أبرز تلك الانتصارات. في هذا السياق لجأت قوى الرأسمال الإمبريالي إلى تشكيل الحلف الأطلسي والدخول في حرب باردة ضد المعسكر الاشتراكي ستستمر إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حينما تمكنت التوجهات النيولبرالية من الوصول إلى السلطة في أمريكا وإنجلترا وبلدان أخرى وتدشين هجوم كاسح على الحركات العمالية. وبانهيار الاتحاد السوفياتي اختل ميزان القوى بشكل حاسم لصالح قوى الرأسمال الإمبريالي الذي استعاد سيطرته المطلقة على العالم في إطار العولمة الليبرالية.

المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة بالتحول الكبير الذي حدث في نهاية ثمانينيات القرن الماضي بانهيار المعسكر الاشتراكي وعودة الرأسمالية إلى بلدان أوروبا الشرقية وروسيا. وهنا لا بد من التذكير بما حققته تلك التجربة - رغم الأخطاء والانحرافات التي صاحبته - من منجزات كبرى وتاريخية في زمن قياسي وبالاعتماد على الموارد الذاتية، ونقلت روسيا على الخصوص، كما قال الزعيم البريطاني تشرشل، من عصر المحررات إلى الأسلحة النووية وغزو الفضاء.

وبانهيار المعسكر الاشتراكي انتهت مرحلة انقسام العالم إلى قطبين، قطب رأسمالي وقطب اشتراكي، وأصبحت الإمبريالية الأمريكية مهيمنة بشكل مطلق على الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها. وعرقلت الخطط التنموية الطموحة في آسيا وأمريكا اللاتينية،

وبفضل شركاتها التي قادت الثورة المعلوماتية تمكنت من مراقبة كل ما يجري في العالم بما في ذلك داخل البلدان الحليفة لها.

هكذا أدى الاختلال الكبير بين قوى الرأسمال الإمبريالي وبين قوى العمل المستضعفة إلى ارتفاع سريع لمداخل الأولى على حساب حصة الثانية بأكثر من 30% خلال الثلاثين سنة الأخيرة (1985-2015) حسب تقدير الخبراء الاقتصاديين.

لكن ومنذ انفجار الأزمة المالية في قلب مركز الإمبريالية (2008) فقدت الرأسمالية المعمولة قوة اندفاعها في موطنها الأصلي، وأصبحت مقاومة الشعوب لها تزداد اتساعا في مختلف مناطق العالم، خاصة في أمريكا اللاتينية ودول جنوب أوروبا التي عانت اقتصادياتها من الأزمة، وبرزت الصين كثاني قوة اقتصادية عالمية، وعادت روسيا مع الدول الصاعدة إلى التأثير الملموس على مجريات الصراع بين القوى الكبرى خاصة في الشرق الأوسط.

إن كل هذه التطورات تبين أن موجة العولمة الليبرالية مثل الموجة الإستعمارية ستندحر في النهاية بفضل مقاومة الشعوب لها، واسترجاع قوى التحرر والتقدم تدريجيا لفاعليتها النضالية من خلال تصاعد الحركات الاحتجاجية المعادية للحروب والعنصرية والتدمير الإجرامي لمقومات الحياة الطبيعية السليمة.

- 2- التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية:

هذا التناقض وإن كان تجليا إيديولوجيا وسياسيا للتناقض بين الرأسمال والعمل فهو تناقض بين نظامين اقتصاديين واجتماعيين وبين نمطين في الإنتاج المادي وتوزيع الثروة وفي نوعية وطبيعة علاقات الإنتاج، وفي طبيعة الدولة ودورها في التخطيط الاستراتيجي وتمثيل جميع مكونات المجتمع.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ارتبط دعاة الاشتراكية وخاصة مؤسسوا الاشتراكية العلمية ورفاقهم بنضال الحركة العمالية، حيث لم يكن هناك فصل بين النضال النقابي والنضال السياسي، لكن بعد حصول العمال على حق التنظيم النقابي بدا الانفصال التدريجي بين مقاومة الاستغلال (العمل النقابي) والنضال الاشتراكي الهادف إلى القضاء النهائي على الاستغلال. وتكونت في كل البلدان الأوربية تقريبا أحزاب اشتراكية ديمقراطية كان أقواها الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، لكن الخلاف داخل هذا الحزب بين توجهين كما سبقت الإشارة، توجه يؤمن بالإصلاح التدريجي للرأسمالية من الداخل وتوجه ثوري يؤمن بضرورة القضاء على الرأسمالية انتقل إلى باقي الأحزاب اليسارية خاصة في الموقف من الحرب العالمية الأولى.

ورغم نجاح الثورة البولشفية في روسيا وتأسيس الأممية الثالثة للأحزاب الشيوعية فإن فشل الثورة في ألمانيا (1919) كان له تأثير كبير على الحركة الثورية في أوروبا. وبفضل ما حققه الاتحاد السوفياتي من إنجازات كبرى خاصة انتصاره التاريخي على النازية في الحرب العالمية الثانية تمكن من تغيير ميزان القوى مع القوى الرأسمالية وساعد حركات التحرر في العالم الثالث، كما أن نجاح الثورة في الصين (1949) والفيتنام وكوريا وكوبا قد جعل الاشتراكية تجسد حلما لملايين البشر للخروج من التخلف، ورغم ما خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي من آثار وخيمة على حلم الشعوب بتجاوز الرأسمالية وإنقاذ البشرية من شرورها، لازال مفعول هذا التناقض مستمرا بدليل ما حققه اليسار في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية من مكتسبات في بداية هذا القرن.

3- التناقض بين المراكز الامبريالية وحركات التحرر الوطني:

عرف هذا التناقض بدوره تمظهرات وتحولات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى الآن، فمن مرحلة الاستقلالات الوطنية إلى موجات تأميمات البترول والمواد الأولية و بروز حركة عدم الانحياز كقوة وازنة منذ سنة 1955، لعب فيها الشهيد المهدي بنبركة دورا أساسيا حيث كلن المحرك الرئيسي للإعداد لمؤتمر القارات الثلاث، إلى الهجوم المضاد للإمبريالية مع تاتشر وريغان وفرض سياسات التقويم الهيكلي على العديد من دول الجنوب مثل المغرب من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في بداية الثمانينات وإلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

وقد ساعد انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة والثورة التكنولوجية (ثورة الإعلام والمعلومات، الهندسة الوراثية، صناعة مواد جديدة والطاقات المتجددة ...) والعولمة الاقتصادية من جهة ثانية على حصول اختلال فادح في ميزان القوى لصالح الامبريالية الأمريكية التي أصبحت القطب الوحيد الذي يتحكم في تدبير الشؤون الدولية لمدة ربع قرن تقريبا (حروب الخليج الأولى والثانية والتدخل في أوربا الشرقية) هذه الهيمنة الإيديولوجية والسيطرة غير المسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية على الوضع الدولي ستتعرض لهزة كبرى في 11 شتنبر 2001 مما دفعها لاحتلال أفغانستان والعراق بدعوى محاربة الإرهاب ورفع شعار الفوضى الخلاقة لإعادة هيكلة المشرق العربي وفق مصالحها ومصالح الدولة الصهيونية على حساب حقوق ومصالح شعوب المنطقة .

في هذا السياق انفجرت الأزمة المالية في القلب النابض للرأسمالية المعولمة (سنة 2008) وانتقلت تداعياتها إلى باقي المراكز الرأسمالية الغربية، وإلى الاقتصاد الحقيقي، ولم تفلح إجراءات مجموعة الدول

السبعة ولا إجراءات مجموعة العشرين التي تمثل 90 % من الاقتصاد العالمي في وضع حد للأزمة التي لولا وجود مؤسسات دولية وقارية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي ...) التي اتخذت إجراءات حاسمة لضبط الأسواق المالية وتفادي انهيار كلي للنظام المالي، لكانت مضاعفات الأزمة أقوى وأكثر تدميرا من أية أزمة سابقة.

هكذا وعكس ادعاء منظري العولمة الليبرالية لم تؤدي هذه الأخيرة لا إلى دعم الاستثمار والتشغيل ولا إلى رفع نسبة النمو لا داخل المراكز التقليدية للرأسمالية ولا في بلدان الجنوب التابعة التي عانت ولا زالت تعاني من سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على اقتصادياتها. وحسب معطيات الأمم المتحدة نفسها فقد انتقل عدد هذه الشركات العابرة للحدود من 37 ألف شركة سنة 1990 إلى 82 ألف شركة سنة 2008 وبلغ حجم التداولات المالية في البورصات العالمية إلى 350 مليار دولار يوميا وهو ما يعادل 180 مرة الناتج العالمي الخام سنويا. لذلك كان من الطبيعي أن يؤدي هذا السباق المحموم على مراكمة الأرباح بأكثر حصة وأسرع طريقة من طرف "مافيات دولية" إلى دخول العالم في مخاض الانتقال العسير والعنيف من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية التي لازالت معالمها غير واضحة .

ومن مكر التاريخ – كما قال هيغل- أن يتحقق أكبر نجاح للرأسمالية في بداية القرن الواحد والعشرين بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وتكون البلدان الصاعدة أول مستفيد من العولمة الاقتصادية وتحقق نسبة نمو اقتصادي مرتفعة على مدى العشرين سنة الأخيرة. وتبين أن الدول التي رفضت الدخول في اتفاقيات التبادل الحر التي أغرت بعض دول الجنوب مثل المغرب هي التي استطاعت تحسين

تنافسيتها الاقتصادية في السوق الدولية مثل ماليزيا والفيتنام وسنغافورة.

II. الحراك العربي في سياق التحولات الدولية.

في سياق الأزمة الكبرى للعولمة الليبرالية وبروز الدول الصاعدة انفجر حراك الشعوب العربية بشكل غير متوقع - من حيث حجمه وقوته - في تونس ومصر التي أدى فيها إلى إسقاط رأسي نظامين استبداديين وفسادين، ثم انتقل إلى باقي الدول العربية والمغربية بصيغ وطرق مختلفة. ومن مفارقات هذا الحراك أن يتمكن أعداء الشعوب العربية بالذات من استغلال انتفاضاتها وثوراتها على الحكام الفاسدين والطغاة لتمرير مخططاتهم الجهنمية بتوظيف تنظيمات الإسلام السياسي التي كانت مهياة سياسيا وتنظيميا لركوب الموجة وجني ثمار حراك شعبي لم يكن لها يد في انطلاقته على الأقل.

هذا الواقع الملتبس أصاب قوى الديمقراطية والحدثة بما فيها قوى اليسار في بعض بلدان الحراك بارتباك كبير، ووجدت نفسها منساقة بضغوط الشارع متواجدة إلى جانب قوى أصولية معارضة لنظام الحكم وللمشروع الديمقراطي في الآن نفسه حيث كان هدفها الأول باستمرار تصفية اليسار والقضاء عليه بدليل اغتيالها لقادة ومنظري اليسار مثل الشهداء عمر بنجلون ومهدي عامل وحسين مروة ... هنا لا بد من التذكير بالمشروع الإمبريالي - الصهيوني الذي سمي بالشرق الأوسط الجديد والذي كان يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وإعادة هيكلة المنطقة من خلال القضاء على قواها الوطنية وتفتيت وحدتها السياسية والترابية.

هكذا تمكن التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي من استغلال تناقضات القوى الفاعلة في الحراك العربي باستهداف وإضعاف القوى

الديمقراطية والتقدمية، وفتح المجال للقوى المحافظة (بشقيها الليبرالي والأصولي) للوصول إلى السلطة والانتقال حول مطالب الشعوب العربية والمغربية في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وطبيعي أن تعرف في هذا السياق مجتمعات مثل مصر واليمن وسوريا صراعات دموية نظرا لتوازن القوى المتصارعة على السلطة.

إن قوى اليسار في المنطقتين العربية والمغربية مطالبة ليس فقط بالإخلاص لمبادئها وأصولها المتمثلة في الدفاع عن القيم الإنسانية النبيلة وفي مقدمتها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان كافة، بل الاجتهاد المستمر والعمل الدؤوب على صياغة بديل واضح ومقنع يستجيب لتطلعات الجماهير الكادحة والأجيال الجديدة التي لا يهمها صراع الماضي وبطولات الماضي ولا أسباب فشل اليسار في إنجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بل يهمها فتح آفاق واعدة للتحرر من قيود الاستبداد والاستعباد وتحقيق طموحاتها المشروعة في العيش بحرية وكرامة.

III . المغرب ومعضلة الانتقال إلى الديمقراطية:

من أجل تحديد أفق واضح لنضاله الديمقراطي رفع حزبنا شعار الدولة الوطنية الديمقراطية أول مرة في مؤتمره الثالث في دجنبر 1978، أي منذ حوالي 38 سنة دون أن يتمكن حتى الآن من ترجمته إلى أرض الواقع لأسباب ذاتية وموضوعية . وقد تبنى الحزب شعار تحويل الملكية الرئاسية المخزنية إلى ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم كما حدث آنذاك في إسبانيا بعد موت الديكتاتور فرانكو.

ورغم ملابسات ظروف هذا الاختيار السياسي الذي يندرج في استراتيجية التحرير والديمقراطية والاشتراكية لم يوضع أبدا موضع نقد أو تساؤل لسبب بسيط هو قدرته على تكثيف محتوى الخط السياسي

للحزب دون سقوط لا في الإصلاحية اليمينية ولا في التطرف اليساري. والجدير بالذكر أن السجال الذي عاشه الحزب بعد المؤتمر الاستثنائي حول طبيعة الدولة المخزنية وخصوصيتها وهل هي مجرد أداة بيد الطبقة الحاكمة مثل الدولة البورجوازية في الغرب أم جهاز للقمع والتسيير جمع بين المخزن العتيق وخصائص الدولة الاستعمارية على حد تعبير الشهيد عمر بن جلون , فإن التقرير التوجيهي للمؤتمر الرابع قد حسم هذا النقاش بالتأكيد على الطبيعة المزوجة للدولة المغربية أي أنها في نفس الوقت أداة بيد الطبقة السائدة لفرض هيمنتها وسيطرتها على المجتمع وإعادة إنتاج علاقات الاستغلال القائمة ووسيلة لتوسيع القاعدة الاجتماعية لهذه الطبقة من خلال سياسة الترغيب والترهيب واستعمال المؤسسات العمومية لخلق ودعم زبائنها في القطاع الخاص كما جرى من خلال سياسة المغربية بين 1973 و1978 والخصوصة خلال تسعينيات القرن الماضي، وسياسة المخططات القطاعية خلال بداية هذا القرن (مخططات المغرب الأخضر والإقلاع الصناعي ورؤية 2020 للقطاع السياحي وبرنامج الطاقات المتجددة... الخ)

1- علاقة الدولة المخزنية بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يهم في هذا الإطار هو علاقة الدولة المخزنية بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على التحكم –أو عدم التحكم – في مسارها وإعادة هيكلتها وفق المصالح الاستراتيجية للطبقة الحاكمة من خلال اقتصاد الربيع وتوزيع المنافع والامتيازات على الموالين والزبناء. وحتى لا نسقط في الرؤية المثالية والأحادية الجانب للوقوف على صيرورة مجتمعية طويلة ومعقدة لا بد من العودة مرة أخرى إلى المحددات النظرية والمنهجية على الخصوص .

إن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في منهجية الاشتراكية العلمية تعني باختصار شديد تركيبة وتداخل أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج المترتبة عنها خلال صيرورة تاريخية تفاعلت وتتفاعل فيها عوامل ديموغرافية واقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وحتى جغرافية ولغوية ودينية لمجموعة أو جماعات بشرية تمكنت من بناء دولة وتنظيم مجتمع متميز عن باقي المجتمعات الأخرى بنمط عيشه . وقد ساهمت العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة في إغناء المادية التاريخية من خلال أبحاث نظرية وميدانية خاصة بكل مجتمع وبكل منطقة جغرافية . وباستحضارنا لنتائج هذه العلوم يمكن أن نؤكد:

- إن المقصود بعلاقات الإنتاج هو علاقات السلطة (أي طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين) وعلاقات الملكية (بمعنى نوعية ملكية وسائل الإنتاج والتبادل..) وأخيرا علاقات التوزيع (أي آليات ومساطر توزيع الثروة داخل المجتمع).

- إن هذه العلاقات تتشكل وتتعدد وتتعدد عبر الصراع الطبقي بمختلف أشكاله ومستوياته الإيديولوجية (للتبرير والشرعنة) والسياسية (للتدبير والتسيير) والاقتصادية (لإنتاج فائض القيمة وطريقة توزيعه على مكونات المجتمع).

- بناء على ما تقدم يمكننا الاستنتاج – وبالاستناد إلى دراسات أكاديمية موضوعية لا يمكن نعتها بالمعارضة – أن الدولة المخزنية دولة غير ديمقراطية بمنطوق دستور 2011 نفسه وبالذور الباهت والشكلي للبرلمان ولكل المجالس المنتخبة وغير المنتخبة ! لكن هذا التشخيص الموضوعي لا يحل مشكلة إشكالية الانتقال إلى الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن ليبقى سؤال ما العمل مطروحا باستمرار مع التنبيه إلى خطا الأطروحة القائلة باستحالة ديمقراطية هذه الدولة , وهي أطروحة لا

علاقة لها بالتحليل العلمي لواقع المجتمع المغربي ولا بالقراءة الموضوعية للمسار التاريخي الذي أدى لهذا الواقع وأنتجه.

2 - التركيبة الطبقية وأزمة التمثيل السياسي:

تكمن أهمية الوقوف على طبيعة التركيبة الطبقية للمجتمع المغربي في تحديد الطبقات والفئات التي لها مصلحة موضوعية في التغيير الديمقراطي والطبقات والفئات التي ترتبط مصالحها الآنية والمستقبلية باستمرار النظام السياسي على ما هو عليه من استبداد مقنع واستغلال فاحش للقوى المنتجة بكل مكوناتها. فالتساؤل الرسمي "أين تذهب الثروة التي ينتجها المغرب؟!" إمعان في قلب الحقائق وطمسها من طرف الطبقة الحاكمة لنشر مزيد من الخلط والغموض باعتبار الخلط والغموض نوع من أنواع القمع على حد تعبير الشهيد عمر بن جلون.

وإذا كان التعريف اللينيني للطبقة الاجتماعية معروفا إلى حد ما (العلاقة بملكية وسائل الإنتاج والدور في عملية الإنتاج والحصة في هذا الإنتاج) فان الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية الماركسية قد دقت في محددات الطبقات الاجتماعية بإضافة عناصر أخرى: قيمة الدخل ونوعيته، ونوعية السكن ومستوى المعيشة (امتلاك أو عدم امتلاك منزل وسيارة مثلا...) بحيث أصبحت المعطيات الإحصائية حاسمة في تحديد موقع أي فئة اجتماعية في الهرم الاجتماعي وقربها أو بعدها من مراكز القرار السياسي.

لقد أدى التطور التاريخي للمجتمع المغربي إلى تحولات بنيوية عميقة نقلت هذا المجتمع من مجتمع قبلي مجزأ بين "بلاد السبية" وبلاد المخزن إلى مجتمع طبقي واضح المعالم ينطبق عليه ما ينطبق على المجتمعات الطبقية من قوانين التطور الرأسمالي منذ بداية الاستقلال على الخصوص. وقد وقفت أدبيات حزبنا غير ما مرة على

ما يسمى بخصوصية هذا المجتمع , كما بينت أبحاث أكاديمية رصينة تاريخية وسوسولوجية حجم التأثير البنيوي الذي أدخله الاستعمار على الهيكلة الطبقيّة للمجتمع المغربي وإخضاع أنماط الإنتاج المحلية لنمط الإنتاج الرأسمالي وربط الاقتصاد المغربي بالمراكز الرأسمالية الأوروبية خاصة الفرنسي منها منذ بداية القرن العشرين.

وإذا كان من غير المجدي الوقوف بتفصيل على التراكمات التاريخية لصيرورة تبلور التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية – نظرا لطبيعة هذه الأرضية – فإنه لا مناص من تحديد مكونات هذه التشكيلة وعلاقة هذه المكونات – الحقيقية أو المفترضة – مع مكونات المشهد السياسي، ورصد مدى تمثيل الأحزاب السياسية للطبقات والفئات التي تدعي النطق باسمها والدفاع عن مصالحها لكشف مغالطات وتهاافت خطاب العديد من القوى السياسية.

إن التدخل الاستعماري قد أدى إلى إعادة هيكلة وتكييف البنيات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمصالح البورجوازية الاستعمارية، وغرس بالقوة نمط إنتاج رأسمالي تابع ، وهي عملية ممتدة في الزمن تطلبت عشرات السنين وتمت على مراحل وترتبت عنها نتائج طبقية وسياسية كبيرة، أهمها هيمنة علاقات الإنتاج الرأسمالية في جميع القطاعات وبروز الطبقة العاملة المغربية ولعبها لدور حاسم في النضال الوطني وحصول المغرب على الاستقلال وتشكل تدريجي لبورجوازية محلية من قداماء التجار ووسطاء الإستعمار والإدارة المخزنية والنخب العصرية المنحدرة من زعماء القبائل والفلاحين الكبار. لكن عملية الفرز الطبقي ستتواصل بسرعة أكبر بعد الاستقلال الشكلي نظرا لحاجة النظام المخزني لقاعدة اجتماعية واسعة وقوى مساندة له في مواجهته مع حركة التحرر الوطني لفرض حكم فردي مطلق منذ 1960.

وكما تبين المعطيات التاريخية، فقد لجأ النظام المخزني لكل وسائل الترغيب والترهيب لاستقطاب النخب المدنية والعسكرية ورموز المقاومة المسلحة ضد الاستعمار. وقد تجسدت هذه السياسة في تفويت الأراضي المسترجعة من المعمرين الأجانب للمقربين وكبار ضباط الجيش والأمن، ومنح آلاف المأذونيات النقل للزبناء وكل من يدين بالولاء للطبقة الحاكمة ورموزها، وتوزيع رخص الصيد في أعالي البحار واستغلال المقالع ونهب المؤسسات العمومية، وطرد وقمع كل العناصر الوطنية والتقدمية التي لا تريد الانصياع للتعليمات الخرقاء في القطاعات العمومية وشبه العمومية، وفتح المجال لكل العناصر الانتهازية والوصولية للاغتناء غير المشروع على حساب المصالح الحيوية للأغلبية الساحقة من الشعب المغربي بعد إسقاط الحكومة الوطنية التقدمية لعبد الله ابراهيم.

وبالرغم من تعرض النظام الاستبدادي لهزات عنيفة في بداية السبعينيات من القرن الماضي (انقلابي 1971 و1972 وأحداث مولاي بوعزة سنة 1973) واستمرار المقاومة المدنية لسياسته الطبقية الضيقة الأفق من خلال نضالات متواصلة وانتفاضات شعبية عارمة سنوات 1965 و1981 و1984 و1990، لم يقرر إعادة النظر نسبيا في حكمه الاستبدادي إلا في نهاية التسعينيات، بعد أن أدت عمليات المغربية والخصوصية وظيفتها في تشكيل بوجازية ريعية منعدمة الحساسية الاجتماعية والحس الوطني وموالية بالمطلق للمخزن.

وفي سنة 1996، وأمام استغراب الجميع، لجأ الحكم إلى شن ما أسماه حملة تطهيرية ضد رجال أعمال ومقاولين اتهموا بالضلوع في التهريب والتهرب الضريبي والغش والفساد إلخ، وقد أصيبت الأوساط البورجوازية بذعر غير مسبوق، وارتفعت المداخل الضريبية بشكل قياسي خلال تلك السنة ! وبعد وساطات ومفاوضات بين وزارة الداخلية

والاتحاد العام لمقاومات المغرب تم التوصل إلى تفاهم واتفق بين الطرفين، لكن مضاعفات تلك "الحركة المخزنية" لم تختف إلا بعد سنوات من "العهد الجديد".

إن دلالة ذلك الحدث تكمن في كشفه عن طبيعة علاقة الدولة المخزنية بمكونات الطبقة البورجوازية وتبين خطأ الأطروحة التقليدية القائلة بأن الدولة المغربية مجرد ممثل للطبقة السائدة وجهاز تدبير شؤونها مثل باقي الدول في الغرب. كما أن بروز رموز من البرجوازية الليبرالية بخطابهم النقدي للمخزن الاقتصادي ووقوفهم بجانب حركة 20 فبراير سنة 2011 يدل على وجود تناقضات ثانوية داخل البورجوازية المغربية لا تظهر للسطح إلا في لحظات تاريخية معينة. وعلى العموم يمكن التمييز الآن بين المكونات الطبقيّة التالية.

*** البورجوازية المخزنية بمختلف فئاتها الكمبرادورية والريعية والتقنوقراطية المتحكمة في المجموعات الاقتصادية الكبرى التي تمتلك عدة شركات في مختلف القطاعات خاصة الأبنك وشركات التأمين والتوزيع والعقار والفلاحة والصناعة والخدمات (حوالي 45 مجموعة مالية واقتصادية). هذه الطبقة عبارة عن شبكة ضخمة ملتفة حول المؤسسة الملكية وتتحكم في كل القرارات السياسية والاقتصادية الاستراتيجية، لا تدين بالولاء إلا للعائلة الملكية، ولا ترتبط بأي حزب سياسي، لكن بعض ممثليها يعينون دائما في الوزارات السيادية.**

وقد توسعت هذه الطبقة من خلال استقادة أفرادها المتواجدين في مواقع المسؤولية والمناصب السامية في الدولة من عمليات المغربية في منتصف السبعينيات والخصوصة في الثمانينيات والتسعينيات. وهي – أي هذه الطبقة- مجموعة من النخب المدنية والعسكرية المنحدرة من قياد الاستعمار والفلاحين والتجار الكبار الذين تمكنوا من متابعة دراستهم العليا في أوروبا وأمريكا وعادوا مباشرة لإحتلال المناصب

الحساسية في المقاولات العمومية وشبه العمومية ثم أسسوا مقاولاتهم الخاصة بفضل ما راكموه من ثروة من خلال الرشوة والفساد ونهب المال العام. هذه الطبقة المدينة كليا بما حصلت عليه من امتيازات للنظام المخزني هي أكثر عداء للييسار ومشروعه المجتمعي من المخزن نفسه !

*** الطبقة الوسطى** بمكوناتها الثلاث التي تنعت بالبورجوازية الصغيرة في الأدبيات الماركسية والتي تكونت وتوسعت على مدى نصف قرن وهي:

ا - **الفئات العليا** التي يتجاوز دخلها الشهري خمسين ألف درهم، تضم مالكي المقاولات الصغرى والمتوسطة (تشغل بين 200 و10 أجراء)، ومالكي المختبرات والمصحات الخاصة ومؤسسات التعليم الخاص الكبرى والفنادق والمطاعم الكبرى، وكبار الأطباء الاختصاصيين والمحامين الكبار والموثقين ومقاولي البناء والأشغال. ومالكي شركات النقل الصغرى والمتوسطة. كل هؤلاء يستغلون مجموعة من الأجراء، معظمهم غير مصرح بهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويؤدون لهم أجورا أقل من الحد الأدنى للأجور ! ومع ذلك يتموقع بعضهم في أحزاب المعارضة البرلمانية.

ب - **الفئات الوسطى** ويبلغ مدخول أفرادها بين 20 ألف درهم و40 ألف درهم شهريا تضم كبار الموظفين في الوظيفة العمومية كالمدرّاء المركزيون والجهويون والإقليميون في مختلف الوزارات والمهندسون المعماريون وتجار الجملة ونصف الجملة وأطباء الطب العام المالكين لعيادتهم والمحامون والأساتذة الجامعيون ومالكي المقاهي والحمامات في الأحياء الشعبية، وأصحاب مكاتب الدراسات التقنية والمحاسبية والبرلمانيون ورؤساء المجالس ويتموقع أغلبهم في القيادات الوطنية والمحلية لمختلف الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة

ويقدر عددهم بـ 250 ألف عائلة على الأقل أي حوالي مليون ومائتي ألف شخص).

ونظرا لدورهم القيادي في هذه الأحزاب فهم أكثر تأثيرا على مستوى توجيه الأحزاب وانخراطها في الصراع الانتخابي نظرا لطموحهم لاحتلال الكراسي البرلمانية ومواقع المسؤولية في المجالس الجهوية والبلدية والقروية المنتخبة.

ج - **الفئات السفلى للطبقة الوسطى** تتشكل في معظمها من الموظفين العموميين ومستخدمي المقاولات الشبه العمومية والخاصة والتقنيين والعمال المتخصصين، والمستقلين حسب تعريف المندوبية السامي للتخطيط (أي الذين يشتغلون لحسابهم الخاص ولا يشتغلون أشخاصا آخرين) ومقياس جمع كل هؤلاء في هذه الخانة هو حصولهم على دخل يفوق سبعة آلاف درهم ويقل عن 20 ألف درهم.

* **الطبقة العاملة:** تمثل مع باقي المأجورين نسبة 3، 44 % من السكان النشيطين المشتغلين حسب أرقام مندوبية التخطيط أي حوالي خمسة ملايين شخص منهم ثلاثة ملايين مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتنخرط 6 بالمائة منهم في المركزيات النقابية أي حوالي 300 ألف فرد، ولا توظف أحزاب اليسار إلا نسبة ضعيفة من هذا العدد.

أما عموم الكادحين فنقصد بهم الفئات الضعيفة الدخل سواء في القطاعات العمومية وشبه العمومية والقطاع الخاص. وتضم العمال الذين لا يشتغلون بعقد عمل دائم ويتقاضون أجورا أقل من 3000 درهم شهريا، لا يتوفرون على تغطية اجتماعية ولا على سكن في ملكيتهم، كما تضم كل الأجراء الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور ويشتغلون في مهن غير قارة، أغلبهم في ما يسمى بالاقتصاد غير

المهيكل، ومنهم من يشتغل بدون أجر (المساعدون العائليون والمتعلمون في الحرف التقليدية). ويبلغ حجم هذه الطبقة حوالي 9 ملايين نسمة باعتماد مقياس RAMED. ومن ضمن هؤلاء ثلاثة ملايين ونصف المليون من الفلاحين الفقراء منهم من لا يملك أرضا ومنهم من يملك مساحة صغيرة لا يصل دخلها السنوي إلى مستوى الحد الأدنى للأجور.

إن هذه الفئات المسحوقة في معظمها، وبحكم هشاشة أوضاعها المهنية والاجتماعية هي التي توفر التربة الخصبة للتطرف الديني والسياسي، وحقل انتشار كل أنواع الجريمة وهي تمثل خزان لا ينضب لسوق انتخابية تعرف حركية كبرى أثناء كل حملة انتخابية وتساهم أصواتها في تعديل كفة الأعيان وسماسة الانتخابات الذين أصبحوا يتوفرون على شبكات قوية قارة وشبه قارة في الأحياء الشعبية ومدن الصفيح وهوامش المدن. ونظرا لغياب أية إمكانية للتأطير النقابي أو الجمعي ولأي شكل من أشكال العمل المنظم يواجه اليسار صعوبات كبرى في اختراق أحزمة البؤس هاته رغم أنه نظريا يعد المؤهل لتأطيرها وتوعيتها ودمجها في الصراع من أجل تحقيق مصالحها الطبقة بالذات.

3- إستنتاجات تفرض نفسها:

1 - من خلال ما تقدم من معطيات موضوعية يتبين أن الطبقة العاملة المغربية بمعناها الضيق (أي الطبقة العاملة الصناعية) لا يتجاوز حجمها %23 من مجموع السكان النشطين المشغلين، موزعة على الصناعات المنجمية والغذائية والنسيج والسيارات وقطع الغيار والماء والكهرباء والغاز، والبناء والأشغال العمومية...و لكن رغم ضعف عددها لعبت الطبقة العاملة المغربية دورا طليعيا في معركة التحرر الوطني ولازال دورها حاسما في فرض التغيير الديمقراطي إذا

ما تم تأطيرها وفق إيديولوجيتها في إطار سياسي يساهم في توحيد صفوفها نقابيا وسياسيا.

ب - إن ادعاء بعض أحزاب اليسار تمثيلها لهذه الطبقة يبقى إذن تعبير مجازي لا علاقة له بالواقع العنيد ولذلك يصبح استعمال تعبير " التحالف الطبقي الكادح " أدق وأصح تاريخيا وموضوعيا، وبالتالي فخطاب حزبنا ينبغي أن يتماهى مع، ويعبر عن مصالح كل فئات الشعب المغربي الكادح، أي ما يعبر عنه الخطاب النقابي بالشغيلة المغربية بما فيها مطالب وطموحات وتطلعات الكادحين والفئات السفلى والوسطى للطبقة الوسطى.

ج - إن القاعدة الاجتماعية لفدرالية اليسار، وللجبهة الموسعة للنضال من أجل الديمقراطية التي رفعها حزبنا منذ 1989 ينبغي أن تضم كل الفئات الاجتماعية باستثناء مكونات البورجوازية المخزنية والريعية، وقواها السياسية المعبرة عنها من أحزاب إدارية المستفيدة من الأوضاع القائمة والمعادية لأي تحول ديمقراطي قد يضع حدا لامتيازاتها وريعها الاقتصادي والسياسي. كما أن القوى الحاملة للمشروع الأصولي الظلامي، حتى ولو كان بعضها متموقعا حاليا في المعارضة لا يمكن أن تعمل على تحقيق المشروع الديمقراطي الحداثي.

IV المشهد السياسي وآفاق النضال الديمقراطي:

بعد توقفنا عند الخريطة الاجتماعية وما تزخر به من معطيات وتفصيل لا يمكن تجاهلها في رصد إمكانيات للنضال والتغيير، سنحاول بنفس المنهجية قراءة المشهد السياسي، والكشف عن إمكانيات انفتاحه على أفق إيجابي من أجل تجاوز أنصاف الحلول السلبية التي عرقلت ولازالت تعرقل دينامية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

إن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي الذي يمثل الاستمرار التقدمي للحركة الاتحادية الأصلية ولتقاليد شعبنا العريقة في الكفاح ومقاومة الظلم والاستبداد على مر العصور، يطمح إلى تجديد نظريته الثورية وتحيين خطه النضالي الديمقراطي ليواكب مستجدات الصراع الطبقي على مختلف المستويات، ويساهم بجانب حلفائه في اليسار المغربي في إخراج بلادنا من المنغلق الذي دخلت فيه بوصول قوى أصولية رجعية إلى المسؤولية الحكومية في ظرفية سياسية استثنائية رغم أنه لم تكن لها أي مساهمة في حصولها.

إن القراءة المتأنية للوضع السياسي في المغرب بعد مرور خمس سنوات على حراك 20 فبراير 2011 تجعلنا نجزم أن أسئلة الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ستظل مطروحة على جدول أعمال القوى الديمقراطية والتقدمية على المديين المتوسط والبعيد، ليس فقط بسبب غياب الإرادة السياسية في التغيير الحقيقي لمؤسسات الدولة لدى الطبقة الحاكمة ولجئها دائما إلى المناورة ورجح الوقت، بل أيضا بسبب تراجع اليسار المغربي وتشتته واحتلال القوى الأصولية لموقعه ومكانته التاريخية في تصدر المشهد السياسي المغربي.

لقد كان هذا المشهد ومنذ بداية الاستقلال وإلى حدود بداية هذا القرن مطبوعا بثنائية قطبية واضحة، قطب المخزن المعادي للمشروع المجتمعي للحركة التقدمية المغربية، وقطب اليسار الذي كان يقوده الحزب الذي كنا جزءا منه، والذي قاد الصراع ضد الحكم المخزني والاستعمار الجديد على مدى أربعة عقود عبر معارك نضالية كبرى، كان لها الفضل في بقاء بلادنا متمتعة بهامش ديمقراطي يضيق ويتسع حسب ميزان القوى خلال كل مرحلة وحسب تداعيات السياق الدولي

وضغوطه على النظام المخزني في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وبدون الرجوع إلى تحليل المحطات الأساسية للنضال الديمقراطي التي سبق لحزبنا عبر أدبياته ومؤتمراته السابقة أن وقف مطولا على مجرياتها، فإن المشهد السياسي المغربي الآن (2016) تطبعه التوجهات الرئيسية التالية:

1- القوى المخزنية: وهو ما ينعته المحللون السياسيون بالفاعل السياسي الأول المتحكم في هندسة الخريطة السياسية. هذه القوى التي يسميها البعض بالدولة العميقة والبعض الآخر بالحزب السري، تتحصن وراء المؤسسة الملكية وتستظل بسلطتها لنهب الأموال العمومية ومراكمة الثروات بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، وهي لا تتمثل فقط بحزب واحد بل عدة أحزاب إدارية آخرها ما يسمى بالوafd الجديد، وتكمن وظيفة الانتخابات التي تتحكم في توجيهها وضبط نتائجها بشكل غير مباشر في استقطاب نخب جديدة وتوسيع قاعدة زبائنها، وخلق أغلبية موالية للدولة في المؤسسات المنتخبة بغض النظر عن الألوان السياسية لهذه الأغلبية ! وهي التي تحدد من يكون في الحكومة ومن سيعارضها في البرلمان ! إن هاجس هذه القوى هو تدبير الحقل السياسي بما يخدم استمرار الوضع السائد مع إحداث تغييرات جزئية وشكلية لا تمس بجوهر السلطة المخزنية ولا تعرقل مبادراتها.

2- قوى الإسلام السياسي باتجاهاتها الثلاث البارزة: الإتجاه البراغماتي اليميني الذي يقود الحكومة الحالية ويسيطر على المجالس البلدية في المدن الكبرى منذ انتخابات 4 شتنبر 2015، وهذا الإتجاه يحاول جاهدا استلهام النموذج التركي مقارنا ما يسميه بدور الدولة العميقة في المغرب بدور الجيش التركي، حَالَمًا بإضعاف هذا الدور

تدرجيا للهيمنة على الدولة، لذلك يعمل على توسيع قاعدته الانتخابية مع تفادي الاصطدام مع المؤسسة الملكية، بل يدعي أنه هو الذي دافع عنها خلال حراك 2011 وأنه هو الذين يضمن الاستقرار السياسي للمغرب في هذه الظرفية المضطربة، وبالتالي هو وحده المؤهل لإنجاز الإصلاحات المطلوبة بهدوء وسلاسة والحد من فعالية أحزاب اليسار والمركزيات النقابية لصالح الشركات المغربية والأجنبية لمضاعفة استثماراتها بأمان واطمئنان.

أما الاتجاه الثاني الذي يستمر في مقاطعة الانتخابات والمؤسسات، فيطمع للوصول للسلطة عبر ما يسميه بالقومة. أي عبر انتفاضة جماهيرية عارمة على غرار الثورة الإيرانية يكون هو قائدها والمتحكم فيها، ولا مانع إن شارك اليسار في انطلاقها ودعمها لأنه في نهاية المطاف هو الذي سيرسي دعائم الدولة الدينية - دولة الخلافة- بغض النظر عن الصفات والنعوت التي تقتضيها طبيعة العصر وظروف البلد. وأخيرا الاتجاه الثالث المعروف بالسلفية الجهادية الذي تركز الدولة حاليا على ضبطه وترويضه وقمع المجموعات المغامرة فيه التي تهدد أمن واستقرار البلاد والتي لازالت قادرة على استقطاب عشرات الشباب والمراهقين رغم الضربات التي تلقتها.

3- القوى الليبرالية المتواجدة أو المتمثلة في الأحزاب الوطنية التقليدية التي تتوفر على قاعدة اجتماعية شبه قارة من الفئات الوسطى والعليا للطبقة الوسطى (البورجوازية الوطنية) وحتى بعض الفئات من البورجوازية الريفية، وتتحكم في بعض المركزيات النقابية التي لا تخرج عن التوجهات العامة لهذه الأحزاب رغم اضطرارها في بعض الأحيان إلى تصعيد الخطاب والإقدام على مبادرات نضالية لتفادي اختلال كبير في ميزان القوى لصالح الطبقة الحاكمة.

إن نقطة ضعف هذه الأحزاب رغم تواجدها القوي نسبيا في البرلمان والمؤسسات المنتخبة هو تركيزها الدائم على نقد الحكومة وسياستها فقط، وكأن الحكومة تملك سلطة حقيقية وتمارس الحكم وفق بنود دستور 2011. إن إصرار هذه الأحزاب على عدم الاقتراب مما تسميه الخطوط الحمراء يجعل مصداقيتها مطعون فيها، وعودها مشكوك فيها، خاصة وأنها برهنت خلال تجارب حكومية سابقة عن عجزها عن إنجاز الإصلاحات الهيكلية ومحاربة الفساد والحد من مظاهر الاستبداد.

4- وأخيرا تبقى قوى اليسار الحقيقي التي فقدت مكانتها الاعتبارية في المجتمع لأسباب متعددة سبق التطرق إليها سابقا، وأهمها التأثير السلبي لانهايار النموذج الاشتراكي السوفياتي وفشل اليسار العربي بفعل حرب التصفية التي تعرض لها على مدى ثلاثين سنة، ومضاعفات حكومة التناوب التوافقي، والتأثير الإيديولوجي الكاسح للعولمة الليبرالية، ونتائج السياسة التعليمية التي أدى ربع قرن من تطبيقها إلى تضييع أجيال بكاملها وتفريغ آلاف المستلبيين ثقافيا بسبب إقصاء كل التوجهات الحدائثة في البرامج والمقررات التعليمية وقتل الحس النقدي في الأجيال الصاعدة. كما أن تراجع دور الحركة العمالية بسبب سياسة التقويم الهيكلي التي أجهزت على القطاع العام وأدت إلى توسع أنشطة الاقتصاد غير المهيكل غير القارة والضعيفة الدخل والغير القابلة للتنظيم والتأطير النقابيين قد ساهم بدوره في فرملة دينامية الصراع الاجتماعي، وتراجع واضح لدور الحركة النقابية في هذا الصراع.

كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى ما عاشه اليسار من جمود عقائدي وكسل فكري وميولات وانحرافات انتهازية قد أثرت بهذا القدر أو ذاك على أدائه النضالي وعطلت مسيرته نحو الارتقاء والتطور إلى حركة سياسية جماهيرية قادرة على حسم التناقض الرئيسي وإخراج

المغرب من الحلقة المفرغة للاستبداد والتخلف. وكما تُقرُّ بذلك جميع مكونات اليسار، فإن مستقبل هذا الأخير رهين بتجاوز أعطابه البنيوية المتمثلة في التشتت والصراع على الزعامة، وتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصالح الكبرى للشعب الكادح، الانغلاق على الذات والعجز عن القيام بمراجعة نقدية حقيقية لتجاربه النضالية وتمجيد الماضي التنظيمي بكل مساوئه وأوهامه التي تهاوت مع الزمن.

إن هذا المشهد السياسي رغم تعدديته المائعة والمميعة (36 حزب) لا يعكس ولا يمثل كل مكونات الخريطة الاجتماعية بدليل هزلة نسبة الانتماء السياسي (لا تتجاوز 3%) وبقاء حوالي 12 مليون نسمة خارج اللوائح الانتخابية لرفض الداخلية للتسجيل الأتوماتيكي لكل الحاملين للبطاقة الوطنية، حتى تبقى الخريطة الانتخابية قابلة للضبط والتحكم مع العلم أن نصف المسجلين تقريبا لا يشاركون في التصويت، حيث أصبح العزوف عن المشاركة في الانتخابات ظاهرة بنيوية تعكس سخط وتدمير شرائح واسعة من المواطنين والمواطنات. ويخطئ من يعتقد أن هذه الظاهرة ظاهرة إيجابية تعكس استجابة لنداءات المقاطعة الصادرة عن بعض التيارات السياسية لأن ظاهرة العزوف تشمل العزوف حتى عن القيام بالمقاطعة السياسية نفسها، أي رفض سلبي للتعامل مع كل المكونات السياسية !

إن التناقض الرئيسي على المستوى السياسي، والتي تعمل الطبقة الحاكمة على طمسه، ونشر الخلط والغموض حوله للعب على التناقضات الثانوية، وتضليل عموم الشعب الكادح، يوجد بالضبط بين حاملي مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية بمحتواها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في أفق المجتمع الاشتراكي، وبين المدافعين عن المشروع المحافظ بشقيه المخزني والأصولي الهادف إلى إدامة الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي،

وبالتالي فكل القوى الديمقراطية والتقدمية المتموقعة في المعارضة للحكم والحكومة هي التي يمكن اعتبارها مؤهلة للانتماء للجبهة الوطنية الواسعة للنضال من أجل التغيير الديمقراطي.

(V) الدولة الوطنية الديمقراطية قاعدة للبناء الاشتراكي:

إن الإشكالية الكبرى التي واجهت ولا زالت تواجه قوى اليسار المغربي، وفي مقدمتها حزبنا، هي بالضبط تغيير طبيعة النظام السياسي من خلال ديمقراطية الدولة، أي حل التناقض بين شكل النظام السياسي ومحتواه الاستبدادي، بمعنى تجاوز الاستبداد الذي عمر لقرون وعطل تطور المجتمع المغربي وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وفي هذا السياق خاضت القوى الديمقراطية المغربية صراعا مريرا مع النظام المخزني وقدمت تضحيات جسيمة لم تؤدي مع الأسف إلى تغيير طبيعة هذا النظام ولكنها تمكنت مع ذلك من فرض هامش ديمقراطي يتقلص ويتسع حسب طبيعة الظروف وموازين القوى إلى أن أصبح المغرب على ما هو عليه، لا هو ببلد ديمقراطي بالمعنى الشامل والحقيقي للديمقراطية ولا هو جامد ومتخلف سياسيا مثل باقي أنظمة المنطقة العربية، وهذا ما يفسر جزئيا على الأقل محدودية نتائج حراك 20 فبراير 2011.

وبغض النظر عن كل الحجج التاريخية والنظرية التي تزكي ضرورة إقامة نظام نيابي كصيغة للحل السلمي للتناقض الرئيسي بين الطابع المخزني للدولة المغربية المعرقل لأي تحول ديمقراطي حقيقي، وبين الضرورة التاريخية لإنجاز هذا التحول، ولتمكين بلادنا من دخول عصر الحدأة السياسية والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، نظام نيابي أساسه السيادة الكاملة للشعب يمارسها عبر ممثليه المنتخبين في انتخابات حرة ونزيهة، ويكرسها دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا. سيادة تسمو على جميع مؤسسات الدولة، وتخضع لمراقبتها جميع

السلطات. إن الدولة المغربية تواجه تحد تاريخي لا مفر منه بين حتمية التحول الديمقراطي أو التفكك على المدى البعيد لأن تاريخ الأنظمة السياسية في العالم يفرض هذه الحقيقة، كما توضح ذلك الدراسات الأكاديمية والتاريخية الموضوعية.

إن الدولة الوطنية الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا دولة مدنية، تقوم على فصل الدين عن السياسة، وضمان حرية المعتقد والتدين، والمواطنة الكاملة، والمساواة بين الجنسين في كافة المجالات بما في ذلك الإرث وتولي أعلى المناصب في الدولة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب، بطبيعة الحال، مواجهة كل الأطروحات الرجعية والظلامية التي أصبحت شائعة في المجتمع المغربي، وتشوش على الصراع الطبقي ومحاربة الاستغلال والريع بذرائع غيبية.

إن العلمانية، بمحتواها، العلمي والمعرفي والقيمي، لا علاقة لها بالكفر أو الإيمان كما يدعي أعداء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل هي تضمن حرية التدين لكافة أفراد المجتمع بغض النظر عن معتقداتهم ومذاهبهم، وهي ترسي دعائم مناخ مجتمعي منفتح ومتطور على الدوام يجعل من العقل الإنساني أداة لفهم مختلف الظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن نزع الطابع المخزني عن النظام السياسي تمثل عرضا سياسيا - رغم أنه طرح في السابق بصيغة أقل وضوحا - **لحل مسألة التحول الديمقراطي** ببلادنا، أي بصيغة أخرى الربط الجدلي بين بناء الدولة الوطنية الديمقراطية كمضمون إيديولوجي وسياسي وبين النظام النيابي كضرورة تاريخية تفرضه سيرورة الصراع الطبقي وشروط المرحلة التاريخية الراهنة. وغنى عن البيان أن لا تغيير ديمقراطي بدون سيادة شعبية كاملة، وفصل حقيقي للسلط يجسد الرقابة المتبادلة بين المؤسسات وتكاملها، ويضمن التدبير الديمقراطي للتعددية السياسية

ولتناقضات المجتمع عبر انتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلمي على السلطة، واختيار الأغلبية الساحقة للشعب المغربي لأفضل البرامج والبدائل وأحسن النخب السياسية لتنفيذها من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والمواطنات وفتح آفاق التحرر والتقدم والنمو والمساواة أمامهم في أفق بناء المجتمع الاشتراكي المأمول.

و نظرا لطبيعة السياق التاريخي الذي تدرج فيه مهام بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، فإن الهوية تبقى أبرز هاته المهام. وبدون تكرار تحليل الورقة السياسية للمؤتمر السابع للحزب في هذا الموضوع التي تطرقت لمسألة الهوية بمختلف أبعادها، فيكفي أن نؤكد:

- الهوية المتقدمة تتناقض مع نظام سياسي هرمي مفرط في المركزية لا يترك للمؤسسات الجهوية أية صلاحيات حقيقية في التقرير، واختيار المشاريع التنموية التي تستجيب لانتظارات وحاجيات ساكنة الجهات.

- الهوية المتقدمة لا يمكن أن تكون إلا جهوية سياسية كما هو الحال في بعض الدول الديمقراطية مثل: ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا... لكن هذه الهوية تتطلب، أولا وقبل كل شيء، تصفية رواسب وبقايا القبلية والعرقية والعشائرية وكل النزعات الانفصالية التي تهدد وحدة الشعب والوطن.

- إن مدخل الهوية المتقدمة يتجسد في الانتقال من مجتمع الرعايا إلى مجتمع المواطنة، أي ترسيخ الشعور بالانتماء لفضاء جغرافي وتاريخي وثقافي يسمى الوطن، ويحظى فيه جميع سكانه بالحرية والعدالة والمساواة، ويتمتعون فيه بكافة حقوقهم الفردية والجماعية.

وتجدد الإشارة هنا إلى أن أي تقرير للمصير على أي جزء من التراب الوطني يجب أن يستشار فيه كافة أبناء الوطن المغربي.

VI. خلاصات

في هذا الأفق الواعد، ودون أي تردد ينبغي لحزبنا أن يضطلع بالمهام المرحلية التالية:

أولاً: التعبئة الشاملة لإنجاز مهام الخط السياسي للحزب من خلال التوضيح المستمر لمواقف حزبنا المبدئية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها الدفاع عن القضية الوطنية والإصلاح السياسي والدستوري المعطوب، ومحاربة الفساد بكل تجلياته، والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، والمساندة المطلقة لكل التحركات النضالية والمطلبية والاجتماعية، ودعم الحركة العمالية ومركزياتها النقابية المناضلة من أجل تحقيق مطالبها المشروعة في الإصلاح الحقيقي والشمولي لصناديق التقاعد والزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل للشغيلة المغربية وعموم الكادحين.

ثانياً: المساهمة في تقوية وتطوير فدرالية اليسار الديمقراطي رغم كل العراقيل والصعوبات ومحاولات الإجهاض، وبغض النظر عن الملاحظات والتحفظات التي يعبر عنها المناضلون بمرارة في هذه المناسبة أو تلك، تبقى الفدرالية الأداة الأساسية لخوض الصراع السياسي خاصة في بعده الانتخابي خلال هذه المرحلة المطبوعة بالحيرة والقلق والتوتر بسبب غموض الآفاق، وتداعيات الأوضاع المتفجرة بشكل غير مسبوق في بلدان الجوار المغربي والعربي.

ثالثاً: مواصلة دعوة الحزب إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى اليسارية والديمقراطية والهيئات النقابية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني ذات التوجه الديمقراطي الحداثي. والمبادرة بفتح الحوار والنقاش الصريح مع هذه المكونات من أجل صياغة أرضية مشتركة تكون بمثابة ميثاق وطني ديمقراطي لتدشين ديناميكية

نضالية جديدة كفيلة بتغيير ميزان القوى لصالح قوى الديمقراطية والحدثة والتقدم.

رابعاً: صياغة وطرح برنامج مرحلي يستجيب لتطلعات جماهير الشعب المغربي من خلال بدائل واضحة وقابلة للتنفيذ في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، برنامج تحتل فيه قضايا المرأة والشباب والطفولة أهمية خاصة نظرا لمكانة هذه الفئات في بناء مجتمع قوي متماسك. إن تقوية علاقات الحزب بالجماهير تتطلب بالتأكيد ليس فقط وضوح البرنامج وقابليته للتنفيذ، بل خوض نضال ديمقراطي طويل النفس. وتصحيح علاقة الحزب بالجماهير من خلال التواصل المستمر ونسج علاقات الثقة وبعث الأمل في التغيير الحقيقي.

خامساً: إعادة الاعتبار للنضال الثقافي والصراع الإيديولوجي في أفق تدشين نهضة ثقافية حقيقية وعصر أنوار مغربي يؤسس لحدثة فكرية وسياسية وقيمية ومجتمعية بصفة عامة، وبناء قاعدة صلبة للمشروع المجتمعي التحرري الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي .

وفي هذا الإطار ينبغي إخراج الأمازيغية من مجال الصراع الهوياتي والمزايدة السياسية، وجعلها تنبؤاً المكانة التي تليق بها كمسألة مجتمعية بأبعادها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. فإحداث معهد للثقافة الأمازيغية، ودسترة اللغة الأمازيغية، وإحداث قنوات إذاعية وتلفزية أمازيغية كلها خطوات إيجابية لكنها غير كافية مادام التهميش والإقصاء يطال المناطق ذات الساكنة الناطقة بالأمازيغية، ومادام التعامل مع الفنون والثقافة الأمازيغيين يندرج في إطار الفلكور.

سادسا: تأصيل العلمانية في المغرب وربطها بالجانب المشرق في الحضارة العربية الإسلامية باعتبار سياق الإقليمي الذي يختلف عن السياق الأوروبي، وإنضاج شروط تنزيلها بنشر التنوير والعقلانية.

إن إنجاز هذه المهام يتطلب ، بدون شك ، انطلاقة جديدة لحزبنا وتعبئة استثنائية لإمكانياته وطاقاته النضالية ، وتصحيح علاقاته بكل الفئات الجماهيرية صاحبة المصلحة في التغيير ، وتمتين تحالفاته على الصعيدين الوطني والدولي ، والانتقال من حزب النخبة - على علاتها - إلى حزب الجماهير ، والانفتاح على الأطر الكفوة في مختلف القطاعات العمومية والقطاع الخاص، والمهن الحرة التي تنسجم قناعاتها ومواقفها مع الخط السياسي لحزبنا. لقد كان الحزب البلشفي يضم " زهرة مثقفي روسيا" على حد تعبير لينين ، وكان عدد أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أكثر من عدد أطر الدولة في ستينيات القرن الماضي ، ولا يعقل أن يبقى حزب الطليعة على هامش الديناميكية الاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع المغربي بالرغم من التراجع النوعي الذي عرفته هذه الديناميكية في السنوات الأخيرة بفعل تأثير العولمة والأصولية والاستقطاب المخزني.



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

المؤتمر الوطني الثامن

27-28-29 ماي 2016

مشروع المقرر الاقتصادي والاجتماعي

الفهرس

2 مقدمة

المحور الأول: الملامح البارزة للاقتصاد العالمي: مقاربات كاشفة

3

- 1- العولمة تعمق تركيز الثروة 3
- 2- الثروة والسيطرة 5
- 3- في أفق التعددية القطبية: 6

المحور الثاني : الاقتصاد المغربي في السياق الدولي الراهن

7

- 1- البنيات الاقتصادية : اختلالات هيكلية 7
- 2 - بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 9
- 3 - حصيلة هزيلة للحكومة الحالية 11
- أ- الحصيلة الاقتصادية: 12
- ب - الحصيلة الاجتماعية بالأرقام 13
- ج - حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 14
- د - السياسة العقارية للدولة المخزنية

المحور الثالث : بديل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

لتحقيق النهضة الاقتصادية: 15

- 1- توضيحات لا بد منها : 15
- 2- من أجل اقتصاد مبني على أسس جديدة : 18
- أ- إجراءات فورية: 28
- ب- في المدى القريب والمتوسط 19

- ت- ج - على المدى الطويل
20
- ث- د - تعزيز دور الدولة والقطاع العام:
21.....
- ج- إصلاح الإدارة المغربية لتحويلها من أداة عرقلة إلى رافعة
للتنمية...22
- 3- السياسة الاجتماعية: من أجل التحسين المطرد لمستوى
عيش السكان: ..24
- 4 - ربط البحث العلمي والابتكار التكنولوجي بالتنمية الاقتصادية
25.....
- الخاتمة27

مقدمة

خلال العقود الثلاثة الفارطة، حدثت تحولات هائلة عالميا وجهويا، مست كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية، وقد كان وقع هذه التحولات أكثر بروزا ووضوحا في ما كان يسمى بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها تحديدا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ففي هذه المنطقة، ومنذ سنة 2010، تسارعت وبشكل مذهل وتيرة هذه التحولات، التي لا تزال أطوارها وتداعياتها تتفاعل وتأخذ اتجاهات ومسارات لم تكن متوقعة.

ومن أهم التحولات ونتائجها، التي نرى أن رصدها سيفيدنا في هذا التقرير، ما حدث ويحدث من تغيرات في مراكز القوة والنفوذ والتوازنات الدولية، وفي اتجاهات الرأي العام في هذه المنطقة أو تلك من العالم، والتي لاشك أنها وضعت موضع المسائلة والمراجعة جملة من المسلمات واليقينيات والإيديولوجيات. من المفروض إذا أن يواكب حزبنا هذه التطورات تحليلا وفهما ونقدا، ويجدد على ضوءها مشروعه الفكري والسياسي، بإضافة لبنة بمناسبة مؤتمره الوطني الثامن، إلى ما أنتجه طيلة عقود من اجتهادات وأدبيات في مختلف عناصر مشروعه ذلك. غير أن العادة جرت خلال المؤتمرات السابقة، الاقتصار في المجال الاقتصادي، على نقد الاختيارات الاقتصادية المطبقة ورصد آثارها الاجتماعية والاختلالات المترتبة عنها في مختلف مناحي حياة الشعب المغربي، دون تقديم البديل الاقتصادي والاجتماعي المنسجم مع استراتيجيته وخطه المرحلي. لذلك، سنحاول بمناسبة المؤتمر الثامن تجاوز هذا " العيب"، من خلال محورين:

المحور الأول والثاني يتطرقان للوضع الدولي والوطني، محوران يفرضان نفسيهما بسبب التداخل والتأثير القويين بين الدول والشعوب

والاقتصادات، وليس في مستطاع المغرب أن يضع نفسه خارج هذا السياق.

المحور الثالث ويتعلق بمحاولة بلورة تصورنا للبديل الاقتصادي والاجتماعي، وهو بيت القصيد من الشق السياسي اليساري التقدمي الذي نطمح من خلاله إلى الانتقال من الدولة المخزنية الاستبدادية إلى الدولة الديمقراطية التي تسمح بالتداول الفعلي على السلطة ومن ثمة إمكان اعتماد اختيارات بديلة وتطبيق البرنامج الاشتراكي.

إننا ندرك تمام الإدراك، أن هذا الكلام ينطوي على الكثير من الطموح، وأن اقتحام هذا الموضوع، كمن يدخل حقل ألغام من الارتباك والاختلافات والتفاوتات والتقديرات، علاوة على الفقر المعرفي وانعدام تجارب لبلدان مشابهة للمغرب للاقتداء بها.

المحور الأول: الملامح البارزة للاقتصاد العالمي: مقاربات كاشفة

1- العولمة تعمق تركيز الثروة

منذ بضع سنوات، بدأت تتردد أصوات هنا وهناك تحث الدولة في مختلف البلدان على الاضطلاع بدورها في محاربة الفقر وضمان قدر من العدالة الاجتماعية، وقد صدرت هذه الدعوات حتى من عتاة الليبرالية المتطرفة من قبيل "خبراء" صندوق النقد والبنك الدوليين إثر صاعقة بورصة نيويورك وانهيار بضعة بنوك أمريكية سنة 2008، وتدفق الهجرة في اتجاه أوروبا، وكأن هؤلاء اكتشفوا فجأة أن العالم والغرب الأميركي نفسه يعجان بالفقر والفوارق الطبقيّة الصارخة، ذلك أن الفقر الشديد، يزداد وطأة واتساعا كلما ازداد تركيز الثروة والرأسمال في يد أقلية احتكارية فاحشة الثراء. وعلمنا أن وثيرة تركيز الثروة تتسارع بشكل رهيب أثناء الأزمات الدورية للاقتصاد

الرأسمالي، فإن الاحتكاريين والمضاربيين يعمدون إلى تهيئة ظروف الأزمة واصطناعها من خلال التلاعب بالأسهم والرهون العقارية مثلما حدث سنة 2008.

غير أن هذه الدعوات لا تذهب إلى حد التساؤل والتشكيك في صواب ونجاعة الأسس التي تفضي إلى الفقر وإلى التناقضات الصارخة في نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم، ولا تسمي الأشياء كما هي، أي الاستغلال الطبقي.

فقد كشف تقرير للمصرف السويسري " *global wealth databook* " لسنة 2015 ما يلي:

الثروة العالمية التي يملكها الأفراد تقدر ب 250145 مليار دولار(*) سنة 2015، موزعة كلها تقريبا بين عُشر السكان الأثرياء؛ ذلك أن أقل من 4،8% من سكان العالم يملكون 3،83% من الثروة العالمية، بينما 80% من السكان يملكون 5،5% من هذه الثروة، و1% الأكثر غنى يحوزون 4،50%، ونصف سكان العالم لا يملكون سوى 1%، أي لا شيء. وقد تسارعت وثيرة تركيز الثروة بين سنتي 2009 و2015 أفقيا وعموديا، فقد أشارت منظمة أوكسفام اعتمادا على معطيات *المصرف السويسري* أن " ثروة نصف سكان العالم الأكثر فقرا (حائزي 1 في المائة) تقلصت بمليار دولار منذ 2010، هذا الانخفاض ب 38 في المائة حدث في الوقت الذي زاد عدد السكان ب 400 مليون نسمة. وفي نفس المدة انتقل عدد من يحوزون ثروة تعادل ثروة هذا النصف الأفقر أي 1%، من 388 سنة 2010 إلى 62 فردا سنة 2015، وزادت ثروتهم بأكثر من 500 مليار دولار، بنسبة 44 في المائة لتصل إلى 1700 مليار".

من جهة أخرى فإن الشركات العملاقة ترفض أداء الضرائب، فعلى المستوى الدولي، تم إحصاء 118 من ضمن 201 شركة كبرى، و9 من كل 10 مقاولات شركاء في المنتدى الاقتصادي الدولي، موجودة على الأقل في واحدة من الجنات الضريبية، وأن الرساميل المودعة في حسابات بنكية بالمناطق الحرة تقدر ب 7600 مليار دولار، أي واحد من إثني عشر (33,8%) من الثروة العالمية.

وعلى الصعيد الإفريقي، تفيد التقديرات أن 30 في المائة من الودائع المالية مودعة في حسابات المناطق الحرة، ما يمثل 14 مليار دولار كخسائر ضريبية سنوية للقارة السمراء. (أوكسفام)

أما التوزيع الجغرافي لتركز الثروة، فاللوحة هي على النحو التالي:

جدول يبين توزيع الثروة العالمية بين البلدان والجهات

عدد السكان بالمليون	2015	2014	2013	السنة المنطقة
455	1,37%	86,33%	7,32%	أمريكا الشمالية
742	30	6,32	7,31	أوروبا
1700	37,17	29	20	آسيا المحيطية
1300	12,9	5,8	2,9	الصين
1200	38,1	39,1	5,1	الهند
695	98,2	38,3	-	أمريكا اللاتينية
1100	041,	07,1	1,1	إفريقيا

المصدر: البنك السويسري غلوبال ويلث داتابوك

يتضح من الجدول أعلاه، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من زادت ثروتها في سنة 2015، والسبب في تراجع قيمة الثروة في باقي مناطق المعمور، هو رفع قيمة الدولار الأمريكي بين سنتي 2014 و2015، باستثناء الصين بسبب نسبة نموها القوية وحجم صادراتها الكبير. وهذا دليل آخر على أن سيطرة العملة الأمريكية على الاقتصاد العالمي هي أداة لاستغلال الشعوب المستضعفة وإفكارها.

الحصيلة باختصار هي اشتداد قبضة استغلال الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لبلدان الجنوب، واشتداد قبضة استغلال الطبقات الحاكمة والمسيطرة لباقي طبقات الشعب في أغلبية البلدان، في الجنوب كما في الشمال، وبالنتيجة تعميق الفوارق الطبقيّة بمستويات لم يسبق لها مثيل، الفقراء ازدادوا فقرا وكثروا عددا، والأغنياء زادوا غنى وتقلص عددهم. إنها النتيجة الحتمية - التي كانت متوقعة منذ عقود - للرأسمالية "المتطرفة" والعولمة المتوحشة، ولقوانين المنظمة العالمية للتجارة، التي فرضت أصلا لخدمة الأقوياء دولا واحتكارات عملاقة خاصة. فلا غرابة إن ظهرت ردود الفعل وتوسعت معارضة العولمة و"النظام العالمي الجديد"، على شكل مظاهرات واحتجاجات منظمات مدنية محلية أو ذات الامتدادات الدولية، واسترجاع اليسار لحيوية باتت تتجدد وتتوسع باستمرار.

2- الثروة والسيطرة

تشير بعض التقديرات إلى أن هرم السيطرة يتشكل من شبكة مكونة من حوالي 43000 مقاولة عالمية كبرى، وأن مساهمات 737 منها في باقي الشبكة تمكنها من التحكم في ومراقبة 80% من مجموع نشاط الشبكة (رقم المعاملات)، وأن 147 مقاولة الأقوى تراقب 40% من هذا النشاط الإجمالي، وعلى رأس الهرم تتربع بضع شركات عملاقة عبارة عن ضوار تتحكم في رأس المال المالي العالمي عبر

صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن خلالهما في جميع مناحي الاقتصاد بكل جهات العالم، إذ تتحكم في مصادر الطاقة وغيرها من المواد الأولية وفي البنوك والغذاء وصناعة الأسلحة والأدوية، وتتحكم في الإعلام والمعرفة والرأي العام وصناعة النخب، كما تتحكم في الأسواق والأسعار وفي التجارة العالمية.

وحتى تتمكن الطغمة المالية من تعميم وإدامة سيطرتها باحتواء جميع الأسواق على مستوى المعمور، أنشئت المنظمة العالمية للتجارة، مباشرة بتحرير التجارة الدولية وتعميم منطق الأسواق المفتوحة وحرية تنقل الرساميل والبضائع وتعميم الرخاء، لكن الواقع الملموس يكذب هذه المزاعم، فالمنتجات الزراعية غير مشمولة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة، والحواجز الجمركية متعددة الأصناف لا تزال قائمة تفرضها أمريكا وأوروبا كلما تعارضت مصلحة شركاتها الاحتكارية مع تلك القوانين. لا بل إن الشبكة الأخطبوطية لهذه الشركات - المسماة : كوربوراطوكراتي *corporathocratie*- هي من يخطط ويوجه صناع القرار والقانون، ففي أبريل من سنة 2009 صرح السيناتور الأمريكي ديك ديربين *dick durbin* أن "البنوك لا تزال اللوبي الأكثر قوة في الكونغريس، وصراحة، يمكن القول أن هذا المكان ملكا لهم"، وقبل ذلك بأكثر من قرن، أي سنة 1876 قال الرئيس الأمريكي معلقا على حكومته: "إنها حكومة شركات، تديرها الشركات، من أجل الشركات"، وفي 1973 قال كيسنجر "من يراقب المال يراقب العالم"، نكتفي بهذه الأمثلة كشهادات من مسئولين كبار من عقر دار حربة الأمبريالية للتأكيد على القول أعلاه، وهو أن الشركات الاحتكارية العملاقة، بتملكها للبنوك وتحكمها في المال، تتحكم في كل ما سواه، وفي المقدمة القرار السياسي والاقتصادي وفي التشريع، في "هذا المكان الذي هو ملكا لهم" أو في إحدى الدوائر المحيطة به، ومنه يسقط

من أعلى على مجلس الأمن والأمم المتحدة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للصحة التي أنشأها روكفيلر نفسه، والكل يعلم أن لا رادّ لقرارات وتعليمات وتوصيات وتوجيهات هذه المنظمات لَمَّا تُملَى وتُفرض على مختلف البلدان الضعيفة مثل المغرب.

3- في أفق التعددية القطبية:

كثر الحديث عن الانتقال من الأحادية إلى التعددية القطبية منذ الصعود الملفت للصين واستئصال روسيا بحثاً عن استرجاع أمجادها. وعلى إثر قصاصة لصندوق النقد الدولي يوم 10 أكتوبر 2014، مفادها أن الصين باتت القوة الاقتصادية الأولى عالمياً وفق مقياس PPA معادلة القوة الشرائية للعملة مع الدولار الأمريكي، كان لا بد أن يتخذ هذا النقاش أبعاداً تستشرف آفاق التفاعلات الكثيرة الحاصلة اليوم. ذلك أن التراجع التدريجي لحصة الولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج العالمي لفائدة آسيا على الخصوص، سيؤدي لا محالة إلى تغيرات على المستويات الاستراتيجية والدبلوماسية وتوازن القوى إلخ.....، والأهم هو المستويين المالي والاقتصادي، أولى بؤادر هذه التغيرات، هي تأسيس تحالف البركس (BRICS) المكون من خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا للالتفاف على سيطرة الأديانات بالدولار والأورو في التبادل التجاري الدولي، من خلال إنشاء مؤسستين ماليتين هما بنك التنمية وصندوق الاحتياط، وهو أول إجراء منذ سنة 1945 ينذر بزعة المنظومة المترتبة عن اتفاق بريتن وودز التي أسست للسيطرة المالية الأمريكية على العالم. صندوق الاحتياط الذي أسسته البركس، موجه للتدخل عند حدوث أزمة في ميزان الأديانات بأي بلد من المجموعة، أما بنك التنمية فمن المرتقب أن يكون بمقدوره منح ما يعادل 350 مليار دولار كقروض لمشاريع

البنى التحتية داخل بلدان المجموعة، على أن تشمل القروض بلدانا أخرى خارج مجموعة الخمس دون فرض الشروط كما يفعل صندوق النقد الدولي، وإذا تحقق هذا فإن تحولاً مهماً سيطرأ على العلاقة بين الدائنين والمدنيين.

لم يتأخر الرد الأمريكي، فقد أعلن في الرابع من شهر فبراير 2016، في نيوزيلندا عن "اتفاق" بين اثني عشر دولة لـ "الشراكة عبر المحيط الهادي" (TPP)، أي أن أمريكا بصدد تغيير سلم اهتماماتها صوب المحيط الهادي، ليكون مسرح المواجهة الرئيس والجديد المقبل عالمياً قطبا المواجهة هما أمريكا والصين.

إننا نشاهد اليوم كيف تجري أطوار المنافسة واحتدامها أكثر فأكثر على الموارد والأسواق، وستظل منطقتي الشرق الأوسط العربي وإفريقيا شمالها وجنوبها موقع الوطاء الأشد لهذه المنافسة والأقل استفادة مما قد ينتج عنها من منافع، وما تدخل فرنسا العسكري في مالي وليبيا وغيرهما من البلدان الإفريقية، وتدخلات القوى الإمبريالية وتوابعها في العراق وسوريا واليمن، إلا أحد تعبيرات المنافسة على مناطق النفوذ.

المحور الثاني : الاقتصاد المغربي في السياق الدولي الراهن

يحتفي عدد غير قليل من محترفي الديماغوجيا بالتميز المغربي، ويقدمونه كنموذج يحتذى في الديمقراطية والتنمية والاستقرار...و الوسطية،

من جهة أخرى ما فتئ الخطاب الرسمي يبشر بالإصلاحات الاقتصادية والمشاريع المهيكلية وإنجاز الإقلاع الاقتصادي، وقد اتخذت سلسلة من التدابير والتشريعات كأرضية مواكبة لتحقيق النوايا المعلنة، مع الرفض التام للإصلاحات السياسية التي بدونها سيكون مآل كل النوايا والخطابات الفشل والخسران كما حصل منذ الاستقلال إلى اليوم.

فلا الانتقال الديمقراطي تحقق، ولا القضاء على الفساد، ولا القطع مع اقتصاد الريع، ولا الإقلاع الاقتصادي، ولا دخول نادي البلدان الصاعدة، ولا رفع مستوى عيش السكان، ولا إصلاح التعليم إلخ ...

لهذا السبب، أي رفض الإصلاحات السياسية والمراهنة على معجزة النهوض الاقتصادي، فإن كل الجهود المبذولة تتبدد ولا تفضي إلى تحقيق التراكمات التي تنتقل البلد من مستوى إلى مستوى أرقى. إن الإصلاحات السياسية هي بمثابة الروح بالنسبة للاقتصاد، تزرع فيه الحياة والحيوية، تنير له الطريق، تحصنه وتوفر له أسباب النمو المطرد.

إن استنطاق المؤشرات المقارنة في أداء الاقتصاد المغربي هي أقصر السبل لدحض المزاعم وكشف الحقائق لمن تغشى الجهالة أبصارهم، فالواقع عنيد، لا يمكن أن تحجبه مجرد ادعاءات عند مواجهتها بالمعطيات والأرقام، فهي الكفيلة بإعطاء الصورة الحقيقية

عن مستوى اقتصاد المغرب وعن طبيعة نسيجه الاجتماعي؛ ولكن قبل التطرق لهذه المؤشرات لا بد من التذكير بطبيعة بنياته الاقتصادية.

1- البنيات الاقتصادية : اختلالات هيكلية

بالرغم من مرور أكثر من 60 سنة على استقلال المغرب، لا زال الاقتصاد المغربي يعاني من اختلالات على مستوى بنياته القطاعية، ويعجز عن الالتحاق بنادي الدول الصاعدة التي كان معظمها متخلفا عن المغرب في بداية الستينات من القرن الماضي! ويعود السبب الجوهري لهذا التحول المعاق لطبيعة النظام السياسي الذي وقف حاجزا منيعا أمام اختيار التصنيع بشهادة خبراء دوليين لا علاقة لهم بالمعارضة. فالتراجع عن تنفيذ **المخطط الخماسي الأول (1959 - 1964)**، ونهج اختيارات ليبرالية تدرج في سياق التبعية المطلقة للرأسمالية الاحتكارية الفرنسية منذ **1963**، والانسحاق مع توجهات المؤسسات المالية الدولية، **مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**، وإعطاء الأولوية للفلاحة والسياحة على حساب الصناعة، وإغلاق شعب التعليم التقني في التعليم الثانوي، كل ذلك ساهم في تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل المغرب يعاني من أعطاب بنيوية خطيرة، كادت تؤدي إلى انهيار اقتصادي وتفكك مجتمعي وإفلاس مالي لولا محاولة الإنقاذ التي لجأ إليها الحكم في نهاية القرن الماضي بالاستتجد بأحزاب المعارضة الوطنية. ومع ذلك، وبسبب أنصاف الحلول التي تم تطبيقها بقيت الاختلالات مستمرة إلى الآن !

فبالنسبة لقطاع الفلاحة الذي يستوعب حوالي **40 %** من السكان النشيطين المشتغلين، ورغم أنه حضي بالأسبقية في كل المخططات الاقتصادية سابقا فإن تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة لا زال بعيد المنال. ولازالت مساهمته في الناتج الداخلي الخام تتراوح بين **15 % و 18 %** حسب السنوات. فالبنيات العقارية تنسم بالتفاوتات الصارخة، حيث

تمثل الاستغلاليات الصغرى التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات 57% من مجموع الاستغلاليات التي تقدر بمليون ونصف مليون استغلالية، بينما تمثل الاستغلاليات الكبرى التي تتجاوز مساحتها 100 هكتار نسبة 2% من مجموع الاستغلاليات، ولكن تشمل حوالي 10% من المساحة الصالحة للزراعة البالغة 9 ملايين و500 ألف هكتار أي ما يوازي 3.11 مرة مساحة بلجيكا !

إن أهم خاصية للفلاحة المغربية تتمثل في وجود قطاعين: قطاع عصري يشمل حوالي مليون و300 ألف هكتار من أجود الأراضي وأكثرها مردودية، إنتاجها موجه للتصدير، ومعظمها استولى عليها الملاكون العقاريون المقربون من الأسرة الحاكمة بطرق ملتوية من بين الأراضي التي تم استرجاعها من الاستعمار. وتجدر الإشارة أن القطاع العصري قد استفاد ولا يزال من كل أنواع الامتيازات وأهمها الإعفاء من أداء الضرائب لمدة أربعين سنة (سنة 1984) والمساعدات والقروض متدنية الفوائد والطويلة الأجل.

ومقابل القطاع العصري يوجد القطاع التقليدي الذي يشمل 6 ملايين ونصف المليون هكتار معظمها عبارة عن استغلاليات صغيرة وعتيقة لا تصل مداخيلها السنوية إلى مستوى الحد الأدنى للأجور، في حين يوجد ضمن فلاحي هذا القطاع حوالي 6000 ملاك عقاري كبير يمتلكون في مجموعهم مليون و500 ألف هكتار، وهم الذين يسمون بأعيان البادية.

إن فشل السياسة الفلاحية تتجلى في العجز التجاري الفلاحي حيث لا تغطي الصادرات الفلاحية (حوالي 09 مليار درهم سنويا في المتوسط) إلا حوالي 50% من الواردات الفلاحية التي تتكون من الحبوب والزيوت والسكر، أي المواد الأساسية في تغذية المغاربة، كما تتجلى في مساهمتها المتواضعة في الناتج الداخلي الخام، رغم ما

حظيت به من دعم استثنائي في مشاريع مخطط المغرب الأخضر الذي لم يصل رغم الضجة الإعلامية حوله إلى مستوى الثورة الخضراء التي جعلت الهند تحقق قفزة كبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فلم يتمكن المغرب بعد من ولوج نادي البلدان الصناعية الجديدة، أولا بسبب إصرار الطبقة الحاكمة على مدى نصف قرن من إعطاء الأولوية لقطاعات لا يمكن أن تلعب دورا كبيرا في رفع نسبة النمو وتحقيق الإقلاع الاقتصادي مثل العقار والسياحة وفلاحة التصدير، وثانيا، بسبب الصعوبات والإكراهات التي أصبحت تواجه البلدان النامية في عصر العولمة الليبرالية المتوحشة. هكذا وبفضل النسخة الثانية من مخطط إقلاع تمكّن المغرب مؤخرا من احتلال الرتبة الخامسة إفريقيا في مجال الصناعة بعد جنوب إفريقيا ونيجريا ومصر والجزائر. وارتفعت مساهمة الصناعة من 14% إلى 28% من الناتج الداخلي الخام في ظرف 5 سنوات (بين 2009 و2014). وتعززت الصناعات التقليدية (النسيج والصناعات الغذائية والمنجمية) بصناعات الميكانيك والإلكترونيك والسيارات وأجزاء الطائرات وصناعة الأدوية، وصناعة مراكب الصيد البحري، والصناعة الكيماوية، والمعلومات، والطاقات الجديدة والمتجددة. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لازالت الصناعة لا تشغل إلا نسبة 12.5% من السكان النشيطين المشتغلين (أي حوالي مليون ونصف مليون فقط!).

وهناك قطاع السياحة والخدمات الذي يشغل أكثر من نصف السكان النشيطين، حيث تشغل السياحة حوالي 735 ألف مستخدم (6.5% من سوق الشغل). وتشغل القطاعات الأخرى مثل النقل والبنوك والتأمينات والإدارة العمومية والجماعات المحلية، والتجارة الداخلية (تشغل حوالي 20%) وخاصة الأنشطة المصنفة من طرف

الاقتصاديين في إطار الاقتصاد غير المهيكّل، والتي تتواجد في كل القطاعات بتفاوت باقي السكان النشيطين.

في الأخير لا بد من الإشارة إلى ما يمثله الريع بمختلف أشكاله وهي كثيرة كمرتكز أساسي من مرتكزات الفساد الاقتصادي، الذي ينخر المجتمع المغربي، ويخرب النسيج الاقتصادي ويقتل حرية المبادرة والابتكار وينشر ثقافة وقيم العجز والالتكالية والكسل المقيتة. وقد أصبح الريع أداة تدبير للحقلين الاقتصادي والسياسي بيد الطبقة الحاكمة، فمنح رخص الصيد في أعالي البحار واستغلال المناجم والمقالع، ومأذونيات النقل والاستيراد، كلها وسائل تضرب الاقتصاد الإنتاجي في العمق وتشوه التنافس الشريف وتعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

2 - بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

حسب معطيات صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يحتل المغرب الرتب التالية:

- **112 على 184** سنة 2013 وفق الناتج الداخلي الإجمالي للفرد PPA

و 123 وفق الناتج الإجمالي الإسمي،

ويقدر نصيب الفرد من 2010 إلى 2013 ب: 4900 - 5100 - 5400 - 5500 دولارا،

- نصيب المغرب من التجارة الخارجية الدولية سنة 2006: 11,0% في المائة بعد أن كان 13,0% خلال سبعينات القرن الماضي،

- **89 على 186** دولة والثامن عربيا وإفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية حسب مؤسسة " هريتيج فاونديشن"، وقد ربح المغرب 14 درجة في الترتيب العالمي سنة 2015 ،
- **133 على 180** في مؤشر "القدرة التنافسية المستدامة" برسم سنة 2015، حسب مركز الأبحاث صولابيليتي،
- **ويحتل المركز 72 من ضمن 140** بلدا حسب التصنيف الجديد **للتنافسية الاقتصادية**، الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، والثامن عربيا والخامس إفريقيا بعد جزيرة موريس وجنوب إفريقيا ورواندا وبوتسوانا(71 عالميا) وحل قبل مصر وتونس والجزائر
- **تهريب العملة:** يحتل المغرب الرتبة 34 على 149 بلدا والثالث إفريقيا حسب تريب " " **جلوبال فاينانشل أينيغريتي** " بمعدل سنوي من 2004 إلى 2013 قدره 4102 مليون دولار، منها 60 إلى 65% تتأتى من الغش في تصاريح الاستيراد والضرائب.
- **الدين العمومي:** تفيد الإحصائيات الرسمية أن الدين العمومي الإجمالي الذي يشمل دين الخزينة العامة للمملكة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، قد بلغ 743 مليار درهم سنة 2014 ، أي ما نسبته 2،81% من الناتج الداخلي الخام، بزيادة 63 مليار درهم في ظرف سنة.
- **وحسب الموقع الإلكتروني لمجلة "الحياة" السعودية، فإن** الدين العام للمغرب ارتفع إلى 772 مليار درهم (80 مليار دولار) نهاية شتبر الماضي 2015، منها 480 مليار درهم كديون داخلية بنسبة 48 في المائة من الناتج الإجمالي، و291 مليار درهم كديون خارجية بنسبة 30 في المائة من الناتج، ونفقات خدمة الدين العام 22 مليار درهم، وستحتاج الخزينة إلى اقتراض نحو 70 مليار درهم العام الجاري. وزادت ديون المغرب حسب وزير المالية نحو 250 مليار درهم في

السنوات الأربع الأخيرة، منها 190 مليار درهم خارجية و331 مليار درهم داخلية". (محمد الشرقي موقع المجلة السعودية الإلكترونية "الحياة"، 10 نونبر 2015)

- بهذا يحتل المغرب الرتبة 29 عالميا والأولى إفريقيا من بين الدول الأكثر استدانة، ويدخل - حسب تصريح صحفي لأحمد لحليمي - في المنطقة الحمراء على مستوى المديونية، حيث تجاوز السقف المحدد في نسبة 60% من الناتج المحلي، الذي تجيزه المؤسسات المالية الدولية.

- **88 على 168** برسم مؤشر إدراك الرشوة لسنة 2015 حسب ترانسبرونسي الدولية، وقد فقد المغرب ثلاث نقاط وثمان درجات في الترتيب بين 2014 و2015،

- **129 على 188** دولة برسم مؤشر التنمية البشرية لسنة 2014 حسب " برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و15 عربيا وهي رتبة صادمة ومخجلة خاصة إذا استحضرننا تضخم الخطاب الرسمي حول التنمية البشرية.

- **10% فقط من الأسر الغنية تستحوذ بمفردها على 32% من النفقات،** بينما لا يستفيد 10% من الفقراء إلا من 6،2% في المائة من كتلة النفقات. (المنذوبية السامية للتخطيط)

- **الفقر بالمغرب:** حسب تقرير 2015 الصادر عن " برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية " الخاص بسنة 2014 فإن الفقر يشمل 33 % من المغاربة:

- **6،12%** يعيشون في حالة شبه فقر نسبي
- **6،15%** فقراء
- **9،4%** فقراء معدمون
- **6 في المائة** يعانون من سوء التغذية

- ووفقا لنتائج إحصاء المندوبية السامية للتخطيط حول استهلاك ونفقات الأسر فإن:

2،14% من المغاربة يعانون من الفقر، منهم 4.2% يعيشون تحت عتبة الفقر بمدخول يومي أقل من عشرة دراهم، موزعة على التوالي بين الوسطين الحضري والقروي ب 7،9 في المائة و 1،22 في المائة .

- في العالم القروي تبدو الخريطة أكثر قتامة، فباستقراء الأرقام، يتبين أن 62% من فقراء المغرب قرويون، وأن مظاهر الفقر تعمقت بين الباحثين الأخير والذي قبله، هكذا زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق من 6,6 إلى 11,7 بالمائة بهذه المناطق، وعدد الأسر المعوزة من 56,8 بالمائة إلى 60,5 بالمائة، والمعدل الإجمالي للفقر من 13,6 بالمائة إلى 22,1 بالمائة

يتضح أن المغرب مصنف بالنسبة لجميع المؤشرات ضمن النصف الأضعف من البلدان وبتنقيط أقل من المتوسط. ويعكس الآلية، يحتل المراكز المتقدمة لما يتعلق الأمر بمؤشرات المظاهر السلبية، مثل نسبة الإجرام والسجناء وعدم التسامح والغش والأمية والتخريب وتحويل الأموال إلى الخارج ونسبة وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات الخ

3 - حصيلة هزيلة للحكومة الحالية

إن الاختيارات السياسية والاقتصادية المتبعة في المغرب مفروضة من أعلى، من طرف الملك والمؤسستين الماليتين الدوليتين والمنظمة العالمية للتجارة، وليس للحكومات المتعاقبة، بما فيها حكومة دستور 2011، سوى هوامش ثانوية للمبادرة و"اقتراح البرامج والبدائل" وإن تغيرت الوجوه. إلا أن مسؤولية الحكومة والأغلبية البرلمانية والأحزاب المكونة لهما ثابتة بحكم انحيازها المطلق إلى الاختيارات الاستغلالية المخزنية اللاشعبية واللاديمقراطية، وبحكم

موقعها الحكومي في إدارة الشأن العام وتنفيذ هذه الاختيارات، وبحكم دورها في تجهيل وتضليل شعبنا وقمعه المتواصل إلى غاية اليوم. فما هي حصيلة الحكومة الحالية، "حكومة الإسلاميين"، "حكومة صاحب الجلالة" لدستور 2011؟.

لن نعيد المؤشرات والمعطيات المشار إليها أعلاه في الفقرة الرابعة، فهي كافية لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن هذه الحصيلة، مع إضافة كلمة حولها:

أ- الحصيلة الاقتصادية:

- لم تتحقق نسبة النمو المبشر بها في البرامج الانتخابية للأحزاب "الحاكمة"، والتي تتراوح بين 5 ف.م. و 7 ف.م.، حتى إن نسبة 8،4% المسجلة سنة 2015 (مديرية الخزينة والمالية الخارجية، وزارة المالية)، يعود الفضل فيها إلى المحصول الزراعي القياسي، أي عامل المناخ، ولا فضل للحكومة في هذه النسبة المقبولة، وإلا لما كانت توقعات 2016 دون 2 في المائة، لا بل إن الظرفية الوطنية والدولية لسنة 2015 كانت ملائمة جدا للاقتصاد الوطني، وكان يجب بلوغ 10 في المائة أو تجاوزها مثلما حصل في سنوات مطيرة سابقة.

- حصل تحسن ملموس في الميزان التجاري وميزان الأداءات، ومرة أخرى يعود الفضل إلى العامل الخارجي ولا فضل للحكومة فيه، يعود الفضل في هذا التحسن، الذي يبقى ظرفيا، إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام والغاز، وإلى زيادة الطلب على الفوسفات ومشتقاته، وإلى تراجع ظرفي في حجم الواردات الغذائية، وإلى عائذات بعض الاستثمارات القائمة قبل هذه الحكومة،

- ارتفعت المديونية الخارجية والداخلية بشكل حاد، وبلغت نسبته الخط الأحمر لمستوى الخطر وفق بعض التقديرات، وهو المستوى الذي لا يمكن لاقتصادنا تحمله، ويهدد بعودة سنوات النقشف والأزمة

الميزانياتية وتعطيل التنمية لزمان طويل، وهو المصير المحتوم كلما اقترنت التنمية الضعيفة بالاستدانة المفرطة.

- لم يطرأ أي تغيير في تناسب حجم القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن نسبة الفلاحة لا تزال مرتفعة (حوالي 15 في المائة)، ولا تزال نسبة التشغيل بها تقترب من 40 في المائة، فلا غرابة إن كان أكثر من نصف الأسر القروية معوزة وفقيرة؛ ونسبة قطاع الخدمات منخفضة، وهو القطاع الذي يتوفر على مكامن كبيرة لخلق الثروة والتوسيع والتطوير وخلق فرص الشغل ومصادر للدخل. ويتحتم أن ترتفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الوطني بإضافة ما لا يقل عن عشرين نقطة لتقترب من مستويات البلدان المتقدمة اقتصادياً، والتي تصل فيها هذه النسبة إلى 75 في المائة فأكثر، بينما في قطاع الفلاحة لا تتجاوز بهذه البلدان نسبة 5 في المائة سواء في الإنتاج أو في التشغيل،

- برامج المناطق الحرة وانبثاق وأليوتيس والمخطط الأخضر ومدن بدون صفيح ومحو الأمية إلخ... وضعت أسسها أو انطلق العمل بها في حكومتي التناوب أو التي تلتها، وهي، من حيث المبدأ، برامج صائبة ومطلوبة، وكانت عشر سنوات كافية لتبدأ نتائجها الكمية والنوعية في تعديل الحسابات الماكرو-اقتصادية لبلدنا نحو الأحسن، غير أن المؤشرات أعلاه تفيد أن الحالة لا زالت كما هي، بل زادت سوءاً في ظل الحكومة الحالية عما كانت عليه سابقاً في عدد من القطاعات والمؤشرات،

- بُذل مجهود كبير في البنيات التحتية مثل الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والمناطق الحضرية الجديدة ومنصات الصناعات الجديدة، لكنها هي الأخرى لم تسفر حتى اليوم على أية نتائج على الوضع الاجتماعي للسكان، هذا أولاً.

ثانيا، الفقرتان الأخيرتان وحدهما تفيدان أن المغرب تمكن من تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل هذه المشاريع من خلال الموازنات السنوية وصناديق الاستثمار المحدثة والقطاع الخاص والقروض الخارجية، ما يعتبر حجة أن مسألة ضعف الاستثمار والتنمية، لم تكونا أبدا مسألة ضعف في الموارد المالية ومصادر التمويل، بل المسألة مسألة اختيارات طبقية لا شعبية، وإرادة سياسية يعميها طابعها الاستبدادي عن الرؤية السديدة، ونوعية إدارة للشأن العام فاسدة وريعية، لأن المغرب واختياراته ونظامه المخزني ظل في العهد الحالي كما كان في عهد سلفه مع بعض التعديلات الجزئية التي لم تغير جوهره.

ثالثا، وفي هذا الظرف بالذات، يعود السؤال الجوهرى عن توزيع الثروة توزيعا عادلا ليفرض نفسه بقوة.

ب - الحصيلة الاجتماعية بالأرقام

- لم تُتَح لأية حكومة سابقة الظروف الملائمة والإمكانات التي أُتِيحت للحكومة الحالية، فقد ربحت مبالغ طائلة تقدر بأكثر من 140 مليار درهم، دون احتساب 63 مليار درهم كقروض خارجية لتغطية عجز ميزانية 2016.

هاته المداخيل موزعة على الشكل التالي :

- 42 مليار درهم من تخفيض التكاليف الإجمالية لصندوق الموازنة برسم سنة 2013 (م.ن.بوليف، 14 يوليوز 2014 ، ويكيبيديا)
- 26 مليار درهم من انخفاض أسعار البترول خلال سنة 2015 وحدها (أرقام مكتب الصرف)

- 2,6 مليار درهم بزيادة 16,3 في المائة من ارتفاع الطلب على الفوسفات ومشتقاته عن سنة 2015 (مكتب الصرف)
- 35 مليار درهم من تحسن رصيد التجارة الخارجية (مكتب الصرف)

- حوالي 10 مليار درهم كدعم من دول الخليج
- 25 مليار درهم كزيادة مبرمجة في المداخيل الجبائية المتأتية من الزيادات المقررة في الضريبة على القيمة المضافة وعلى الشركات برسم سنة 2016، وهو ما سيزيد في وتيرة ارتفاع الأسعار والإجهاز على القدرة الشرائية للطبقات المسحوقة.

و مع هذا لا يزيد الوضع الاجتماعي إلا سوءا وترديا.

هكذا تنكشف العبقرية المفلسة للحزب "الحاكم" ومن معه في التشكيلة الحكومية الحالية: الربيع والدعم المالي والتخفيضات والإعفاءات الضريبية للأوليغارشية المالية والصناعية والعقارية والزراعية المسيطرة على الاقتصاد المغربي، في المقابل استنزاف مفرط ومسترسل للطبقات المتوسطة والفقيرة، وهكذا تتضارب السياسات المالية والضريبية التي تديم مسلسل التفقير وتعمقه، مع برامج محاربة الفقر والهشاشة بواسطة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، والتي قلنا بصددها أن أسس نجاحها منعدمة.

- إن مقياس نجاح أو فشل أي نموذج اقتصادي وأي نمط في الإنتاج، هو انعكاس نتائجه المباشر على الوضع الاجتماعي، ووفق هذه المعادلة " الذهبية"، فإن تنقيط المغرب وترتيبه وواقعه الملموس المعاش يوميا، يفيد أن الدولة المخزنية المغربية وحكومتها الإسلامية فاشلتين بامتياز.

ج - حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

إبان إعطاء انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وطيلة مراحل تطبيقها، واكبتها تغطية إعلامية وصخب دعائي غير مسبوقين، ساهمت فيهما جميع وسائل التواصل والإعلام؛ كما جندت لتنفيذ وإنجاح المبادرة كل القطاعات الحكومية والمنتخبة والمجتمع المدني، وتمت تعبئة وإنفاق حوالي عشرين مليار درهم حتى اليوم، وتراجعت كل الأصوات أمام صوت "المبادرة".

وليس من المبالغة قول أن حصيلة المبادرة سلبية إلى أبعد الحدود قياسا إلى ما أسفرت عنه من نتائج جانبية سلبية، المتمثلة في استدراج أعداد غفيرة من الأطر الجموعية الكبيرة والمتوسطة وعموم الفاعلين في تنظيمات المجتمع المدني، استدراجهم إلى مستنقع التهاافت على المنافع وإلى التطبيع مع الفساد والانتهازية واقتناص الفرص، ومن ثمة إفساد العمل الجموعي النبيل افتراضا وتعميم العدمية والسلبية واحتقار الفعل السياسي الجاد. نفس الشيء ونفس القول، مع جرعة مضاعفة، ينطبق على مسؤولي الإدارات والمجالس الجماعية، المساهمة في الإشراف وصرف الاعتمادات المالية المرصودة لمشاريع المبادرة.

اليوم، وقد مرت 11 سنة على انطلاق هذه المبادرة، وجب القول أنها مدة كافية لتطوى صفحاتها إن حققت أهدافها المعلنة، والعمل على تحسين مكاسبها والبدء ببرامج أرقى تستجيب لوضع اجتماعي أرقى، وهي مدة كافية كذلك لتطوى صفحاتها إن فشلت في بلوغ ما بشرت به، وقد فشلت، وما كان لها إلا أن تفشل، لأن الرهان في ظل المقدمات والبيئة العامة المقررة والمنفذة والمستقبلية لهكذا مبادرة، كمن يراهن على تحقيق معجزة، ومع ذلك يستمر الرهان، ويستمر الفشل، هذا أمر مؤكد، وقد أصاب حزبنا في تحليله لما حكم بالفشل على " المشروع "

منذ انطلاقه. وتكفي المعطيات والأرقام والرتب المشار إليها أعلاه لنقول كما المحامي في مرافعاته أن هذا الملف يدين نفسه بنفسه.

د - السياسة العقارية بالمغرب:

شكل العقار الأداة المثلى لاستكمال بناء الدولة المخزنية وتكريس السياسة الطبقيّة منذ 1960 إلى اليوم، اعتمادا بالأساس على أملاك الدولة والأراضي المسترجعة.

غير أن الأرض بالمغرب، سواء الأرض الصالحة للزراعة أو المرشحة للتعمير الحضري، تعد موردا نادرا يزداد ندرة وهشاشة سنة بعد سنة، وعرضة للتهافت والاستحواذ من طرف ذوي النفوذ والمضاربين. وقد وظفت الدولة المخزنية قديما وحديثا هذا المورد لاستمالة كبار الأعيان وذوي السلطة والنفوذ والجاه، ولصناعتهم ورعايتهم كلما اشتدت الحاجة إليهم وأثبتوا قدرتهم ومهارتهم في خدمة المخزن والتحكم في ساكنة محيطهم الترابي، وهكذا تشكلت تدريجيا وبوتائر متسارعة طبقة كبار ملاكي العقار، ومنه تمتد سيطرتهم وتتوسع لتشمل كل قطاعات المال والأعمال والإدارة والسياسة، طبقة اعتبرت من أهم الأسس التي شُيّد عليها البناء الفوقي للدولة المخزنية الاستبدادية منذ الاستقلال إلى اليوم، معتمدا كل أساليب الإرشاء والامتيازات والريع بأعطيات الضيعات والمناصب والرخص والمأذونيات والإعفاءات الضريبية واحتكار صفقات نفقات الدولة في التجهيز والتسيير. وقد كانت أوامر توحيد وتنظيم "البورجوازية" المغربية حديثة النعمة والتشكل، تحت لواء "الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب" تتويجا لمسار هذا التشكل وإيدانا بنضجه وجاهزية هذه الطبقة - حسب تقدير الحكم أواخر السبعينيات - لتدشين مرحلة من التحول النوعي والارتقاء إلى اكتساب مواصفات الطبقة الرأسمالية المسيطرة سياسيا والمالكة لما يفوق الثمانين في المائة من ثروات البلد،

حيث تواترت الدعوات لتركيز الرساميل في يد رجال الأعمال القادرين على الاستثمار لإنتاج الثروة ومناصب الشغل، وتعايقت لتحقيق هذا المبتغى سلسلة من التشريعات و"الإصلاحات" والسياسات والمؤسسات، من ضمنها بعث الحياة في بورصة الدار البيضاء كنقطة تلاق وتتركز لرؤوس الأموال وتناقلها بين أيدي الرأسماليين، وأنشئ صندوق التنمية الفلاحية الذي تعاضم دوره مع مخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغيرها من البرامج والمشاريع، المختصة أساسا في "إعانة المليونير".

ضمن هذا السياق راهنت السياسات والبرامج المتعاقبة على قطاعي الزراعة والبناء، لجعلهما روافع أساسية للاقتصاد وقاطرة للتنمية، وبما أن الأرض مورد نادر كما سبقت الإشارة ومصدر للاغتناء السريع، واعتماد الدولة منطق الغنيمة مع الأراضي المسترجعة ومع كل الأراضي، غنيمة يجب اقتسامها بين الأقوياء حسب الحظوة والولاء؛ فقد كانت وما تزال هدفا وعرضة لتهافت شديد ونهب متواصل من طرف كبريات شركات البناء ولوبيات العقار من سماسرة وإقطاعيين ومضاربيين ونصابين، سواء تعلق الأمر بأراضي الدولة أو الملك الخاص أو أراضي الجموع، ومن ضمن مظاهر التهافت على الغنيمة والنهب نذكر ما يلي:

— تقدر مساحة الأراضي المسترجعة وفق أغلب المصادر بمليون وثلاث مائة ألف هكتار، وزعت منها 372396 هكتار في إطار ما سمي الإصلاح الزراعي،

— 410 آلاف هكتار ذهبت إلى ذوي النفوذ والمال والسلطة والجاه، على شكل عطايا وهدايا من المخزن، وعلى شكل كراء بمساخر ومدد متنوعة، وبالشراء من المعمرين مباشرة أو ببساطة بالترامي على أملاك الدولة.

— منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، لجأت الدولة إلى تفكيك الشركات العمومية الفلاحية الأربعة وهي صوديا وصوجيطا وكوماغري وشركة تنمية المواشي، وتفويت حوالي 150 ألف هكتار التي بقيت تحت تصرفها بعد أن كانت مساحتها الإجمالية تقدر بنحو 300 ألف هكتار في بداية السبعينات، عادت حصة الأسد إن لم نقل كلها إلى ذوي الحظوة والنفوذ وأصحاب المناصب المعيّنين بظهانر.

— أراضي المحيط الحضري والشبه حضري:

تتعرض اليوم الأراضي الواقعة في المحيط الحضري والشبه الحضري لغزو كاسح وقرصنة ممنهجة من طرف ضوار العقار والبناء تحت غطاءات قانونية أشبه بالأبارتهيد وبمساعدة السلطات المركزية والمحلية التي تتقمص دور الوكيل السمسار وتجند قوى الأمن للتنكيل بالسكان وتنتزع منهم أراضيهم مقابل تعويضات تافهة تُسلم إلى المافيات والشركات العقارية.

وهكذا تم اقتلاع دواوير وقبائل بأكملها من جذورها وهويتها وشردت أسرها، وقد كان الوقع الأشد على أصحاب أراضي الجموع مثل القبائل السلالية والكيش في كل ربوع المغرب. هذا وإن نفس المصير يجري سريانه على قدم وساق وبوتيرة رهيبية على الأراضي الجماعية الفلاحية والرعية والغابوية التي تغطي حوالي 13 مليون هكتار.

فلا غرابة إن كان كبار أثرياء المغرب، الذين دخل بعضهم في قوائم غينيس للأغنياء، قد اغتنوا وراكموا وكدسوا هذه الثروات انطلاقا من العقار على الخصوص.

المحور الثالث : بديل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي لتحقيق النهضة الاقتصادية:

من أجل نقلة كبرى في وقت وجيز

1- توضيحات لا بد منها :

لا يكفي تحليل تطورات ومستجدات الوضع الدولي والإقليمي، ولا القراءة النقدية للوضع الداخلي، بل الأهم هو تقديم مشروعنا الذي نعرضه على الشعب كبديل للدولة والاختيارات الحالية، مشروع قوي و متماسك وقابل للتحقيق وإحداث النقلة النوعية الكبرى في مدة لا تتجاوز العشر سنوات؛ حجتنا هي نماذج البلدان التي حققت طفرة نقلتها في عقد أو عقدين إلى مصاف الدول المتقدمة، مع التأكيد والتنبيه أن تلك البلدان أنجزت أولا الشروط الممهدة وهي: تغيير نظام التعليم وتقوية البحث العلمي حتى يصير في مستوى نظيره المتقدم عالميا، ودولة الحق والقانون، واستقلال القضاء، والفصل بين السلط، والانتخابات النزيهة التي ليس فيها طعن ولا متاجرة بأصوات الناخبين، وعملت تلك الدول بجد لتقويض أركان الرشوة ونهب المال العام، وتصحيح الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات المتضررة الفقيرة.

إن جميع هذه البلدان التي عرفت انتقالا ديمقراطيا أو نهضة اقتصادية أو كليهما معا، أنجزتهما في إطار رؤية واختيار إرادي وهادف عبر تحول تم في وقت قصير، بذلك يتلمس الشعب حدوث التغيير ويقتنع به وبإمكانية الاستفادة من ثماره والتطلع إلى مستقبل أفضل يغدو معاشا في الواقع اليومي للسكان، بكلمة أخرى ينبغي أن يحصل التغيير أو الإصلاح على شكل القفزة الواحدة والنقلة الكبرى التي تحقق قطائع واضحة مع عوامل التخلف. وأما مزاعم الإصلاحات

التدرجية والتدابير الانتقالية التي تستغرق الدهر كله دون أن تصلح أي شيء، إنما تعني بكل بساطة عدم الانتقال وعدم الإصلاح وإدامة الوضع على ما هو عليه،

إن الفكر الاشتراكي بكل تفرعاته، قام على نقد النظام القائم على الاستغلال وانقسام المجتمعات إلى طبقات، الضحية فيها هي الغالبية العظمى من المواطنين، الذين لا يملكون غير "سواعدهم" التي لا تسعفهم دائما في الظفر بلقمة العيش والمستلزمات اليومية لحياة آمنة وكريمة، لذا أنت النظرية الاشتراكية بمنظومة فكرية ومشروع مجتمع يتجاوزان النظام الرأسمالي الليبرالي البورجوازي الاستغلالي، مشروع يهدف إلى القضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير قدرات ومهارات كل أفراد الشعب، غير أن الواقع يفيد تعذر بلوغ هذا الهدف حالا وفي أرقى مستوياته، لذا كان لابد من قطع أشواط ومسافات زمنية قد تطول وقد تقصر لتوفير شروط الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي، من خلال الخطط النضالية المرورية والبرامج التي من شأنها انتزاع أكثر ما يمكن من الحقوق والمكتسبات.

على أن هذه الخطط والبرنامج، لابد أن تؤطرها منطلقات ورؤى وأهداف واضحة لكل مرحلة، وإلا كان مصيرها الارتباك والتذبذب والفشل، ثم إن التحولات التي طرأت خلال العقود الثلاثة الفارطة، باتت تفرض علينا تدقيق وتفسير بعض القضايا التي تؤخذ كما لو كانت تحصيل حاصل أو، قدر مفروض ومؤرق لتعارضه مع مرجعيتنا الاشتراكية. ونوجز فيما يلي بعض هذه القضايا:

ثمة جملة من الخصائص والمواصفات باتت اليوم مشتركة بين جميع الشعوب والأمم والدول، وغدت شروطا ضرورية لأي نظام سياسي، خصائص لم تتحقق إلا بفضل الصراع المرير والتضحيات

الهائلة المبذولة من طرف الأحزاب الاشتراكية والشيوعية وقوى التحرر والتقدم عبر العالم طيلة أكثر من قرن من الزمن.

و أما هذه الخصائص، فهي إجمالاً: حرية التعبير والاعتقاد، والتعددية بكل أبعادها السياسية والثقافية والديمغرافية، تترتب عنهما سلسلة من الحقوق تنمو باطراد تحت ضغط المجتمع المدني والسياسي والأقليات؛ استقلال القضاء ودولة الحق والقانون؛ الفصل بين السلطات الثلاث يراقب بعضها بعضاً، التداول السلمي على السلطة بواسطة الانتخابات التعددية النزيهة،...إلخ.

من جهة أخرى فإن القراءة النقدية لهذه الخصائص، المقرونة حقاً أو باطلاً بالليبرالية السياسية المهيمنة حالياً، تكشف عدداً من "الحدود" التي ينبغي تجاوزها، وأهمها :

- تضائل العملية الديمقراطية إلى مجرد "حق" الناخبين في "انتخاب ممثليهم"، وسيطرة لوبيات المال والأعمال على العملية الانتخابية برمتها،

- تحكم هؤلاء في المؤسسات المنتخبة وتحويلها إلى أدوات لخدمة مصالحهم الطبقية، خاصة المؤسسات التشريعية التي باتت أقرب إلى سوق حيث القوانين تباع وتشتري، وبالمناسبة، ألم تعتدي الطغمة الصيدلانية على وزير الصحة المغربي في "قبة" البرلمان للحيلولة دون تخفيض أسعار بعض الأدوية؟! وكما سبقت الإشارة في فقرة "الثروة والسيطرة" فإن المؤسسات المالية الاحتكارية الدولية هي من ترسم البرامج وتضع قواعد الإنتاج والتمويل والتبادل والتوزيع على المستوى الدولي وتفرضها فرضاً على الحكومات والدول، الشيء الذي يفرغ العملية الديمقراطية من جدواها،

- على المستوى الاقتصادي: غياب البعد الاجتماعي عن هذه الديمقراطية الليبرالية، حيث تتوسع دائرة الفقر والتهميش والإقصاء سنة بعد سنة،

هذا الغياب للبعد الاجتماعي يبدو أحيانا مستعصيا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الفقر يمس 60 مليون نسمة، وأحيانا أخرى يبدو قابلا للتصحيح والتفعيل النسبي مثلما هو حاصل في بعض بلدان أوروبا الشمالية على يد الأحزاب الاشتراكية، وهي صاحبة الفضل في ما يطلق عليه اختصارا " أوروبا الاجتماعية". هذا أولا.

ثانيا، إن البلدان الاشتراكية مثل الصين وكوبا، أو تلك التي تحكمها أحزاب اشتراكية عبر صناديق الاقتراع مثل فنزويلا ونيكاراجوا واليونان والسويد، هي نفسها تطبق - قليلا أو كثيرا، راضية أو مكرهة - آليات الديمقراطية الليبرالية في شقها السياسي.

رغم إدراكنا أن الشروط والظروف المحلية والجهوية التي تسمح بتحقيق المجتمع البديل الذي نطمح إليه غير متوفرة في الظرفية الراهنة، فإننا نقدم في الفقرات التالية، وبصيغة الخطوط العريضة والتوجهات العامة، البديل الاقتصادي والاجتماعي للاختيارات اللاشعبية واللاديمقراطية القائمة، وذلك للاعتبارات التالية:

- دحض الادعاءات التضليلية للأوساط اليمينية القائلة أن اليسار لم يعد يملك برامج ولا بدائل، وأنه ظل سجين لغة الخشب والقوالب المتجاوزة، وأنه ليس بالإمكان أحسن مما هو موجود،

- تقديم منظومة متكاملة للنخب المنتورة وللرأي العام واضحة المعالم وكمشروع يكتسي المصداقية والقابلية لتلتف حوله أوسع الفئات التي تنطلع إلى التغيير وإلى مجتمع أفضل، لاسيما وأن البلدان التي

تعتمد في اختياراتها على المرجعية الاشتراكية في تزايد مستمر، وتقدم أفضل النتائج على كل الأصعدة،

- منظومة تحتوي بديلا قابلا للتطبيق - ولو بعد حين - عبر مراحل ثلاث، من شأنه تحقيق قطيعة مع اقتصاد الربيع والفساد والامتيازات، وإرساء نمط اقتصاد يقوم على العدالة الاجتماعية في إطار دولة ديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

2- من أجل اقتصاد مبني على أسس جديدة:

استرشادا بالتوضيحات والملاحظات والمنطلقات سالفة الذكر، فيما يلي أهم محاور برنامجنا:

أ- إجراءات فورية:

في حال تحققت الشروط المشار إليها أعلاه، يصبح في الإمكان تطبيق البرامج البديلة، وفي مقدمتها جملة من التدابير والإجراءات ذات الطبيعة الاستعجالية والسريعة حتى يلمس المواطن ملامح التغيير وينخرط بحماس للمساهمة فيها، منها:

- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل وخلق مندوبيات لها بكل إقليم، وتوسيع دورها ليشمل كل الفئات للتخفيف من حدة البطالة. (إعادة النظر في وزارة التشغيل وحذف وكالات التشغيل الخاصة).
- إحداث لجنة مشتركة بين الوزارات تختص وحدها بإعطاء الرخص والمأذونيات وفق أهداف الإنصاف والعدالة الاجتماعية والجدوى الاقتصادية، مع تشجيع إنشاء التعاونيات المهنية وكلما تعدد المستفيدون من الرخصة الواحدة، وجرى شامل للرخص الربعية الجارية لإعادة النظر فيها.

- تخفيض الأجور العليا والامتيازات المضافة إليها، حتى تصل إلى تناسب 15 مرة الحد الأدنى للأجور.

- محاربة تهريب الأموال والعملية إلى الخارج والغش والتهرب الضريبي والتجارة الكبرى في التهريب. قلنا أعلاه أن تهريب الأموال إلى الخارج يلفتهم 1,4 مليار دولار كمعدل سنوي لعشرية 2004 -- 2013؛ وإذا علمنا أن الناتج الداخلي الإجمالي لنفس الفترة يتأرجح بين 100 و110 مليار دولار، وأن نسبة نموه السنوي تتأرجح حول 4%، أدركنا أن ما تحققه التنمية يكاد يتطابق تماما، (وأحيانا أقل)، مع الأربعمليارات دولار المهربة سنويا نحو الخارج، هكذا تؤول حصيلة النمو السنوي لاقتصادنا إلى لا شيء في آخر المطاف.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن شركات التدبير المفوض باتت من أبطال تحويل الأموال إلى الخارج بطريقة غير شرعية، علما أن رئيس الحكومة نفسه أكد هذه "الممارسات"، ولم نر لا متابعات ولا فسخ عقدة التدبير المفوض، وكمثال على فداحة ما تقوم به هذه المقاولات، أورد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير (2015)، أنه أحبط عملية تحويل 10 ملايين درهم إلى الخارج من طرف المقاولات المكلفة بالتدبير المفوض في توزيع الماء والكهرباء.

ب - في المدى القريب والمتوسط

- إعادة الاعتبار للتخطيط، كآلية لترتيب الأولويات ورصد الإمكانيات ومكامن القوة والضعف ومصادر التمويل، وتقوية دور الدولة كفاعل محوري في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكقاطرة للتنمية على أسس واختيارات بديلة.

- إطلاق حملة شاملة عبر وسائل الإعلام تعبوية وتربوية لبعث الأمل في النفوس، ومحاربة الرداءة بكل أشكالها وأبعادها، ومحاربة

الرشوة ونهب المال العام كشرط لنجاح ورفع مردودية أي استثمار ووقف نزيف المال والجهد

- **مراجعة المنظومة الضريبية** وتقريبها أكثر ما يمكن من خدمة أهداف العدالة الاجتماعية، وجعلها ثانيا ملائمة لاستيعاب كل النسيج الاقتصادي الوطني، بالتقليص المتدرج للاقتصاد غير المهيكل والحد من الغش والتملص الضريبي والإعفاءات، مما سيسمح بتوسيع الوعاء ورفع الحصيلة الضريبية للخزينة.

- **هيكلية القطاع المالي المصرفي** لملائمته مع احتياجات الاستثمارات المتنوعة وضبط نسب الفائدة بما يصب في هذه الأهداف، وتوحيد كافة الصناديق الاستثمارية والصناديق الاجتماعية لتحقيق أعلى مستويات التكامل والفعالية.

- **إعادة النظر في منظومة التدبير المفوض** قصد الإلغاء أو المراجعة حسب الحالة بما يخدم المصلحة الوطنية وتحسين مستوى الخدمات ورفع المردودية والحد من تحويل الأرباح إلى الخارج.

- **رد الاعتبار للمدرسة العمومية** و" تغيير نظام التعليم حتى يعادل نظيره المتقدم في العالم ويتفاعل مع الثورات العلمية المعاصرة"، وحتى يسمو عن تلقين الخرافة والأسطورة والقدرية، ويؤهل الأجيال لاكتساب المهارات والثقافة العقلانية والفكر النقدي الإبداعي. ورفع نسبة التأطير من أستاذ لكل 42 تلميذ إلى أستاذ لكل 20 تلميذ، والعمل على بلوغ نسبة حاملي الشهادات الجامعية إلى ثلث السكان.

- نظرا للدور الكبير الذي يلعبه العقار في الدورة الاقتصادية راهنا ومستقبلا، ستنتم مراجعة قانون الاستثمار العقاري وذلك لأجل:

• **الحد من المضاربة والاحتكار والسطو على الأراضي** المرشحة للتنمية الحضرية،

- فرض نوع من الشراكة واقتسام الأرباح بين ملاك العقار والمقاولين Lotisseurs كلما تعلق الأمر بتجزئات على مساحات كبيرة وملاك كثر كمثال الأراضي السلالية،
- تطبيق سلم متدرج تصاعدي على الأرباح العقارية، حتى لا يتم إخلاء القطاع من المتكسبين والمقاولين الصغار.

- علاقة بالموضوع أعلاه:

- إعداد التراب والتهيئة الحضرية وفق معايير مرجعية في التناسق والجمالية والفضاءات الخضراء والترفيهية والإدارية والبنية التحتية والمحافظة على البيئة، بما يجعل المدن قاطرة للتنمية، توفر أقصى قدر من الثروة وفرص الشغل.
- ووفق هذه المرجعية، يتحتم النهوض بالمدن الصغيرة والمتوسطة لجعلها فضاءات تستقطب الهجرة القروية وتتفاعل مع محيطها في الأنشطة الزراعية والخدماتية والصناعية (التقليدية والغذائية والسياحية والسماكية....)، لتضطلع هي الأخرى بدورها في التنمية وخلق الثروة وفرص الشغل.
- إحداث بورصة للتشغيل تابعة للوكالات الوطنية واحدة وطنية وأخرى بكل مدينة من المدن الكبيرة، بتمويل من الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص، مع إلزام المقاولات الكبيرة والمتوسطة بانتقاء أجرائها من هذه البورصات.
- رفع ميزانية البحث العلمي لتصل إلى المستويات العالمية وإحداث مراكز ومختبرات البحث والتطوير لولوج عالم اقتصاد المعرفة .
- إرساء إصلاح زراعي حقيقي يقوم على مبادئ التوازن الأمثل الذي يحقق في نفس الآن:

- × المردودية القصوى للضيعات، مما يستوجب مراجعة الوضع الحالي لجميع الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين باستثناء تلك الموزعة في إطار تعاونيات "الإصلاح الزراعي"، وإعادة توزيعها أخذا بعين الاعتبار المساحة المثلى للاستغلالية التي تحقق أقصى قدر من المردودية والإنتاجية ومحو الإقطاعات المصطنعة التي ليس للمغرب الحق في بريستيج وجودها بحكم محدودية المساحات الخصبة المتوفرة لديه.

× المساهمة الفعالة في تنويع الإنتاج والتصدير وفي الأمن الغذائي،

× المساهمة ولو بشكل محدود في العدالة الاجتماعية وخلق التوازن بين ساكنة المناطق التي توجد بها هذه الأراضي،

× توفر الدولة على احتياطي استراتيجي من الأراضي بكل أصناف استعمالها، والتي تيسر لها التدخل والتوجيه كلما استوجبت مصلحة البلد ذلك،

غير أن دعامتين أساسيتين تظلان ضروريتين لتحقيق الأهداف أعلاه وتلك الواردة في الفقرات السابقة، وهي:

× البحث والتطوير العلمي لزيادة المردودية وتنويع الإنتاج وتقوية مقاومة الأمراض الطفيليات،

× إعادة النظر في صندوق التنمية الفلاحية ليوجه أساسا لدعم الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة، ووضع سقف أقصى للمساحات ورؤوس الماشية القابلة للاستفادة من الصندوق بالنسبة للملاك الكبار. (مثلا 4 هكتارات سقوية و12 بورية و10 رؤوس أبقار مستوردة).

ج - على المدى الطويل

سنقوم بمحاولة التفاعل مع ما يعتمل داخل الحزب وفي محيطه السياسي الأقرب والأقل قربا، محاولة تتوخى الاستجابة لضرورات وضغوطات سياسية ونضالية وبرنامجية،... وفكرية بالأساس، محاولة تتوخى تحفيز وتيسير النقاش، وتقليب وتقريب الأفكار.

نحن اشتراكيون، نتبنى الاشتراكية العلمية كمنهج في التحليل وكهدف، أي نعم ولكن، يجب الانتباه والاعتراف أن تدقيقات، ولا نقصد تفاصيل، ومواصفات وتطبيقات الاشتراكية ودروب بلوغها، تبعثت في الأذهان وكادت تتلاشى في المجالس والمطبوعات، وتركت قلقا وانفصاما عميقين في النفوس، مما أثر سلبا على أداء وفعالية الحزب ومناضليه. مطلوب، إذا ابتداء من اليوم وخاصة بعد المؤتمر بذل جهد مضاعف لتترك ما يجب تركه، وأخذ ما يجب الأخذ به في إطار من الوضوح التام، وتفسير وتوضيح معالم النموذج والمجتمع الاشتراكي الذي نطمح بلوغه، وبالأخص ملكية وسائل الإنتاج: الملكية الجماعية، احتكارات الدولة، الملكية الخاصة وحدود المبادرة الفردية، فهذا التفسير والتوضيح، هو الكاشف عما نريد ومن نحن، ومع من يمكن الالتقاء والتنسيق والتحالف والاندماج. ففي هذا الصدد يتفق الكل، أن الأمور لم تعد بالبداهة نفسها التي كانت من قبل، وأن الاكتفاء بالحديث عن العدالة الاجتماعية والركون إلى الشعار طول الدهر، إنما هو سكوت عما يجب التصريح به، لأن السكوت لا يستقيم مع الكلام في البرنامج الاشتراكي الحزبي للمدى الطويل دون الخوض في نمط وعلاقات وملكية وسائل الإنتاج المفترض تطبيقها، ومخطئ من يظن أن تأجيل الخوض في الموضوع هو الحل، لأن هذا التأجيل - ولأي عذر من الأعذار، كإكراه الفيدرالية والاندماج - ليس فيه أي نفع، بل يضر بالحزب وباليسار أيما ضرر.

د - تعزيز دور الدولة والقطاع العام:

تحصل لدينا قناعة مشتركة أن بلوغ الاشتراكية يتطلب توفر شروط بنوية وسياسية وثقافية محفزة ومحيط دولي يقبل بها، وأنها، أي الاشتراكية، مرت بمسارات متنوعة منذ كمونة باريز إلى سيريزا. أحد هذه المسارات، أن تتحقق تدريجيا وعبر مراحل، أعلاها المجتمع الشيوعي الخالي من الاستغلال الطبقي. إن أقرب احتمالات ما يمكن تحقيقه والتطلع إليه في ظل الواقع الوطني وما يسمح به المحيط الدولي الراهن، هو نموذج اقتصاد انتقالي يتعايش فيه القطاعين العام والخاص، مع دور متمامي للمجتمع المدني وتوسع الاقتصاد الاجتماعي التشاركي والتضامني كمقدمات لنمط الإنتاج الاشتراكي. ضمن هذا الأفق، نطرح فيما يلي عناصر برنامجنا الأساسية للمدى المتوسط والبعيد:

- أولى عناصر ما يلزم إنجازه هو **تقوية المنشآت العمومية ومؤسسات الدولة وتأميم المنشآت والمؤسسات الاستراتيجية** لتنهض بمهام التخطيط والتنظيم وتوزيع الثروة والرقابة الفعالة والتنمية السريعة لقوى الإنتاج.
- توسيع صلاحيات واختصاصات الجهات وتمكينها بالموارد المالية بالقدر الذي يمكنها من إعداد أقطاب تنموية تضمن التوازن المجالي مع إنشاء بنوك وطنية تنموية بالجهات (مؤسسات عمومية).
- تقليص عدد الوزارات إلى أقل من عشرين وهيكلتها الحكومية وفق منظور النجاعة والترشيد والتناغم مع الجهوية والعمل من أجل تقليص اختصاصات مجلس الوزراء لفائدة المجلس الحكومي.
- حذف بعض الوكالات والمجالس الوطنية والاستشارية ذات المردود الهزيل، ودمج البعض في الوزارات حسب تشابه الوظائف نظرا لدورها في تضخيم كتلة الأجور واستحواذها على جزء مهم من الميزانية السنوية على شكل تعويضات وامتيازات ودواوين ولوجستيك وغيرها، للرؤساء والكتاب العاميين والمدراء، علاوة على الأهم، وهو

وظيفتها المتمثلة في إضعاف السلطة الحكومية وتمييع المسؤولية السياسية وتبديدها، إذ يكاد يكون لكل وزارة مؤسسة موازية منافسة زيادة على الغرف المهنية.

- نهج سياسة مالية ونقدية :

- تدعم استقلال القرار السياسي والاقتصادي للبلد،
- تُيسر وتُقوي الاستثمارات الكبرى والصغرى والمتوسطة في جميع القطاعات، وترفع مردوديتها،
- تحافظ على قيمة العملة الوطنية.

- البنوك: إنشاء بنك وطني وبنك في كل جهة في ملكية الدولة يكون على عاتقها ضمان التوازن في الاستثمارات المنتجة وفي التنمية المستدامة، ورفع حصص الدولة في البنوك القائمة،

- وضع حد للخصوصية، واسترجاع دور الدولة ومكانتها، من خلال امتلاك نسب محددة من الأسهم، في المنشآت الكبرى والاستراتيجية مثل البنوك والاتصالات والمناجم والصناعات ذات الكثافة التكنولوجية المتطورة،

- تشجيع ومرافقة المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال وضع إطار قانوني ملائم، ييسر مسطرة التأسيس، ويوحد المرجعية الضريبية، ويوجه المقاولين إلى الانتظام في الاتحادات والروابط والجمعيات للرفع من مردودية أعمالهم.

- محاربة الرشوة والفساد المالي من خلال :

- إرساء دولة الحق والقانون، واستقلال السلطة القضائية بمجلس أعلى جميع أعضائه منتخبيين،
- تشجيع الرقابة الشعبية، الفردية والمنظمة في الجمعيات المدنية والإعلامية، على محاربة وفضح الفساد المالي بكل مستوياته، بوضع

إطار قانوني يحمي المبلغين والشهود، وبتشديد القوانين الجزائية في حق المفسدين، وتكريم النزهاء خاصة منهم الموظفين الكبار،

- مراجعة قوانين الصفقات وتشديد الرقابة خلال مراحل تنفيذ المشاريع،

- مراجعة جميع اتفاقات التبادل الحر التي أبرمت حتى الآن نظرا لضعف استفادة بلدنا منها، إذ استمر الميزان التجاري مختلا بفوارق كبيرة لفائدة جميع الأطراف الأخرى. حتى أن غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالمغرب، لم تستطع كتمان استهجانها لموقع المغرب في الاتفاقات، ودعت في إحدى نشراتها الشهرية حول ضعف الاقتصاد المغربي : "إلى ضرورة إخضاع اتفاقات التبادل الحر إلى تقييم للوقوف على مدى استفادة الاقتصاد الوطني منها" ، وأنه على المغرب " أن يفاوض بشكل جيد اتفاقات التبادل الحر". هذه الدعوة تذكرنا بدعوة مشابهة سابقة حول الصيد البحري في سواحلنا، وتؤكد أن هذا البلد ابتلي بحكام منعدمي الكفاءة والبصيرة والغيرة الوطنية.

ف - إصلاح الإدارة المغربية لتحويلها من أداة عرقلة إلى رافعة للتنمية :

لم يعد أحد يجادل في أن الإدارة المغربية كانت ولا تزال منذ الاستقلال إلى اليوم سلبية إلى حد بعيد في الدور الذي كان يفترض أن تساهم به في قيادة عجلة التنمية، وأن دورها السلبي هذا يتفاقم سنة بعد سنة. بل إن هذه الإدارة، وفي تناغم وتفاعل تامين مع الاختيارات السياسية والاجتماعية الطبقية واللاشعبية المتبعة، لعبت دورا تخريبيا في قيم المجتمع من خلال:

- تسفيه وتحقير النزاهة والمروءة، بمحاصرة من يتصفون بهذه الصفات وتضييق الخناق عليهم،

– تشجيع وتسييد قيم الخضوع والاستسلام والتملق والانتهازية والارتشاء واللصوصية والوشاية،

– قمع الكفاءات من الأطر العليا على الخصوص، من خلال إخضاع التعيين في المناصب والمسئوليات الكبيرة والعليا، ليس للكفاءة والاستحقاق – إلا فيما نذر، بل لتقارير وزارة الداخلية وأجهزة المخابرات بكل أصنافها، ولتقارير الهرم الإداري للمرشح، المبنية على العموم على الموقع الاجتماعي والولاء والطاعة، وعلى أعلى ما يسدّد مقابل الظفر بالمنصب أو المسؤولية،

– قتل روح العمل الجماعي في الإدارة ومن ثم في المجتمع المدني، بخلق بنيات وأعراف كذلك المشار إليها أعلاه تتحول إلى نمط في الحياة، بنيات وأعراف تربي في الموظف وفي المواطن المرتفق روح الحذر والعدمية والتنافس غير الشريف ضد الزملاء،

ودون الاستطراد في تعداد وتشخيص أمراض الإدارة المغربية نقول: **كأن** هذه الأخيرة وجدت أو تحولت إلى أداة لتطويع المواطن، وخلق طبقة بيروقراطية فاسدة من مهامها نهب جزء من ميزانيات التسيير والاستثمار وإنجاز مشاريع مشوهة، وإفساد الحياة السياسية والثقافية والقيمية لمجتمع بأكمله، وبالنتيجة تعطيل وعرقلة حظوظ تقدمه وتطوره،

على ضوء هذا التشخيص السريع، ولأجل إصلاح الإدارة المغربية لتضطلع بدورها كقاطرة للتنمية إلى جانب غيرها من المؤسسات والقطاعات، نورد فيما يلي بعض عناصر الإصلاح :

- تخليص الإدارة من قبضة الزبونية والمحسوبية والفساد،
- ومن الأثقال البيروقراطية الكثيرة التي تعتبر إحدى أسباب هذه المظاهر،

- تبسيط الحصول على رخص التجارة والخدمات الصغيرة والمتوسطة والبناء (الذي ينجزه الأفراد لأجل سكنهم)، بتخفيف كبير للوثائق المطلوبة، مع تشديد المراقبة أثناء مراحل الإنجاز.
- مراجعة القوانين وشطب المواقع الإدارية، التي من شأنها أن تكون حاضنة ومصدرا للرشاوى واختلاس الأموال العامة، وتوحيد كل أجهزة الرقابة في مؤسسة واحدة مقتدرة، وتقوية الدور الرقابي للبرلمان.
- وضع قانون إطار ينظم شروط التعيين في مناصب المسؤولية يعتمد الكفاءة والاستحقاق وليس الثقة والولاءات.
- حذف الامتيازات التي تضخم المرتبات، وتضخم ميول الاستعلاء والغطرسة، وتشجع على خرق القانون،
- تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بتحديث الإدارة ورفع مستوى مردوديتها.
- آراء ومقترحات وردت حسب سياقات متنوعة في مختلف فقرات هذا التقرير وفي الأوراق الأخرى المعروضة على المؤتمر.

3- السياسة الاجتماعية: من أجل التحسين المطرد لمستوى عيش السكان:

اختيارنا السياسي والاقتصادي ليس طوباويا أو مجرد أحلام بعيدة المنال، بل واقعي وموضوعي قابل للتحقيق، وقد تحقق نظيره فعلا في بلدان كثيرة باتت اليوم هي النماذج والأمثلة الأكثر نجاحا، وشعوبها الأوفر حظا في التشغيل وجودة العيش والخدمات. اختيارنا السياسي والاقتصادي إن كان ينطوي على حمولة أخلاقية وإنسانية، فهذا ليس عيبا، بل مدعاة للاعتزاز والفخر.

اختيارنا السياسي يعبد الطريق لاقتصاد متطور ومتنوع ولتنمية قوية مستدامة غايتها الأولى والأخيرة أن تكون في خدمة المواطن على قاعدة العدالة والإنصاف، وهي أهداف بمثابة نقطة تقارب (*point*) *de convergence* كل تدخلات الدولة، وكل التشريعات، وكل الاستثمارات، ووظائف كل المؤسسات.

الاستثمار في الإنسان ومن أجل الإنسان: معروف أن الاستثمار في الإنسان هو الشرط الضروري لأي بلد يريد الخروج من حلقة التخلف بغض النظر عن نمط الإنتاج الذي يعتمده، ومعروف أن دراسات كثيرة تشير إلى أن ثلاثة أخماس من مجمل الاستثمارات يجب أن توجه للاستثمار المباشر وغير المباشر في الإنسان، والحال أن مؤشر التنمية البشرية أصبح اليوم - بنفس درجة معدل الدخل الفردي السنوي أو أقوى منه - أصبح أحد أهم أدوات القياس والحكم على مستوى تقدم البلدان، لهذه الاعتبار، ولأجل انتشار شعنا من الفقر والجهل والظلم، ولأجل الحد من الفوارق الطبقيّة الصارخة التي تكبح التطور الحضاري الأمثل لمجتمعنا، فإن اختيارنا هو إرساء نظام اجتماعي يقوم على التوزيع العادل للثروة، بتوفير مستوى من الدخل يضمن حياة كريمة لكل المواطنين، والخدمات الأساسية في التعليم والصحة والسكن، وسنعمل من خلال التدابير والسياسات سالفة الذكر على:

- مضاعفة الدخل الفردي السنوي بمعدل خمسين في المائة على الأقل كل عشر سنوات، وقد تجاوزت بعض البلدان هذا المعدل، فعلى سبيل المقارنة اعتمادا على معطيات البنك الدولي، كانت نسبة الزيادة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 الخاصة بالنتائج الإجمالي للفرد بقياس معادلة القوة الشرائية مع الدولار الثابت لسنة 2005 كما يلي:

- المغرب: 3933 دولار سنة 1990 و7146 سنة 2014، نسبة الزيادة هي 69،81%
- لبنان: 4،115% - × مصر: 04،67% - × تونس: 18،92%
- تركيا: 84،76% - × الصين: 13،731%
- كوريا الجنوبية: 23،178% - × ماليزيا: 04،134%
- القضاء على مدن الصفيح والسكن العشوائي في مدة عشر سنوات.
- محاربة الفقر والفقير المطلق ليتراجع في غضون عشر إلى خمسة عشر عاما إلى أقل من 5 في المائة،
- **دعم الاقتصاد الاجتماعي** : العمل على توسيع مجال الحريات والاهتمام بالشأن العام، وتشجيع المجتمع المدني للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوفير مناخ الابتكار والإبداع في المجالات التنظيمية والفنية والعلمية والرياضية وغيرها،
- فك العزلة ورفع الحيف عن سكان البوادي وتلبية حاجياتهم الأساسية :

نظرا لكون البادية المغربية، بسبب كثافتها السكانية المرتفعة، تشكل مصدرا متناميا للفقر والهشاشة والأمراض الاجتماعية المزمنة، ومصدرا للهجرة غير المتحكم فيها والتي تتحول إلى أحياء عشوائية مكتظة بكل الآفات، يتعين العمل على خفض هذه الكثافة إلى أقل من عشرة ملايين نسمة في أفق 2030، وذلك من خلال التوسيع والتهيئة الحضرية الملائمة وتطوير البلدات المؤهلة إلى مدن، لتوفير فرص الشغل وللاستقبال فوائض اليد العاملة القروية، فمن خلال معاينة مختلف

البلدان عبر العالم، يمكن افتراض أن هناك معامل ترابط بين نسبة التمدن ودرجة النمو لأي اقتصاد.

إن قراءة الأرقام الرسمية وبيانات المؤسسات الدولية، تفيد أن جل البوادي المغربية، والأحياء الهامشية والعشوائية بالحواضر، شكلت منذ الاستقلال إلى اليوم، وستشكل مستقبلا ما لم يؤت ببدائل طموحة وجديدة، بؤرا للفقر والإقصاء والهشاشة والخصاص وكل مظاهر التخلف والآفات الاجتماعية، لا بل عوامل صد وعرقلة أمام تحقيق أية تنمية شاملة.

4- ربط البحث العلمي والابتكار التكنولوجي بالتنمية الاقتصادية

لقد أكدنا في فقرات سابقة، أن الإصلاح السياسي والاقتصادي الشاملين، المتلازمين بالضرورة، شرط وجوب لأية تنمية مطردة ومستدامة ينتفع منها الجميع على قاعدة العدالة والإنصاف، ولكنه ليس شرط كفاية، ذلك أن البحث العلمي والابتكار التكنولوجي هو ثالثة الروافع الأساسية للتنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري. إن الشعب الذي يطلب الديمقراطية والتنمية والتقدم ويستطيع إنجازها وتملكها، هو الشعب المثقف العقلاني المتعلم، ذلك أن العلم والتطور التكنولوجي لا يزدهران إلا في بيئة مستقبلة ملائمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وأبلغ تعبير وتكثيف للموضوع هو القول أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية والقضائية، والبحث والتطوير التكنولوجي، هي بالنسبة للأمة بمثابة أركان خمس، تركها كلا أو بعضا هو حكم على الشعب أن يظل سجين الفقر والتخلف والجهل.

يحتل المغرب الرتبة 75 عالميا على سلم التطوير والبحث العلمي، متخلفا بمسافات بعيدة عن بلدان كثيرة حديثة العهد والتكوين، صغيرة المساحة، قليلة السكان والثروة والمؤهلات. وإذا علمنا أن جميع البلدان

وبدون استثناء، المتقدمة أو التي حققت طفرة ثقافية واقتصادية، تتصدر الترتيب في مؤشري "التنمية البشرية" و"البحث العلمي والابتكار التكنولوجي"، أدركنا أن الاستثمار في هذا المجال الحيوي يعتبر مصيريا ورهانا لا يقبل التأجيل والمراوغة.

لذلك، ونظرا للدور الاستراتيجي لهذا القطاع، أفردنا له فقرة خاصة نجل فيها أهم التوجهات الكفيلة بإحداث النهضة العلمية والثقافية والاقتصادية المأمولة، وهي كما يلي:

- رفع الميزانية السنوية المخصصة للبحث والتطوير إلى خمسة في المائة على الأقل،
- إلزام المؤسسات العمومية الكبرى والمقاولات الكبرى للقطاع الخاص على تخصيص نسبة من الأرباح للمساهمة في النهوض بالبحث والتطوير،
- إنشاء عدة أقطاب جامعية، بمعايير ومواصفات أحسن المعاهد والجامعات والمختبرات العالمية، تتوفر على بنيات مندمجة للتكوين النظري والبحث العلمي، وبنيات التطوير التكنولوجي كجسر لنقل الاختراع والابتكار إلى ميدان التصنيع،
- مراجعة هيكله وصلاحيات المجلس الأعلى للتعليم، وإحداث مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا لرعاية التفوق والابتكار والتطوير التطبيقي، مع ضمان ومراعاة استقلالية قرار المجلسين وإخضاعهما لرقابة الدولة تحصينا لهما من تبدلات أحوال الحكومات وبرامجها.
- إلزام الأستاذ الجامعي بمداومته على الاجتهاد والبحث ومواكبة آخر المستجدات العلمية في تخصصه، وذلك بنشر أبحاثه في مقالات علمية يحدد حجمها ونوعها من طرف لجن مختصة، تحت طائل فقدان صفة "الأستاذ الجامعي الباحث".

- البحث عن الشراكات وتنويعها مع المؤسسات المماثلة ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، للبحث عن التمويل ولاكتساب وتبادل الخبرة للأساتذة والطلبة.

- إن النهوض بالبحث العلمي وإنشاء مراكز التطوير التكنولوجي هو المعبر الأساس لتحديث وتطوير الاقتصاد الوطني وولوج عالم اقتصاد المعرفة في كل المجالات، منها على سبيل المثال:

- الصناعات الإلكترونية والنانو،
- صناعات النانوبيولوجيا: في الزراعة وحماية البيئة والتطبيب والأدوية،

إنها من أهم السبل لرفع الإنتاجية والتنافسية وتنويع عرض التصدير.

- هيكلية مؤسسات البحوث والدراسات في مجالات الاقتصاد والعلوم الإنسانية والفنون، وخصها بالمكانة المتميزة التي تستحق، لتلعب دورها الحيوي في عقلنة وتطوير المستوى الثقافي للشعب المغربي.

الخاتمة

لقد أوجزنا وبحثنا عن قول ما ظنناه الأهم، دون تفريط في إعطاء البرهان والحجة، بحيث تبدو كل فقرة من فقرات النص قابلة للتدقيق والتوسيع لطرق فقرات وقضايا كثيرة ذات الارتباط.

1- اعتمدنا لغة الأرقام، - دون إسراف - فهي أبلغ من أي ادعاء، وأقدر على دحض مزاعم الدوائر الإمبريالية المباشرة بمزايا العولمة وبالخير العميم الذي يأتي مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة،

و هكذا تبين أن العولمة لم تفعل سوى تعميق الاستغلال وتسريع وثيرة تركيز الثروة في يد أقلية قليلة جدا على مستوى كل بلد، وعلى مستوى العالم، حيث الشعوب تقع فريسة لاستغلال مزدوج، استغلال من طرف الطبقة المحلية المسيطرة المحتكرة للثروة، ومن طرف الرساميل المحلية والخارجية المستثمرة داخل البلد، ثم استغلال من طرف الشركات الاحتكارية العملاقة العابرة للحدود، المالكة للبنوك والمصارف والكارتيولات المتحكمة في الإنتاج المادي والخدماتي والرمزي، ومن خلالها تتم عمليات استنزاف ونهب ثروات الشعوب وتحويل الأرباح إلى المراكز الأمبريالية. والحصيلة هي توسع دائرة الفقر عددا ونوعا في كل البلدان تقريبا.

ولأن التاريخ لم ولن ينتهي، ولا يتبع خطا مستقيما، فقد برزت على المسرح الدولي قوى اقتصادية لبلدان كانت إلى وقت قريب غير ذات شأن، ولاشك أن دورها يتعاظم لتغيّر في علاقات القوة والتجارة والدبلوماسية والسياسة الدولية في الأمد المنظور.

2- لغة الأرقام أقدر أيضا على دحض مزاعم السلطة الحاكمة ومن في حواشيها، وزيف شعاراتها حول التنمية والتقدم والحكمة الرشيدة وخدمة مصالح كل فئات الشعب. ذلك أن تنقيط المغرب وترتيبه دون المتوسط برسم جل المؤشرات، وضعف حساباته الماكرواقتصادية، هو بمثابة إدانة للاختيارات السياسية ونمط الإنتاج المتبعين، نمط الاستبداد الاقتصادي المخزني، القائم على الاحتكار والريع والامتيازات، نمط بحكم طبيعته يشكل منبئا خصبا للرشوة والغش والنهب والتهرب والاختلاسات. وهي مظاهر تغلغت في كل مؤسسات الدولة والجماعات المنتخبة وحتى في بنيات المجتمع، وباتت عوامل عرقلة حقيقية أمام اطراد التنمية، وتبتلع أي مجهود استثماري وتنموي، والنتيجة هي أن وضع المغرب ظل راكدا يراوح مكانه منذ الاستقلال

إلى اليوم، مثقلا بالجهل والامية والفقر والتأخر وقهر الأغلبية الساحقة من الشعب.

3- أيًا كان شكل ونوع التنظيم السياسي للدولة أو الأحزاب، فإن الاقتصاد هو غايته وسبب وجوده، لذلك حاولنا في المحور الثالث من هذا التقرير، تقديم صياغة أولية للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحزب وترجمتها في شكل برنامج يراعي في نفس الوقت الانسجام مع مرجعيته الفكرية، ومع خطه السياسي المرحلي الذي يأخذ في الحسبان المتغيرات الطارئة من حوله، والإكراهات التي يتعذر تجاوزها بتوفر الإرادة وحدها.

إن انتشار المغرب من وضعه الراكد وشعبنا من الفقر والامية والبطالة وغيرها من مظاهر الحرمان والعوز، يتطلب إصلاحات سياسية وإدارية وتنظيمية عميقة كشرط وجوب لأية نهضة اقتصادية مطردة ومستمرة، تستفيد من عوائدها كل فئات الشعب على أسس العدالة الاجتماعية المتقدمة والإنصاف والمساواة، إصلاحات ونهضة اقتصادية لن تتحقق إلا إذا أنجزت خلال مرحلة انتقالية قصيرة يفتتح المواطنون بجدواها ومصداقيتها، وهذا معناه أن يحصل تغيير النظام السياسي/الاقتصادي /الاجتماعي الحالي بنظام آخر يسمح لبلدنا ومجتمعنا بشق طريقه في التنمية والتطور. ونختم بشعار الفيدرالية : "نعم التغيير ممكن"، وما ذلك على شعب حي بعزيز.

هوامش

*- قياس الثروة في بحث البنك السويسري تعني قيمة الممتلكات المالية (الأسهم والسندات)، وغير المالية (العقار أساسا)، وكل الأملاك

ذات قيمة مالية مثل الأشياء النفيسة والفنية، التي في حوزة الراشدين حيث يقيمون، مع خصم الديون إن وجدت.
و تجدر الإشارة إلى تحفظات منهجية وتقنية لعدد من الكتاب في الموضوع.

**** اليوم يتحدث عدد من المهتمين عن " موت النقد " mort de l'argent، وفي مقدمة هؤلاء جيمس ريكارد، المستشار المالي للحكومة الأمريكية الحالية. ولأجل المراقبة الصارمة لحركة الأموال، قررت فرنسا منع الأداء بالنقد (أموال سائلة بما فيها الشيك) إذا تجاوز المبلغ ألف أورو، والبدل هو الأداء بالبطاقة الإلكترونية، أي النقد الرقمي، أو الصوري/الافتراضي. monnaie digitale/virtuelle .**

هذا التحول، الذي يتعمق أكثر فأكثر منذ زمن، لم يحظ بعد بالدراسة الكافية - فيما نعلم - لفهم تأثيراته متعددة الأبعاد.

الرباط، في 30 مارس 2016



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المؤتمر الوطني الثامن
27-28-29 ماي 2016

المقرر الثقافي

الأسئلة الثقافية الأساسية في العلمانية والحدثة في المجتمع المدني والمشاركة

بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثامن لحزب الطليعة نحبي في مقدمة هذا المقرر الثقافي روح المفكر الشهيد فرج فودة مستحضرين قولته هاته: " الجهلاء يتقدمون بقدر خوف العقلاء والردة الحضارية تقوى بقدر تراجع المتحضرين والعناصر الظلامية تصبح عالية الصوت عندما يخفت صوت المتنورين.. أما الواقع فهو ما يسود المناخ الفكري الثقافي من أن الرأي الصحيح هو الرأي الصريح"
فرج فودة: نكون او لا نكون

إننا نستخدم مفهوم التغيير والتطوير الثقافي والثورة الثقافية بمعنى السير في اتجاه التقدم والتحديث وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية... حيث الثقافة آلية للتنوير والوعي والتحفيز حيث سيصبح مشروعنا هذا مقبلة لمنهاج عملي تطبيقي يستهدف الجماهير في مختلف مجالات حضورها لأجل:

- التثقيف والتربية
- لأجل العقلانية ونشر المعرفة العلمية
- لأجل المشاركة السياسية
- لأجل فهم وإدراك حقيقة العلمانية وإقرارها قاعدة للبناء الديمقراطي
- لأجل ثقافة حقوق الإنسان وثقافة المساواة...
- لأجل جعل المدرسة العمومية مطلباً اجتماعياً ملحا
- لأجل رفض اضطهاد المرأة والطفل
- لأجل انخراط المجتمع المدني في تحقيق الثورة الثقافية
- لأجل مواجهة الإرهاب وأسبابه مهما كانت دواعيها.
- لمواجهة فكر الرأسمالية المتوحش وآليات انتشاره...
- لأجل ثقافة شبيبية متنورة وفاعلة

وفي هذا المجال الثقافي كما تم تحديده وتعريفه نعيش ويعيش المحيط الذي نتبادل معه التأثير حالة مأزقية شديدة التعقيد فبعد أن كنا

نحلم ببناء الدولة الوطنية الديمقراطية وكان هذا الحلم الجميل المعمد بالتضحيات والآلام والمعاناة، وفي ظل الأوضاع المؤلمة لسنوات الرصاص والاستبداد كنا نتعلم كيف نحترم الحق في الاختلاف : وبقي يخذلنا القرار السياسي والقانوني المؤطر دستوريا والذي يفسح المجال لممارسة الحق في الحرية والحق في الاختلاف والحق في المساواة والحق في الإعتقاد والذي هو إقرار العلمانية اختيارا وواقعا سياسيا وثقافيا...

✓ وأن يواكب ذلك في المدارس والثانويات وفي الجامعات – دروسا ومسلقيات تستند إلى المعرفة وإلى ترسيخ الإيمان بأن حرية التفكير هي الأساس الأول لتقدم الأوطان، وأن النهضة لا تندفع إلى الأمام إلا بفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها، وباستبدال ثقافة الإبتعاد بثقافة الإبداع ، وبممارسة التجريب الذي لا يتوقف في كل مجال. وأن يزرع في عقول النشء بالإقناع والدليل والحجة، ومهما كانت ضغوط المعتقادات وآليات المقاومة شديدة ... ضرورة تحقيق تلك الاختيارات والمحافظة عليها والمتمثلة في:

✓ روح الانفتاح على كلِّ العوالم والتفاعل معها لأنها الطريق إلى ازدهار المعرفة...

✓ تقبُّل الآخر مهما كان مختلفا أو مغايرا فذاك هو الوضع الطبيعي للوجود...

✓ التواضع وحسن الاستماع وتوسيع الإطلاع باعتبارها شروطا ضرورية لإثراء الفكر وتوسع المعرفة وكونها نتاج التنوع والتعدد في التوجهات والأفكار وللعقل منهجه الصارم كي يفرز ويصنف وينتقد ويختار...

✓ تحرير العقل من كلِّ القيود، ليلاحظ ويقارن ويقايس ويجرب

ويحكم وليمضي في أفقه الواعد، متحرراً إلا من التزامه مبدأ المُساءلة الذي يُخضع له كلَّ شيء، بما في ذلك العقل الذي لا يكفُّ عن مُساءلة نفسه قبل مُساءلة غيره...

✓أخذ مسافة نقدية من كل النزعات الطائفية والمذهبية والإيديولوجية والمفاهيم الاستعلائية التي تسعى إلى التمييز والتفضيل...أو التي تسيج العقل وتغلقه لأنها سبب الكثير من مظاهر التخلف الذي يستحكم ويسيطر بين الكثير من الشعوب والذي أفرز الكثير من المصائب التي عانت من ويلاتها الشعوب قديما ولازالت تعاني...

إن الأصل في ذلك كله، أنه لا معنى لتحرير أيِّ عقل من غير الاعتراف الأوّلي والبيهي بحتمية الاختلاف الناتج من حرية بقية العقول المكافئة، فالعقل طبيعته المغايرة والمساءلة والبحث والمقارنة والاختبار والموازنة والقياس والمفاضلة والحكم والاختيار...

والاجتهاد العقلي يرتبط بالجرارة والاقترام وبتوسع المرجعية المعرفية والمهارة والدرية والتجربة والمرونة والدقة ومن تمت كانت أصالته...

ف"العقل أعدل الأشياء توزُّعاً بين الناس"، في ما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي ديكارت، ويظل كذلك ما ظلَّ الناس جميعاً ينهلون من المعرفة الإنسانية من دون حدود، ولا يعوق حريئهم في التفكير والاجتهاد عائق.

وباعتماد العقل إياه ومنهجه وصرامته ماذا كانت خلاصة واقعنا الثقافي بكل ذلك التعريف الذي قدمناه سابقاً:

إننا نعيش بكل تأكيد مرحلة ردة وتراجع حتى عما كان وعما كنا نطمح تحقيقه...

*ردة تتجلى في تقليص المدى المسموح به من حرية التفكير، وحقّ الاجتهاد المختلف فيه.

*ردة جمعت من بين عواملها التمترس خلف الطابوهات والمقدسات وبين الآثار السلبية للاستبداد السياسي، الذي كان سببا أساسيا في استئصال التعددية والاختلاف حيث تمت فرملة الدينامية الاجتماعية وضرب التعليم في جوهره... لما أخضع للهاجس الأمني في شموليته (تفكيراً، وممارسة ومنهجاً ومضموناً) طبعاً حصل تسييد للآثار الضارة الناجمة عن القمع المركب، لقد تم تخريب مسار من العمليات الإصلاحية اتجاه بناء الدولة الوطنية الديمقراطية... وكان الثمن غالياً بقاؤنا نرزع في مستنقع مظلم تهب عليه عواصف الرمال الوهابية لتظمر ما تبقى من نور العقل... وجعل الأبواب مشرعة على كل الاحتمالات...

انضاف إلى هذا كله عواصف هبات الشتاء العربي التي عرت مكامن التصدع وأبانت عن قعر قاري ممتد على طول الساحة وعرضها من (جكارتا إلى البيضاء) يختزن حمولة أسنة تجارب التاريخ المرة والمظلمة وأحكامه ومساراته التي لا انزياح عنها... (يعيد للأذهان ما حصل للمعتزلة والمتكلمة، ما حصل لابن المقفع والحلاج، وابن عربي، وابن رشد، وما عناه المعاصرون الأقربون طه حسين، جلال العظم، وما طال عمر بنجلون، حسين مروة، ومهدي عامل، سهيل طويلة، فرج فودة، شكري بلعيد، ... وقافلة الشهداء تتزايد باضطراد) وما طال الشعوب والأوطان في كل من أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا ومصر والصومال واليمن والجزائر وتونس والسودان والمغرب وغيرها... وامتدادات ذلك الشر وارتداداته الدولية...

وتتصاعد نزعات المحافظة التي المرتبطة بنواتج شيوع ثقافة الوهابية المدعومة بثقافة النفط وإمكانياتها الرهيبة، وبصورها المتخلفة،

مقترنة بالردّة المعادية لأفكار التحرر الاجتماعي في كلّ مجالاته، في مجال الضمير والمعتقد، مجال الحريات، مجالات التفكير الحر والمعبر عن آراء وتصورات خلافية، وما يتهدد حلمنا في بناء ديمقراطية يكون فيها الشعب مصدرا للتشريع والسلطات... ويعاني مجال حرية المرأة ومساواتها الكثير من التشدد والقهر... وليس فقط ما أثرناه وكأنه صراع فكري ثقافي بل وأكثر من ذلك الاصطفاف الميداني الاحترابي بمختلف تجلياته من تحريض وتجييش وتمويل وإعلام وتعبئة أممية إسلاموية يشارك فيها المتأسلمون من كل الأصقاع ففي الهجوم على سوريا، مر من الأردن وحده 6000 مقاتل من المغرب الكبير توطرهم (شركة بلاك ووتر) بتمويل قطري سعودي. ويعتمد الموروث الثقافي بكل تأويلاته ومقولاته في هذه (الحرب الدينية) حيث تعن في كل الأقطار خطب التحريض باسم الله وباسم الإسلام وتحت هتافات التكبير تتم التصفيات بكل مظاهرها الكريهة... فالحرب الدينية تفرع طوبوها في محيطنا حيث تتزايد نزعات التطرف الديني يوما عن يوم... التي يشند أوارها وفق متواليات حسابية... ونكاد نجزم أن ما يتهددنا من حروب وصراعات رهيب بكل المقاييس إن نحن استكنا للانتظار واستسهال الأمور وعدم إعارتها ما تستحق من جهد ونضال فكري وحوار مع الجماهير وعملنا بكل الوسائل الممكنة والتي يمكن توفرها، (على أن العلمانية قاعدة للحل، وأنه ينبغي توسيع فضاءات العلمانية لتشمل المدرسة والجامعة والإعلام وحرية التعبير وصولا إلى دستورها حقيقة ملموسة لأنها المخرج والحل لهذه الكارثة المترتبة).

فالثقافة السائدة والمروج لها عبر العديد من الوسائط هي ثقافة شمولية إطلاقيه محكومة بالاستبداد والقطعية، والتي تهدد بأوخم العواقب، تحريضا وممارسة وإهانة تلو الأخرى حيث المرأة أوفر نصيبا (فهي العورة ولم يعد الحجاب عادة بل أصبح عبادة، وما إلى

ذلك من إرضاع الكبير ونكاح المجاهدة...) وغيرها مما يوجه للمرأة من تحقير ودونية وشبهة واتهام، إضافة إلى نشر ثقافة التحريم والتكفير وتخصيب وتوليد الممنوعات... وهذه الثقافة بكل ما أفرزته من صراعات هي بكل تأكيد معطى تاريخياً أملتة بالقوة والفعل شروط الكبح والإعاقة والتضليل... وطبعاً التقى موضوعياً مع المصالح الأمبريالية حيث أمكن ركوبه واستغلاله لما سيحققه من أغراض ومصالح استعمارية كبرى... فهذا (فبرجنسكي) يرى ضرورة إرجاع (المراد إلى قمقمه) والخطط الإستراتيجية ل(زلماي خليل زادة) في اعتماد خطة إسقاط قطع الدومينو... ويجد ذلك في الرجعية العربية الخليجية الدعم والرعاية لتكون المنفذ للتوجهات والاختيارات الإمبريالية ويسند ذلك بدعم سياسي وعسكري أوروبي فرنسي إنجليزي... له حساباته الخاصة... وفعلاً فتقديرات دوائر الدراسات السياسية الأمريكية ترى أن ما قد تحققه هذه الحرب قد يصب في بعض جوانبه في إستراتيجية بناء الشرق الأوسط الكبير الذي قد تصبح فيه إسرائيل كتنوناً كبيراً وقويماً ومؤهلاً للقيادة وفعلاً أدت الحرب الدينية إلى إضعاف العديد من الدول الإسلامية حيث حصل: (انتشار الفوضى وانهايار مجموعة دول... وتمزيق وحدة شعوب وبرزت نزاعات مؤسسة على أساس طائفي ومذهبي بهدف تقسيم وتجزئة أوطان إلى كتنونات) وتدمير للبنى وإنهاك للقوات والعتاد وإزهاق يومي للأرواح البريئة وتخريب وتدمير قل نظيره نموذج سوريا وليبيا والعراق... كل ذلك كان نتيجة حتمية لتضافر هذه العوامل وشيوع ثقافة التقليد، لا الاجتهاد، ونشر ثقافة العنف، لا الحوار، اتهام المغاير والمخالف بأسوأ الاتهامات كونه خارج على الجماعة، وكونه كافر بل وإباحة دمه نهارة جهاراً فضلاً عن العداء للسافر للعلم والتجريب والبراهين النظرية التي تعصف بالأساطير وبالأوهام. ولولا قلة قليلة من ورثة التقاليد العلمية

الأصيلة والمكافحين المنافحين ضد الظلام والجهل لسادت غيوم
الخريف ولحل الموت الزعاف...

التعدد هل هو عرقي ام ثقافي ؟

وحتى لو امتلك كل البشر المخزون الوراثي نفسه فإنهم يختلفون
عن بعضهم في خياراتهم الثقافية حيث كان كل شعب في الماضي يجد
الطول الملائمة لقضاياها إما انطلاقاً من مخزونه التاريخي ومن تجاربه
الخاصة ووفق قناعاته وشرائعه وفي ما ينقله عن غيره من الشعوب
والحضارات...

ولكن مع التطور المعرفي والحضاري والتواصلي ، أخذت
الاختلافات الثقافية تتقارب وتنمحي بفعل المثاقفة حيث تنمهي الثقافات
بعضها بعض وحيث تعمل قوانين الجدل فعلها (نفي النفي) لتسييد كل ما
هو كوني لتصبح مثلاً ثقافة حقوق الإنسان والحريات والمساواة والحق
في الاختلاف تمثل تطبيقاً للمبادئ الثقافية الإنسانية الشاملة نظراً للوحدة
الثقافية التي أصبحت تجمع البشرية وتوحيدها ولولا نفخ الأمبريالية في
عناصر التفرقة والتنافر من بوابة التعدد الثقافي الذي يعتبر تكاملاً
وغنىً ليصبح عنصر فرقة وتصادم...حيث ينبغي أن نعرف أن مسألة
التعدد الثقافي مكون من مكونات العلمانية والبناء الديمقراطي حيث
يصير التدبير المعقلن لمعطى الهوية على أساس أنه تكامل وليس خلافاً
وحيث يتم الرد على قوى التفرقة الطائفية والعرقية... وللتأكيد على قوة
الشعوب ووحدتها تكمن في مواكبة مسار التاريخ من خلال ما أكده من
نماذج وتطبيقات تعاشية بين الأعراق والطوائف الدينية والأجناس في
بناء المدنيات وتحقيق السلام... وهذا هو منحى التاريخ ومساره الأكيد
والحتمي شاء من شاء وأبى من أبى، ومهما بدت عوامل الفرملة
والعرقلة حادة وقوية فإنها قد تعطل التطور والتغيير ولكنها لا يمكنها
إلغائه أو نفيه. ومفهوم الثقافة الكونية المستمدة من العلم والعقل

والتجربة والبحث تعد أداة مناسبة لوضع حد للتفسيرات الخصوصية والمافوق- طبيعية وللتفسيرات الخرافية للكون وللتصرفات البشرية... وطبيعة الإنسان يمكن تفسيرها كلها من خلال الثقافة وما راكمته العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويبقى التفرد والتنوع مجالاً للإبداع والفنون الفلكورية والمعالم التاريخية المميزة

وتبقى الاختلافات التي تبدو شديدة الارتباط بالخصائص البيولوجية مثل اختلاف الأجناس من حيث اللون وبعض تفاصيل الهيئة مجرد غنى إنساني لا ينقص في شيء من قيمة المساواة بين البشر... أما الاختلافات في السلوكات والقناعات والتصورات والأفكار لا يمكن حصولها وملاحظتها إلا من خلال التنشئة الاجتماعية والمعطى الثقافي المجسد سلوكاً والمعير عنه بلغة محددة وبخصائص ثقافية محددة أيضاً... لأن الثقافة والثقافة وحدها هي التي أبرزت بحدّة: (الفروق والتقسيمات الإثنية والطائفية وليس العكس)... والثقافة هي المعبر عن المميزات والخصائص والسلوكات والتوجهات الاجتماعية المغايرة، وقد تعكسها أحياناً بتميز شديد موغل في العنصرية... كما هو الحال عندما تعكس الثقافة الأدوار والوظائف الاجتماعية المرتبطة بالفروق الجنسية في علاقتها بالأحكام والقيم المحددة التي تختلف باختلاف المجتمعات البشرية ومعتقداتها الأمر الذي ألبس المرأة أحكام الدونية وحرمتها من حقها في المساواة... كل ذلك تنقله الثقافة وينتج أساساً عنها وليس على أي أساس آخر بيولوجي أو جغرافي...، ولهذا نرى المجتمعات تتنوع بتنوع الثقافات حتى على مستوى الوطن الواحد... لذلك كانت الثقافة مجالاً للصراع ومجالاً للثورة وبفعل تأثيراتها تبنى المفاهيم والأفكار والتصورات، ووحدها قد تكون الأساس لنشر الضلال وقد تكون مجالاً للظلام، أو فضاء للعقلانية ومشعلا للتنوير... وهذا ما يطرح بملاححية مطلب العلمانية خياراً مجتمعياً حيث

يصير الدين لله والوطن للجميع، ونتخلص من سيطرة أي ثقافة تضليلية بحيث يمكن لأي دارس البحث والتنقيب والقول والرد... مما يحد من سطوة ساسة الدين المهيمنين باسم الله على الشعب ومقدراته... ويحد من جبروت شيوخ الدين وتجاره المنتفعين بسطوته إذ يتدخلون في الكبيرة والصغيرة... وضمن مناخ العلمانية تتم المراجعة ويعطى للمنورين من علماء الدين أن يراجعوا ويصححوا دونما تردد أو خوف ليجددوا ويصححوا، شأنهم في ذلك شأن من سبقوهم من مجددين في ثقافات تاريخية أخرى... ليساهموا في تخليص الأمة من خضوعها وامثالها لسيطرة وأحكام المستفيدين من تجار الدين من شيوخ وساسة، والذين يحيطون الناس برهاب وفزع ليس من الله في شيء... مما ترتبت عنه تنشئة شخصية جمعية رهابية تحمل كل النقائص، شخصية باتولوجية تنسم بتنوع مرضي يمتد من التطرف الذي ينفجر ليقتل ويسفك الدماء إلى النفاق والزبقية والتخفي والتواكل والكراهية والتعالي وقد ترتدي تقيّة التخفي حيث تظهر ما لا تضر، وحيث تقول بالشئ وضده في نفس الآن، في تناقض فصامي مرضي... كل ذلك لأن إنسان هذه الثقافة المصاب نزع من عقله جهاز النقد، ففقد القدرة على أن يسأل ويحلل ويعبر، وفقد القدرة على أن يؤمن بالحق في الاختلاف والحق في الاعتقاد، والحق في أن يمارس قناعاته علانية... فهو ليس له الحق في مناقشة الطابوهات ولا يتخذ موقفا من أمور تخالف ما يعتقد، حتى وإن بدا المخالف هو الحق منطقا وعقلا وفكرا وعلميا... وممنوع عليه أن يبدو مخالفا في أمور يكون الناس مجمعين عليها، وإن كانوا مخطئين مجانبين للحقيقة والمعرفة والصواب... وذلك مرده لانعدام المناخ العلماني الذي يكون فيه للناس الحق في الاختلاف والحق في التعبير عن ذلك الاختلاف، والتمتع بباقي الحقوق المكفولة كونيا دون أن يطولهم منع أو مصادرة أو تهديد لسلامتهم...

وإذا كان الإعلام الرسمي يصمت صمتا رهيبا عن الممارسات التي تنتهك فيها الحقوق والحريات تحت طائلة تلك الأحكام والشرائع... ولم يعد إلى خلخلة التصورات المتطرفة المهيمنة على الوعي الاجتماعي والحابلة بكل الأخطار من تطرف وإرهاب، فمثلا لم تتحرك الأحزاب التقدمية بالتظاهر ضد عدوان القاعدة ضد الشعوب العربية، ولم تتحرك بالتظاهر والإدانة ضد داعش وما ارتكبته من فضائع وجرائم نكراء، ولا من أجل مناصرة الحق في الحياة والرد على التطرف باحتجاجات وتظاهرات... لما يقوم أي تنظيم من تنظيمات الإرهاب هنا أو هناك أو أي قوة سلفية... بقتل أو تدمير أو تخريب يمس الإنسان أو يمس معلمة تاريخية أو مؤسسة أو فكرا أو فنا أو معرفة أو عالما أو أدبيا... وتبقى التظاهرات والاحتجاجات حقا جانزا للقوى السلفية لما تجيش الجماهير إذا انتقد مقدس، أو طرح فكر مغاير أو تصور أو رأي لا تتفق معه... أليست الحريات من المقدسات؟ أليس التعبير بكل مظاهره حق ينبغي حمايته؟ أليست الحقوق كل الحقوق بما فيها الحق في المساواة، وما يتعلق بحرية المرأة ومساواتها مع أخيها الرجل؟ وغيرها من الحقوق؟ تستحق التظاهر والتضامن والحماية؟ أليس الحق في الحياة مطلبا ينبغي حمايته والدفاع عنه؟

ليتأكد جميع الديمقراطيين المؤمنين بأننا من حقنا أن نعيش كما البشر وأن نفكر وأن نعبر وأن نمارس الحياة بكرامة وحب وإيمان بالإنسان وقدراته وحقه في الانتقال من الهمجية إلى التمدن والحضارة ليعيش بحقوق كاملة... ليبدع ويساهم إلى جانب الشعوب الأخرى في حماية السلام في هذا العالم ليعيش الجميع في ندية ومساواة وتكامل وتعاون إنساني رائع بدون استغلال ولا قهر، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالثورة الثقافية لأجل العلمانية منطلقا للتغيير والتجديد...

القول في الحداثة:

فهل سؤال الحداثة وارد في هذه المرحلة من واقعنا؟ على اعتبار
 أن الحداثة مرحلة من التطور والتمدد يطرح سؤالها بعد استكمال مسار
 من العمليات المتشعبة والمتراصة أهمها انجاز ثورة ثقافية تشمل فيما
 تشمل إصلاحات تربوية تعليمية تكوينية وإطارا ومناهج ومنهجيات
 وسائل... إشاعة التنقيف الجماهيري فكريا وسياسيا واجتماعيا وأخلاقيا
 وحياتيا... وفسح المجال لحرية التعبير وللإصلاحات الاقتصادية
 العميقة ذات الأهداف الاجتماعية... بتشجيع المؤسسة والمقولة
 المواطنة (...). ووضع برنامج للتشغيل باعتباره حق للجميع...
 إصلاحات سياسية نعتقد أن في مقدمتها التوافق أساسا على ميثاق وطني
 يعكس الاختيارات الكبرى للبناء الديمقراطي بداية من إقرار العلمانية
 اختيارا وقاعدة لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية... والملكية البرلمانية
 ودستور ديمقراطي، وسلطة إجماع وطني انتقالية مهمتها السهر على
 هذه النقلة الكبرى وفي هذا السياق وإنجازاته يأتي سؤال الحداثة؟؟
 على اعتبار أن الحداثة ليست مفهوما اجتماعيا أو سياسيا أو تاريخيا
 فقط وإنما هي منهج مميز للحضارة يعارض منهج التقليد، أي أنها
 تناقض جميع المخلفات الضارة للثقافات السابقة من خرافات وأصائل
 وتحدث معها قطائع كبرى، مع التأكيد على أن العلمانية والعقلانية
 والديمقراطية والمواطنة قواعد أساسية من أجل بناء حداثة معاصرة

...

ينبغي علينا أن نميز في الحداثة بين حقيقة الفعل الحداثي وحقيقة
 الشكل الحداثي لأننا عند تطبيق المعايير والمقاييس الخاضعة لمنهج
 علمي له مشروعيته نجد أنفسنا تحت طائلة تبعية استنلابية نحو
 رأسمالية تابعة واستهلاكية في جوهرها. لأن التشكيلة الاقتصادية
 الاجتماعية التي نحن إياها، والتي قاعدتها التخلف والتبعية ما زال
 مسيطراً عليها الانقسام العمودي الهرمي المخزني والحزب القبيلة،

والحزب الطائفة، وتنظيمات نقابية أقرب إلى تجمعات مهنية وحرافية من القرون السابقة عن الرأسمالية... وفرق دينية ريعية، وجماعات طرقية ريعية، وأن التنظيمات السياسية والنقابية المعبرة عن طبقات صاعدة لما تزال جنينية لم تنضج بعد فكريا ولا سياسياً ولا إيديولوجيا وأنها لما تزال تعاني من انقسامات فئوية وشرائية أفقية ، لأنها ما زالت تفتقد الوعي التاريخي وتفتقد المقومات الذاتية والامتداد الطبقي الواعي بذاته، والحاضن لنموها ... الأمر الذي يعبر عن حقيقة افتقادها للأساس الاجتماعي وبالضرورة والالتزام فقدانها للمشروع النظري المجتمعي والفكري والثقافي والسياسي، الذي يعبر عنها والذي ما يزال مترددا بين النقل والعقل وبين الإهمال والتأثير والفعل... فالمثقفين من حولها متأرجحين ومترددتين بين الاستقلالية والالتزام بين الانتماء واللامبالاة... وإعلامها محدود الفعالية والانتشار ولا تملك بنيات تربوية وثقافية فاعلة ومؤثرة... وليس لها دور للنشر وليس لها إعلام جماهيري مسموع ومرئي... ولا مراكز للفكر والتأثير في القرار وليس لها طليعة علمية باحثة ومؤثرة ... ولا إمكانات مالية ذاتية للتدبير والتسيير ... وقياسا على التجربة التنويرية الأوروبية... يمكن القول أن تلك التجربة المتميزة والتاريخية والتي للأسف لم يعاد نشر ما كتب حولها ولا تقديم الأعمال الفنية المتعلقة بها على وفرتها في الأندية والجمعيات ولم يعاد بثها إعلاميا ولا سينمائيا بمعاودة إحياء ما تم إخراجها حولها من أفلام والتعريف بالدراسات والأبحاث التي أنجزت عن تلك المرحلة التي كانت صعبة ومريرة. حيث استغرقت المعركة ثلاثة قرون متتالية، بل وحتى أربعة : فمن لوثر وإيراسم، الى هيغل ونيتشه، مروراً بسينوزا وجون لوك، وفولتير، وديدرو، وروسو، وكانط وسواهم عديدون. كل فلاسفة أوروبا قد جيشوا طاقاتهم للقضاء على أمراض التخلف الخطيرة التي كانت منتشرة بغيباء خانق :

(أمراض الجهل والتعصب والظلامية الأصولية).

فماذا جيش المترددون في تبني (العلمانية) وماذا أعددنا لإنزالها للشعب وشرحها على أنها ليست مناقضة للدين ولا للإيمان وهي فقط قاعدة واتفاق من أجل حرية المعتقد: **(وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)** وهي تناقض الاستعباد والقهر **متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟** وتناقض جور الحكام ورجال الدين الذين يتحكمون في رقاب الناس باسم الدين والله ليديموا الاستغلال والقهر والعبودية والاستبداد...

في وضعية كهذه يكون من السابق لأوانه الحديث معها عن الحداثة الحقيقية والفعل لكن إذا أردتم حداثة المظاهر والشكل فهي تتجسد في تداول تكنولوجيا القتل وتكنولوجيا التجسس والتتبع والملاحقة... واستعمال تكنولوجيا المعلومات في الدعاية والتضليل والتخريف وآخر ما أنتجته تكنولوجيا الطائرات والسيارات الفارهة والبنائيات والأثاث والمستحضرات الطبية والمواد الاستهلاكية بمختلف مستوياتها ولكنها كلها تمهر بالبخور والأدعية لتحفظ من العين ولتبارك ... وفي نفس الآن يشاع بين الناس التداوي ببول البعير والحبة السوداء والرقية والجذبة وكل أساليب التضليل والتخدير ...

لذلك فإن الانخراط في الحداثة ليس قفزة في الفراغ إذ لا يعني فقط استعمال المنتجات والمكتسبات التقنية والعلمية، ولكن أيضا الانفتاح على القيم الديمقراطية وممارستها. وحيث أن الديمقراطية بقيت رهينة اللعبة السياسية بين المخزن والأحزاب الإدارية والنخب المسيطرة على الحركات والأحزاب التقليدية والتي تشيع تحت مفهوم الخصوصية مفاهيم ومقولات حيث تتناسل الثنائيات الإيديولوجية المشهورة أصالة -

معاصرة، وتقليد – حداثة، وتراث... لتؤثت الوضع العام وتطبعه بالتأرجح بين هذه المكونات التي استمرت ترعاها القوى المخزنية المحافظة وتستعملها للإبقاء على الأوضاع ومعاودة إنتاجها وللحفاظ على التوازنات... من خلال عمليات إضعاف وتقزيم القوى اليسارية والديمقراطية وخنقها... وضمن هذا الواقع كان يكمن الشرط التاريخي الأساسي لتنازل واستقواء القوى الإسلامية وتمكنها من اكتساح الأوساط الشعبية... والهجمة العنيفة التي تشنها بمختلف تلاوينها من الأصوليات والتنظيمات السلفية والإخوان بمختلف تعبيراتهم وجميعهم يغمروهم الحنين للدولة الدينية لبنة من لبنات دولة الخلافة....

ثقافة الحدائة هي ثقافة للمواطنة والديمقراطية :

مضمون المواطنة يتضمن التواصل والحوار والحق في الحصول على المعلومة تبادلها والإطلاع عليها وتلقي المعرفة والمشاركة في صنع القرار وفي تدبير الحياة الخاصة والعامة والمقدرة والاستطاعة والأهلية والقابلية والأحقية والقوة المعنوية والجرأة والإمكان والإجادة إضافة إلى الندية والمساواة بين المتحاورين وإذا حاولنا إيجاد رابط بين كل هذه الكلمات سننتهي إلى حقل دلالي ومبدأ من مبادئ حقوق الإنسان وهو حرية وحق التعبير والتواصل وهذه مواصفات الإنسان الحدائي. بغض النظر عن جنسه ولونه ودينه...

إن الديمقراطية بنية ومرتكز للحدائة إنها بكل تأكيد المجال الحيوي للحدائة، ضمنها وعلى قاعدتها يؤسس لمشروع مجتمعي متكامل من العمليات الهادفة إلى جعل الحدائة بمضمونها المنوه به سابقا ثقافة معيشة للمواطنين تربية وتغذية وصحة وسكنا بالاعتماد بالدرجة الأولى على الخلفية الفكرية والثقافية المبنية على تطوير الممارسة الديمقراطية في ارتباط بالمواطنة كمشاركة وقوة دينامية دافعة وفي نفس الوقت إنها حقوق وواجبات، وفي هذا السياق فإن الثقافة المقصودة بالمعنى العام

ليست فقط مجموع الآداب والموسيقى والفن...، بل تعني كافة التراكيب الثقافية والمرتكزات المؤسسة للسلوك والتصرف والممارسات والأعراف التي تتبلور من خلالها قدرة الأفراد الناس على أخذ قراراتهم وحكم أنفسهم بأنفسهم وتحمل تبعات ذلك، فالثقافة بهذا المعنى تعني الوعي المجتمعي والخلفية الذهنية والفكرية المحركة للسلوك عند الأفراد والمجتمعات.. إنها بناء ذاكرة جماعية وطنية تنبذ العنف والعنصرية وتحذر من مخاطر الانقسام وتشيع فوائد التضامن، وتحذر من خطورة تكرار تجارب الطائفية وعبثية الدولة الدينية كأفغانستان والصومال ومالي والسودان وما يجري في العراق وما يحصل في سوريا وما يحيط بمصر وتونس وليبيا وباكستان من احتمالات مؤلمة لحرب دينية... أمام هذه المصائب المعدية ينبغي أن يتولد لدينا نحن المغاربة ووعي بضرورة اختيار العلمانية قاعدة للحدثة وللديمقراطية لتجنّب الشعب المغربي بمختلف توجهاته وقناعاته ومعتقداته ما يحصل من صراعات دموية. ولنعطي المثال للشعوب العربية بأن العلمانية تعتبر مجالاً لترسيخ المبادئ العامة للحريّات وحقوق الإنسان وحمائتها، وان يضمن ذلك الدستور، ينصص فيه على الحقوق كما أقرتها المواثيق الدولية وشريعة الأمم المتحدة... وتصبح مختلف العلاقات مبنية على قاعدة ثقافة التعاقدات والمواثيق بين الشعب والدولة باعتبارها الضامنة لتلك المواثيق والساهرة على تنزيلها للممارسة واقعا ملموسا...

وأن يُصاحب كل ذلك توسيع الأمل وترسيخ الإيمان العميق بضرورة التغيير والإصلاح والتناوب الحقيقي على الحكم ونشر ثقافة الثقة والقدرة والإرادة بأننا يمكن أن نجتاز هذه المرحلة بأمان وسلام... لنكون النموذج في الاستفادة من تبنى العلمانية واقعا ملموساً، حتى نتجنب فعلا وحقيقة التجارب المرة للأخريين وإلا فقد لا تسلم الجرة...

دور المناضل التقدمي في التنوير والتثقيف الجماهيري

يتجلى الاندماج الحزبي في الحركة الجماهيرية بمختلف تنظيماتها انطلاقاً من اعتبار الحزب "متقفا جمعياً" يعمل من خلال ممارساته وبرامجه الموجهة إلى تلك الأوساط الجماهيرية المدعوة مجتمعاً مدنياً أي من خلال مؤسسات هذا المجتمع المنظمة التي تنشئها قواه الحية، لبناء كتلة ثقافية تتميز (بأخلاق وقيم وتوجهات ومطالب وتمنيات وتطلعات مغايرة لما هو سائد) وتسهم في طرح الخيارات الثقافية التي تعتبر ركيزة كل تقدم وكل تطور. وبواسطة ما تضطلع به هذه المنظمات من تنشئة اجتماعية متعددة الاختصاصات تحدث أكبر إمكانية نوعية للتغيير، وهي نقل الجماهير من أسر الأيديولوجية الرجعية إلى مستوى من الوعي التحرري (أي الانتقال من الغريزة الطبقية إلى الوعي الطبقي على حد تعبير "غرامشي")

يحدث ذلك بناء على العلاقة المندمجة والأساسية تملئها الحاجة والضرورة المترتبة عن المعضلة التي تشل النضال السياسي، إنها معضلة الجهل والأمية والتخلف الثقافي والفكري الذي تم تكريسه بالعديد من المغالطات التي كبحت الدينامية الاجتماعية لقرون عديدة... مغالطات مجدت الأمية، وأهانت المرأة، وفرملت التساؤل واحتقرت الفعل الثقافي والفكري وأدخلته ضمن الهاجس الأمني، وساندت بقوة الخرافة والتدجيل ومجدت الماضي بلا حدود ولا فواصل... كل هذه العوامل والشروط شكلت الأساس الذي ارتكزت إليه سيطرة الحاكمين، لتنتشر قمعها بكل صفاته البشعة وأشكاله المدمرة بما فيها التجهيل وتعميم الأمية. وكرست وتكرس هذا النهج من خلال ثقافة التضليل التي تشيعها أنظمة التنشئة التربوية والاجتماعية السائدة والتي ينبغي من داخلها تحقيق التغيير المعرفي والعلمي ونشره بواسطة مربين

عضويين... تجسيدا للتكامل بين المناضل الديمقراطي والمثقف
العضوي باعتبارهما منفذا منهاج التثقيف :

فما دور المناضل التقدمي الديمقراطي كـمثقف عضوي ؟

إن المناضل الديمقراطي هو مناضل طليعي يحتل موقعا متقدما في صفوف الجماهير وهو بذلك لا يمكنه إلا أن يكتسب عن جدارة واستحقاق مفهوم ومواصفات المثقف العضوي، من حيث وعيه وممارسته واستيعابه للبرنامج ولتحديات المرحلة، لأن دوره هو أن يقوم بمهام التنظيم والتثقيف والتوجيه الجماهيري باعتباره ناشراً للوعي، وباعتباره المنشط والمربي والمعلم والموجه للحركة الجماهيرية في مجال من مجالات تخصصه: (التربوية، الثقافية أو الحقوقية، أو التنموية أو النقابية...) أو في أي مؤسسة عمومية أو خاصة أو تنظيم أو جمعية ذات أهداف وغايات محددة... ومادام المثقف العضوي الديمقراطي والطليعي ينتمي إلى المثقف الجمعي أي ينتمي إلى الحزب الذي ينظم مجاميع تلك التخصصات من خلال برنامجه المرحلي في رؤية متكاملة وشاملة تغطي مختلف حاجيات ومتطلبات المجتمع فإن المهام والوظائف التي ينجزها تعبر عن خيارات وبرامج وتوجهات (الحزب) للتأثير على الرأي العام وتكيفه مع متطلبات المرحلة... وإعداده لوعي وممارسة مختلف مقومات البناء المجتمعي...

وباعتبار حزب الطليعة حزب علماني يبقى المثقف العضوي العامل في الإطار الجماهيرية مسؤولا عن محاربة الفكر الظلامي التكفيري، وعليه إعطاء مضمون للعلمانية انطلاقا من تراثنا العربي الإسلامي المنتور والدفاع عن العلمانية كخيار لا يلغي الدين أو ينفيه خارج المجتمع بل يخضعه للتفكير العقلاني.

لأن المعطى النظري التجريبي أكد أن كل جماعة تدرك حاجياتها ومطالبها المتوقعة والمحتملة والضرورية، وتبحث عن إمكانيات الاستجابة لتلك الحاجيات بواسطة تنظيماها الإنتاجية المادية سواء أكانت بضاعة أو معرفة... فإنها تكون أقدر على (ممارسة الانتماء بمختلف محدداته) إما كجماعة ناشئة أو جماعة مكتملة وفي كل الأحوال يلتقط الحزب الطبقي إشارات من تلك الجماعات المؤهلة ثقافيا وتربويا للانخراط في الممارسة الاجتماعية والسياسية، انطلاقا من غوصه في المجتمع وبحثه وتنقيبه وحضوره الفكري والسياسي والنضالي بين أفراد تلك الجماعة ليلتحم بها بواسطة فعل مناضليه العضويين المضطلعين باستمرار بوظيفة التأطير والتعبئة والتوعية، وإذا لم تجد الجماعة إياها هذا المثقف العضوي الديمقراطي، فإنها تبحث عن بديله لأن حاجتها إلى من يعبر عنها وعن مطالبها ووظائفها وتطلعاتها، تكون قوية وضرورية وأكيدة... وقد يكون هذا البديل الذي أنتجته الشروط التاريخية المعاقبة كائنا مشوهاً وخطيراً... وقد يكون رجعيًا ومضاداً لمصالحها المستقبلية في الديمقراطية والتحرر والمساواة... لكنه لمجرد عزفه على مخزونات الثقافة ومرجعياتها الفكرية، وإثارته للهوية المنجرحة... حتى يجعلها (تبايعه) على حد المصطلح الرائج بينهم، وبقدر اندفاعه وتهوره المغامر... يعتبر نموذجها المخلص... ومع كل ما نعرفه عن هذه النموذج من خطورة قد تعرفل إلى حين مسار النضال الديمقراطي إن لم تنتكس به... فإننا نعتبر أن هذه مرحلة تاريخية متميزة باحتداد الهوية، وأنها حافلة بمخاطر الظلامية، وأنها تتطلب من قوى التحرر والديموقراطية أن تتوحد لتخفف من النتائج والتوقعات الخطيرة التي قد تتهدد المجتمعات العربية والإسلامية والبشرية برمتها والتي قد تكون مدمرة وذلك بمراجعة شعاراتها وسلم أسبقياتها وبرامجها مما يمكنها من تحقيق ذلك

الالتحام بالجماهير للتعبير عن مطالبها التاريخية وتخفف حدة الهوية المهترزة بتصحيح الرؤية للواقع بواسطة ممارسة تربوية ثقافية متعددة الأبعاد على قاعدة التعاطي الموضوعي مع المرحلة دون تفريط في النضال من أجل البناء الديمقراطي والتنمية والعدل والمساواة، عناصر تفكيك العقد والالتباسات المرضية للهوية المحتدة بفعل تراكم الهزائم...

الوعي الاجتماعي ووعي جمعي:

إن الوعي الاجتماعي تحفزه وتبنيه المصالح والقيم والأفكار والمبادئ والمثل التي تربت عليها جماعة تشارك في نشاط اجتماعي محدد نموذج الحرفيين أو عمال المناجم أو البحارة، في مقابل ووعي الجماعات الخدمائية أو عمال الصناعة العصرية صناعة المحركات والآليات أو المعلومات حيث تتلقى محفزات مثيرة ومحركة تترجم في أعمال وتصرفات ومواقف هذه الجماعة أو تلك الأخرى، وباختلافات شديدة التباين أحيانا...

ومن ثم فإن الوعي منظومة معقدة من العمليات العقلية التجريدية التي تتأثر بالمعارف، وبالعوامل الموضوعية، والأنشطة كاستجابات داخلية وخارجية، وبتغيرات دينامية، ناتجة عن توترات وتفاعلات وانفعالات ينشأ على إثرها مستوى من الوعي إما تقبليا مستسلما وغيبيا، أو انتقاديا علميا ومنطقيا أو عدما رفضويا... إلخ، وتترتب عن كل مستوى من مستويات الوعي مواقف وقرارات اتجاه مشكلة أو قضية حيث يتم حلها أو تجنبها أو قبولها أو رفضها إما بالتعاطي السلبي معها أو التعاطي معها إيجابيا، وفي كل الحالات يتم تحديد الأهداف والوسائل والأساليب والكيفيات والانخراط في الإنجاز في أي شكل من أشكال الإنجاز أفكار معتقدات، تفسيرات وتأويلات، آداب تصورات، فهم

خاص للعالم، أحكام وقيم... وهذا كله هو الذي يعكس مستوى الوعي الذي أدركته أي جماعة منظورا إليه من زاوية أنه وعي علمي موضوعي، أو وعي زائف مضلل.

والوعي العلمي الموضوعي بمعناه الواسع؛ هو المعارف والمثُل والبواعث والحوافز والتطلعات والتصورات والغايات والوسائل والمواقف والأمزجة والأحكام والمقاربات وكل ما يدخل في النشاط العقلي الفعال، إنه أداة للموقف الإبداعي الخلاق في واقع تاريخي موضوعي محدد قصد تجديده أو تغييره.

إن هناك ثلاث مفاهيم كبرى في نظرية المجتمع المدني التي تركز إلى التاريخية كفلسفة وكتصور للواقع. هذه المفاهيم هي: المثقف الجمعي الذي هو الحزب كموجه وقيادة ثقافية وإيديولوجية، المثقف العضوي المناضل المنتمي كفاعل يجسد اللحمية بين النظرية والعمل.

المجتمع المدني كمجال للتنظيم وحقل للصراع... والمجتمع هنا يشكل مقولة فلسفية ومعطى اجتماعيا. انطلاقاً من هذه المقاربة ما هي المعينات النظرية والمنهجية التي تحد من إمكانية تطوير أداننا بين صفوف الجماهير؟ أليس الفهم والممارسة الانعزاليين؟ الذين تعيشها الأحزاب اليسارية التقدمية التي تحيط نفسها بسياج حديدي، وكأنها حركة فاشية أو نازية تريد التحكم في مناضليها والسيطرة على إرادتهم تحت نير المركزية التي تصبح معها الديمقراطية شكلا زائفا، ودعائيا فارغا من أي محتوى، الأمر الذي يسقط معه أي ميرر احترازي وأمني في ظروف ما أوج الحزب فيها - وبخاصة في هذه المرحلة من القرن 21 - إلى توسيع استقطاباته وبناء قاعدته الجماهيرية الواسعة أداة للنضال الديمقراطي والفعل السياسي والمطلبي اليومي... إن الربط الجدلي بين عناصر المقاربة المشار إليها

أعلاه يعتبر ربطا حيويا لا مندوحة عنه لتحقيق فعالية المناضل الطليعي المثقف الثوري الذي يمارس التثقيف والتوعية والتعبئة في المجتمع المدني كصراع ضد كل أشكال التضليل والإكراه والاستعباد... ويبقى فعله قاصرا إذا استمر يكرر ذاته ضمن نفس القواعد والقوالب التي تتطلب فسخ المجال لتصورات جديدة لبناء تنظيم مغاير وجديد...

نقد التصورات والمفاهيم الخاطئة:

ضروري أن ننتقد ما يسود داخل حركة النضال الديمقراطي والتقدمي من تصورات ومفاهيم خاطئة التي تلعب دوراً معرقلاً في تحقيق هدفنا الاستراتيجي في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية "المعبر عنه" والذي يعتبر مطلباً من مطالب الجماهير الواعية المنظمة التي لها رغبة أكيدة وممارسة حقيقية من أجل تحقيق الديمقراطية بكل مضامينها الشاملة والسامية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا...

ومن أخطر التصورات الخاطئة الاعتقاد أن كل ما يمارسه الحزب يعتبر سليما وخاليا من أي عيب، هذه النظرة التقديسية غالبا ما تسبب الصدا والتكلس في آليات تطور الحزب، وهي التي تعطل فعالية النقد والنقد الذاتي وتخلق المحاباة الناجمة عن الخوف من قول الحقيقة، الأمر الذي يبقي الحزب سجين مواقف ومبادئ لا إمكانية لتحقيقها مهما بدت سليمة، وكثير من الأحزاب عاشت التآكل الداخلي ووصلت إلى حالة من الخرف بفعل استمرار مناضليها يرددون محفوظاتهم الجامدة، وسجناء ما أنتجوه من قرارات كانت لها ظروفها وشروطها التاريخية...

ومن التصورات الخاطئة أيضا هو اعتبار الحزب في غنى عن التنظيمات الجماهيرية، وترويج ذلك بين المناضلين الذين يجدون في هذا التصور ما يبرر ممارستهم المعرقة والمعطلة لسير أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، لأي سبب من الأسباب، فيعمدون إلى مواقف

معرفة صادرة عن حسابات سياسية لحزب ضد آخر اجتماعا معا في نفس التنظيم الجماهيري، وتكون العرقلة لحسابات غير نضالية ولا ديمقراطية...

كما أنه من أخطر المفاهيم الخاطئة الدعوة إلى انغلاق الحزب بدعوى أن أي انفتاح معناه التخلي عن المبادئ والخيارات والضبط (وكذا) في زمن التواصل وزمن التداول الواسع للمعلومات. إن الدعوة للانغلاق معناها الانغلاق الفكري والانغلاق التنظيمي والانكفاء على الإمكانيات الذاتية والتفوق والتكلس والانتهاك...

والحزب كي يكون وفياً لأهدافه في النضال الديمقراطي الذي تدخل البشرية مرحلته بامتياز والذي هو المقدمة الأساس للبناء الاشتراكي الأممي الذي سينبني على أكتاف النضال الديمقراطي والذي لا مندوحة عنه كنظام دولي إنساني وعادل ينهي مع سيطرة التوحش الليبرالي الهمجي الذي يهدد بالخراب هذا الكوكب الجميل... والنضال الديمقراطي باعتباره ممارسة سياسية وتنموية واجتماعية يومية لا يمكن تحقيقه إلا ببناء تنظيمات المجتمع المدني التي تغذي حركة النضال الديمقراطي بمختلف حاجياتها. بالإضافة لضرورة الرد الحاسم والتنظيمي على مأزقية الوضع الراهن الناتجة عن انتكاسة القوى اليسارية والتقدمية الدولية وانعكاساتها الخطيرة قطرياً حيث بقيت أحزاب الاشتراكية في البلدان المتخلفة متفوقة ومحاصرة ضمن دائرة مغلقة تردد شعارات النضال والكفاح... دون ممارسة سياسية فعلية. ولقد انهارت قوى كانت محسوبة على الصف التقدمي والوطني لتتخرط في نهج برغماتي، مضحية حتى بأبسط الاختيارات الديمقراطية التي كانت تملأ برامجها في مراحل سابقة والتي كانت تشكل حدا أدنى مقبول للممارسة السياسية الإصلاحية، التي ستكتسي فيما بعد أهمية بالغة بعد التحولات التي سيعرفها العالم... فالحزب الاشتراكي ينبغي أن

يعمل في هذه المرحلة وبصفة مستعجلة على نسج علاقات ديموقراطية مع تنظيمات حزبية مختلفة، لبناء جبهة أو تجمع أو قطب يسهم جنباً إلى جنب مع تلك التنظيمات في بلورة اتجاهات وخيارات معبرة عن المضمون الديموقراطي والاجتماعي والاقتصادي والمطلبي للمرحلة أي أن يتم الانتقال المنظم والمعد بعناية، من وضعية التكامل بين هذه التنظيمات إلى وضعية الاندماج والوحدة بينها وأي رؤية انعزالية وتراجعية مشحونة بالحنين للحزب الوحيد الحزب المهيم، والتي قد تنمو لدى أصحابها خارج هذه الأهداف الواضحة والبرامج التنظيمية المحددة والمتكاملة والتي تستهدف التربية والتنقيف الجماهيري، والتنشئة السياسية والاجتماعية على أرضية منهاج متنوع الأغراض والغايات، ينفذ جنباً إلى جنب مع برنامج في المشاركة السياسية بمختلف مستوياتها في الاقتراح والحضور والتأطير، وكل ما يستهدف القوى الجماهيرية الواسعة المنظمة في تنظيمات المجتمع المدني، أو تلك التي ينبغي تنظيمها فيما يناسب احتياجاتها ومتطلباتها، وجعلها تمارس المشاركة والتسيير والتدبير والمساهمة في التخطيط والإنجاز وتحقيق الأهداف والبرامج...حتى تصل الحركة الجماهيرية وهي ملتزمة بحركة النضال الديموقراطي إلى مراحل أرقى تفرض فيها قيادتها التي تكون مرشحة تاريخياً لتوجيه وتسيير النضالات التي ستتطلبها صيرورة النمو المجتمعي وحاجيات السمو بالبناء الديموقراطي إلى أعلى المستويات، وخلال هذا المسار تتحل علاقات وتنشأ أخرى، وتتطور برامج وتوحد تنظيمات وتتلاشى أخرى، وتتبلور مواقف وتوجهات جديدة وآفاق لصراع من نوع جديد يدفع قدماً بالمجتمع نحو الارتقاء والتطور...

الحمية الاجتماعية للتحويل الديموقراطي

وحتى تستنفذ عوامل التشردم والانتكاس شروطها الموضوعية، والتي ترتبت عنها العديد من الأحكام القيمية المتهاافتة مفسرة نتائج المرحلة التاريخية إياها إرادياً جاعلة من العسر الذي واجهته الحركة اليسارية والديموقراطية في هذه التشكيلة الاجتماعية المتقدمة حيث أصيبت جل برامج الحركة الديموقراطية بالإفلاس سواء أكانت طرعا جبهويا أو وحدويا اندماجيا أو تجمعيًا، كل تلك الأطروحات واجهتها عوامل موضوعية مترتبة عن عملية نشوء تميزت باختلالات في النمو واضطرابات في الرؤية بفعل الفقر التنظيري الناجم عن قصور في البحث العلمي الاجتماعي لتشكيلاتنا المجتمعية، وبفعل بطء في التطور ناجم عن فقر عناصر الترقى الاجتماعي، وبفعل عوامل كبح وإعاقة مدبرة بقوة التضليل والقمع، كل ذلك حال دون إمكانية تطور المجتمع وصولاً إلى الدولة ووصولاً إلى الحاجة إلى هيكلية مجتمع مدني يفترض أنه سيخفف من سيطرة الدولة وتجاوزاتها التي غالباً ما تدعي أنها باسم الحق الأسمى والمصلحة العليا، تلك الدولة التي يفترض أنها نتاج المجتمع، وليس العكس... كما هي تشكيلاتنا الاجتماعية... ومع ذلك نرى أن الضرورة تقتضي الآن وأكثر من أي وقت مضى أن تكون تنظيمات المجتمع المدني ضرورة للدفاع عن المطالب التي قد تتصلص منها الدولة كما أنها يمكن أن تشكل قاعدة لجهة واسعة من القوى التي ستصبح قوة ضغط من أجل تحسين حياة الناس وتمتيع جهات أو أفراد بحقوقهم المادية أو الثقافية، أو تصحيح ومراجعة تجاوزات أو اختلالات قانونية، أو تطوير برامج تربية أو علمنة المجتمع والمدرسة... وبذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني ليست خلفية أو رديف لحزب من الأحزاب ولكنها قوة فاعلة ومنكاملة مع كل القوى التي تعبر عن المطالب والحاجيات المجتمعية، وولاًها الأول والأخير للنضال المشترك من أجل تحقيق غايات وبرامج النضال الديمقراطي،

وتتماهى تلك التنظيمات لتشكل في نهاية المطاف في جبهة شعبية غير معلنة تكون هي الخلاصة المركزة للعمل الدعوى لتنظيمات المجتمع المدني... حيث أنها تناصر القوة التي تعبر حقيقة عن اختياراتها مشكلة أغلبية سياسية أو برلمانية أو نقابية أو جماهيرية أو هي كل هذا التكوين المتكامل والمتقاطع والملتف في نفس الآن حول مطالب متعددة؛ ثقافية حقوقية اجتماعية نقابية وسياسية أحزاب أو كتلت حزبية أو تجمع سياسي أو نقابات واتحادات نقابية وروابط الأحياء، أو تنظيمات طلابية على طريق إحياء وتجديد (أوظم) وروابط التجار والصناع والحرفيين وتنظيمات نسائية، وتنظيمات شبيبية... عندما تجمع جميعها على مطلب أو مجموعة مطالب معبرة عن حاجة ملحة للأمة كالإصلاح الدستوري مثلا، أو تعديلات في قانون الانتخابات، أو إصلاح تعليمي... كل هذه المطالب عندما يتم تجميعها وترتيبها حسب أسبقيات والتي سنطلق عليه البرنامج النضالي متعدد المهام للتنظيمات الجماهيرية، باعتبارها قوى متعددة وتكوينات وتحالفات أو ائتلافات وقتية (آنية) أو تنظيمات استراتيجية وحدوية، قد تصل في النهاية لتشكل قطبا منظما وفاعلا قادرا على أن يكون فعالا في أي تداول على الحكم بناء على نتائج صناديق الاقتراع ...

ولكي نصل إلى هذا الهدف والغاية يتطلب الأمر:

- ضرورة التوفر على برنامج عام مشترك وبرنامج مرحلي يتم الاتفاق عليه مع مختلف القوى بناء على المشاركة في كونفرانس وطني يتم التحضير له بعناية ودقة - أو يتم الانضمام إليه - حيث تشارك فيه التنظيمات التي قد تقبل بالانضمام إلى جزء من البرنامج مثلا (التنظيم "س" ينضم للبرنامج في شقه المتعلق بالتربية والتثقيف الجماهيري والتنظيم "د" ينضم فقط للبرنامج في شقه المتعلق بالنضال الحقوقي)...

✓ البرنامج يعكس الأهداف والمصالح المشتركة - يستقطب تعاوننا وممارسة نضالية مشتركة خلال مرحلة معينة...

✓ البرنامج في مكوناته المتنوعة ينبغي أن لا يضر بمصالح القوى المتحالفة وهو بذلك يؤجل مواطن الخلاف ويدبر الاختلافات بحكمة، اتركونا مثلا نحقق إصلاحات دستورية، ولا تعرقلوا مساعيها بمطلبكم حول المجلس التأسيسي؟؟

قد يعبر البرنامج على مصالح أكثر من طبقة لكل منها نقط في البرنامج نقط مقبولة من جميع الفرقاء، مع تجنب القضايا التي تثير حساسية هذا الطرف أو ذلك إلى حين تحقيق سقف معين من البرنامج أو عندما تقتضي الحاجة إثارتها عند نشوء تحالفات جديدة أكثر تمثيلية وأكثر ارتقاء...

✓ ينعكس البرنامج في بيان أو ميثاق بينود محددة...

✓ البرنامج يعتمد حصول تسويات في مرحلة من مراحل...

✓ من الطبيعي أن الأمور لا تكون دائماً كما هو مخطط لها، وقد تتعرض البرامج للاهتزاز. لكن أهم شيء هو المحافظة على الاستمرارية.

✓ وعلى المناضلين أن يعرفوا أن تحقيق التجمعات لأجل النضال الديمقراطي لا يعتبر أن الخلافات الإيديولوجية عرقلة في بناء التحالفات مع القوى الديمقراطية والوطنية، وإن كانت هذه الاختلافات حاضرة لكن يتم تبريدها للضرورة.

✓ بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني ضروري إنماء الثقة معها والمحافظة على استقلاليتها التنظيمية والجماهيرية والمحافظة على مبدأ

التقدمية والعلمانية والممارسة الديمقراطية لصيانتها من كل
الاختراقات...

✓ تنمية روح الإخاء والتعاون بين هذه التنظيمات.

✓ الاتفاق على حق الانتقاد الرفاعي الأخوي لتعزيز التضامن
وصيانتها وتجنب الوقوع في الأخطاء وعرقله سير التنظيم.

✓ التأكيد على أهمية العمل الوجدوي.

✓ إبراز الجوانب التي تخدم المصالح المشتركة.

التحفيز لأجل اتخاذ المواقف المناسبة والصالحة للمرحلة التاريخية
التي أدركها المجتمع دون تجن أو قفز في الفراغ... الممارسة النضالية
المشتركة على قاعدة توزيع المهام

بخصوص الثقافة التقدمية:

✓ تفعيل التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الحزب السابقة خاصة
تلك المتعلقة بتشكيل لجنة للأبحاث والإصدارات في مختلف المجالات
الفكرية والثقافية والفنية...

✓ إحياء التقاليد الحزبية للعمل الثقافي والتربوي والبيئي داخل
الجمعيات الثقافية والتربوية والحقوقية والمؤسسات التعليمية والجامعات
خاصة وسط الطفولة والشباب.

✓ استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة أو الفكر
العقلانيين لمواجهة التعنيم الإعلامي وثقافة التضليل والابتذال.

✓ بخصوص التنوع الثقافي بمجتمعنا:

✓ معالجة المسألة الأمازيغية والتنوع الثقافي في مجتمعنا أكد
حزب الطليعة ومنذ المؤتمر الوطني الرابع على ضرورة تعزيز كل

العناصر الحية في تراثنا الثقافي بشكل عام، وتراثنا الثقافي الأمازيغي بشكل خاص، وكذا إعطاء الأهمية لتدريس الأمازيغية لجميع الأطفال المغاربة...

✓ ضرورة انفتاح الحزب في نضاله الثقافي داخل المجتمع على الحركة الأمازيغية التقدمية من أجل التنسيق والعمل المشترك لقطع الطريق على كل دعوات التعصب العرقي.

✓ ضرورة نبذ النظرة التبجيلية لتراثنا الثقافي بصفة عامة على اعتبار أن هذا الأخير يشمل في نفس الوقت العناصر الحية والدافعة لحركة المجتمع وكذلك العناصر الرجعية الكابحة لهذه الحركة.

✓ ضرورة اعتماد الحزب في إعلاناته استعمال حرف تيفيناغ.



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المؤتمر الوطني الثامن
27-28-29 ماي 2016

البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الثامن

أيام 27 و28 و29 بالمركب الدولي للطفولة والشباب - بوزنيقة

يؤكد المؤتمر الوطني الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي أن القضية الديمقراطية ستظل مطروحة بأبعادها الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما دام النظام يرفض مطلب الملكية البرلمانية، وينبه أن الانتخابات القادمة تعتبر محك الدولة لإثبات حيادها الإيجابي وصيانة اختيارات المواطنين والمواطنات من العبث.

انعقد المؤتمر الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، بمدينة بوزنيقة، أيام 27 و28 و29 ماي 2016، تحت شعار :

"وحدة اليسار ضرورة لتحقيق الديمقراطية وللقضاء على الفساد والاستبداد "

وقد عرفت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر نجاحا كبيرا، تجلى في حضور وازن لقادة وممثلي الأحزاب الشقيقة والصديقة، والمركزيات النقابية، والجمعيات الحقوقية، وتنظيمات المجتمع المدني، وكثافة الحضور من المواطنين والمواطنين، كما تجلى في كلمة الكتابة الوطنية، التي ألقاها الكاتب العام للحزب، الرفيق عبد الرحمن بن عمرو، والذي وقف على مختلف القضايا الوطنية والدولية، المطروحة على المؤتمر، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، والإصلاحات السياسية والدستورية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، كما تطرق لما يجري في المنطقتين العربية والمغربية، وحدد المواقف الواضحة والجريئة للحزب من كل هذه القضايا. وبعد ثلاثة أيام من الأشغال المكثفة والمناقشات الجدية والهادئة، توصل المؤتمر الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي للخلاصات والمواقف التالية :

أولا : على المستوى الدولي :

رغم ما يطبع مخاض الانتقال من الأحادية القطبية إلى مرحلة تعدد القوى من تحولات، بسبب الصراع المحموم على أسواق المال والسلاح والطاقة، وما يسببه من توتر دائم وعدم استقرار في العلاقات الدولية، فإن المؤتمر الوطني الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، يعتبر أن التناقض الرئيسي حاليا، هو بين الشعوب التواقة للتحرر والانعتاق والسلم من جهة، وقوى الاستغلال والهيمنة الامبريالية والصهيونية من جهة أخرى، ويبدو ذلك جليا في إفريقيا وأمريكا

اللاتينية، هذه الأخيرة التي شهدت صعود أحزاب يسارية إلى سدة الحكم بدعم شعبي عن طريق صناديق الاقتراع، لكن الإمبريالية الأمريكية لم تتوقف عن محاولات إفشال هذه التجارب اليسارية الرائدة. ويشير المؤتمر إلى أن شعوب دول أوروبا لازالت تعاني من تداعيات الأزمة البنوية للرأسمالية العالمية، وتكافح من أجل الحفاظ على مكتسباتها الاجتماعية التي تحققت في السابق، هذه الأزمة التي كانت لها انعكاسات أشد على دول الجنوب مما ضاعف من موجات الهجرة واللجوء الاقتصادي وأدى إلى تزايد نفوذ اليمين المتطرف ببرامجه العنصرية.

إن الصراع الطبقي إذن بين قوى التحرر والديمقراطية والاشتراكية من جهة، وقوى الاستغلال الرأسمالي من جهة أخرى، سيظل هو المحرك الأساسي لدينامية التطور التاريخي، وبالتالي لا مناص لقوى اليسار في مختلف مناطق العالم من تجديد فكرها وتوحيد طاقاتها النضالية وتوجيه كفاحها نحو إقامة نظام عالمي جديد ديمقراطي واشتراكي، يضمن التعاون والسلم والأمن والتضامن بين الشعوب، ويضع حدا لكل أشكال الاستعباد والاستغلال.

ثانيا : على المستوى العربي والمغاربي :

من خلال ما يجري في المنطقة، وقف المؤتمر على ما تعيشه بعض البلدان العربية والمغاربية، كسوريا والعراق واليمن وليبيا، من صراعات دموية وحروب مدمرة، تكشف من جهة تداعيات التدبير الاستبدادي للاختلاف، ومن جهة ثانية خطورة المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي، الذي بدأت أول فصوله باغتصاب فلسطين وتشريد وتهجير شعبيها، وإقامة الكيان الصهيوني، واستمرت المؤامرة بمحاولات القضاء على كل فصائل حركات التحرر الوطني بالمنطقة، التي قاومت ولازالت تقاوم ذلك المخطط التدميري الرامي إلى تفتيت

كيانات الدول وتقسيم وحدتها بتوظيف النعرات العرقية والدينية والطائفية والمذهبية، وشق وحدة الشعب الفلسطيني ومحاولة إنهاء ثورته.

إن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، باستحضاره الدائم لجوهر الصراع بالمنطقة، لا يمكن إلا أن يتموقع في صف القوى المقاومة لأعداء شعوب المنطقة ولل فكر الظلامي التكفيري وأعداء الحرية والديمقراطية والتقدم، ويؤكد موقفه الثابت بإدانة الإرهاب بمختلف أشكاله، ويطالب بسحب الجيش المغربي من أي بؤرة في المنطقة، حتى لا تتلوث البندقية المغربية بدماء شعوب المنطقة. كما يجدد مساندته المطلقة لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ويطالب بسن قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويثمن بالمناسبة قيام الجبهة العربية التقدمية، التي ساهم حزبنا في تأسيسها، ويدعو من جديد كافة قوى اليسار بالمنطقة لتفعيل اللقاء اليساري العربي والارتقاء به إلى مستوى إطار جبهوي بارز وفاعل في المشهد السياسي الإقليمي.

ثالثا : على المستوى الوطني :

ا - سياسيا:

- فيما يتعلق بالقضية الوطنية، يؤكد المؤتمر على مواقف الحزب الثابتة التي ما فتئ يعبر عنها في مختلف المناسبات، والمتمثلة في الرفض القاطع للأطروحة الانفصالية، ومعارضة انفراد الطبقة الحاكمة المسؤولة تاريخيا عن الإخفاقات المتعلقة بتدبير هذا الملف الحساس. وفي هذا الصدد، يذكر حزبنا بحتمية الربط الجدلي بين ترسيخ الديمقراطية والدفاع عن السيادة الوطنية، وتحرير كافة أجزاء التراب الوطني من الاحتلال الإسباني (سبتة ومليلية والجزر الجعفرية)، كما

يجدد دعوته للدولة الجزائرية بأن تستحضر الروابط التاريخية والبشرية والثقافية المشتركة بين الشعوب المغاربية وفتح آفاق بناء الوحدة المغاربية، التي في إطارها فقط يمكن إيجاد حلول نهائية لمشاكل التجزئة والتخلف التي تتخبط فيها شعوب المنطقة، وبناء فضاء سياسي واقتصادي مغربي، ديمقراطي متكامل ومندمج. وفي سياق متصل، يقف المؤتمر بخشوع وإجلال لشهداء جيش التحرير المغربي في الجنوب، وشهداء الوحدة الترابية مدنيين وعسكريين.

- يذكر المؤتمر أن بلادنا، ورغم الاستجابة الجزئية لمطالب الشعب المغربي وقواه التقدمية وحركة 20 فبراير المجيدة سنة 2011، فإنها لم تعرف إصلاحا سياسيا ودستوريا حقيقيا، فالنظام المخزني لازال يصادر السيادة الشعبية، ويقزم صلاحيات المؤسسات الدستورية من حكومة وبرلمان وقضاء، ويحمي لوبيات الربيع والفساد، رغم احتجاجات القوى الديمقراطية والفعاليات الحقوقية والمركزيات النقابية والتنسيقيات القطاعية والمحلية.

إن قضية الديمقراطية ستظل مطروحة بكل أبعادها الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مادام النظام المخزني يرفض مطلب الملكية البرلمانية، كمخرج سلمي وحل تاريخي للتناقض الرئيسي بين الطابع المخزني للدولة المغربية، وبين حتمية وضرة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، المؤهلة وحدها لإخراج المغرب من دوامة الأزمة الهيكلية، والدوران في الحلقة المفرغة للتخلف. إن هذا المطلب بقدر ما يعبر عن حكمة ومسؤولية قوى اليسار الديمقراطي، بقدر ما يمثل فرصة تاريخية لتجاوز أعطاب وتجارب الماضي، وتجنب بلادنا خطر الانزلاق التدريجي نحو تعميق التناقضات والتوترات الاجتماعية، وانفجارها بشكل يسمح للقوى المعادية لسيادة

بلادنا ووحدتها الترابية بتوظيف مشاكلها الداخلية لتغذية النزوعات العرقية والانفصالية والظلامية.

في هذا السياق تشكل الانتخابات النيابية المقبلة، محكا أمام الدولة، لكبح تدخلها لصالح لوبيات الفساد الانتخابي، وفرض قواعد المنافسة النزيهة بين القوى السياسية، وعدم السماح باستغلال الدين لأغراض سياسية وصيانة اختيارات المواطنين والمواطنات من العبث والتزوير وشراء الذمم.

اعتبارا لكل ما سبق، أصبح من واجب ومسؤولية اليسار المغربي، تبني إستراتيجية موحدة وشاملة للتغيير الديمقراطي، برؤية سياسية واضحة وقادرة على توحيد كل القوى والفعاليات المناضلة من أجل توفير الشروط الضرورية لتغيير ميزان القوى لصالح قوى الديمقراطية والتقدم، من خلال النضال الديمقراطي الجماهيري الطويل النفس والمتعدد الأشكال والواجهات، لتحقيق تغيير عميق للنظام السياسي، يكرس السيادة الشعبية والفصل الحقيقي للسلط، ونزاهة الانتخابات بإشراف هيئة مستقلة، واعتماد التصويت بالبطاقة الوطنية، وتمتع المغاربة المقيمين بديار الغربة بحق المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية تصويتا وترشيحا.

ويعتبر المؤتمر أن فدرالية اليسار الديمقراطي تمثل اللبنة الأساسية لتجميع قوى اليسار في أفق بناء الحزب الاشتراكي الكبير

ب - اقتصاديا واجتماعيا:

ينبه المؤتمر إلى خطورة تفاقم الاختلالات القطاعية والفوارق الطبقيّة والجهوية، وتراجع القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من الأسر المغربية، نتيجة تجميد الأجور والارتفاع المتوالي للأسعار وتوسع البطالة خاصة في صفوف النساء والشباب، نظرا لفشل المخططات

المخزنية للتنمية (المخطط الأزرق، المغرب الأخضر، المخطط الاستعجالي، التنمية البشرية...)، وارتفاع مهول للمديونية الخارجية بشكل يرهن استقلال اقتصادنا بيد المؤسسات المالية الدولية، ناهيك عن التدمير الممنهج للمرافق العمومية، والاستغلال الفاحش لشركات التدبير المفوض لجيوب المواطنين، مما أدى إلى تصاعد وثيرة الاحتجاجات الجماهيرية في كل المناطق والقطاعات؛ وبدل الاستجابة للمطالب المشروعة للشغيلة المغربية وعموم الكادحين، يصير التحالف الطبقي الحاكم على نهج سياسة التسويق والمماطلة والأذان الصماء، وعلى التمادي في التغطية على لوبيات الفساد الاقتصادي، بخطاب الحكومة المتأسلم (عفا الله عما سلف)، بل اللجوء إلى القمع السافر والاعتقالات.

وانسجاما مع اختياراته المبدئية، يدين حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي كل الإجراءات القمعية والترهيبية للطبقة الحاكمة، ويطالب بالاستجابة الفورية لمطالب المركزية النقابية، التي تمثل الحد الأدنى للتخفيف من الأزمة الاجتماعية، كما يطرح بديلا إنقاذيا واقعيا، وقابلا للتطبيق، بشرط توفر الإرادة السياسية للقطع مع الاختيارات اللاشعبية واللامقراطية المفروضة على الشعب المغربي منذ عشرات السنين، وتتجلى المحاور الأساسية لهذا البديل في :

- * تحمل الدولة لمسئولياتها في إنجاز الإصلاحات الهيكلية وتأميم القطاعات الإستراتيجية وتفكيك اللوبيات الاقتصادية ومافيا الريع المخزني التي تشكل الدعامة الأساسية للفساد والاستبداد.
- * وضع إستراتيجية شمولية للإقلاع الاقتصادي من خلال إصلاح زراعي وعقاري حقيقي يضمن رفع يد كبار الملاك الفاسدين والشركات العقارية عن المساحات المنهوبة وأراضي الجموع، ويحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي للشعب المغربي، وتنمية صناعية

تستند للتكنولوجيا الحديثة، كفيلة بخلق مناصب شغل كافية لاستيعاب الكفاءات والطاقات البشرية الهائلة التي يزخر بها المجتمع المغربي. * إصلاح المالية العمومية، بوضع نظام ضريبي وجمركي فعال وعادل ومنصف، يوفر الموارد الضرورية للدولة ويسمح بترشيد النفقات العمومية ومحاربة الفوارق الطبقيّة والمهنيّة، وهدر ونهب المال العام. ولا يفوت المؤتمر بهذا الصدد دعوة الحكومة لفتح تحقيق في وثائق بناما حول شبّهات تهريب الثروة والتهرب الضريبي، واتخاذ إجراءات تمكن من معالجة الخصائص الهائل في المرافق العمومية كالتعليم والسكن والصحة والنقل والمواصلات وباقي الخدمات الضرورية.

ج - حقوقيا:

وقف المؤتمر على التراجعات الخطيرة التي مست الحقوق والحريات، والمتمثلة في منع التظاهر السلمي، والتضييق على الإعلاميين والقضاة الشرفاء والاعتقالات التعسفية وعدم توفر شروط المحاكمة العادلة، والهجوم المستمر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أكد على أن لا طي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسنوات الرصاص دون إجلاء الحقيقة كاملة في جميع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى رأسها ملف اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة، وتفعيل الإجراءات الدستورية والقانونية لعدم التكرار، وضمان قضاء مستقل، وملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومحاسبة الجلادين تطبيقا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب، وجبر الضرر المناطقي والفردي، وحفظ الذاكرة، والتنفيذ التام والعاجل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي...

وسجل المؤتمر في هذا السياق التراجعات عن مكتسبات المرأة المغربية التي ناضلت من أجلها الحركة النسائية، مؤكداً أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي سيظل في مقدمة جبهة التصدي لمحاولة الحكومة الرجعية إفراغ تشريعات المناصفة والمساواة من جوهرها الديمقراطي وقيمها الحقوقية التحررية.

د - على مستوى الثقافة والإعلام والبيئة :

يشدد المؤتمر على ضرورة تحرير الإعلام العمومي من الوصاية الخائفة للطبقة الحاكمة، وتدخّل لوبيات الفساد، ويدعو إلى إسقاط القوانين السالبة لحرية الإعلاميين، وتحويله إلى إعلام وطني عصري يعكس تعدد وتنوع المجتمع المغربي، حتى يمكن له أن يؤدي دوره الأساسي في رفع مستوى وعي المواطنين والمواطنات، ومحاربة النزوعات المتطرفة بكل أنواعها.

وقد وقف المؤتمر أيضاً على مهام إعلاء دور الأمازيغية كلغة رسمية فعليا، وكمسألة مجتمعية، بأبعادها الثقافية واللغوية، وبضرورة إصدار القوانين التنظيمية وتفعيلها، بما يغني الطابع الحضاري المتنوع والمتعدد للشعب المغربي.

وفي مجال البيئة ينبه المؤتمر إلى أن الرأسمال الطبيعي للمغرب أصبح يتضاءل بشكل تدريجي، بفعل التغيرات المناخية، والتصحر الذي يهدد مساحات شاسعة من البلاد، نتيجة الاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية (الغابات، المناجم، المقالع...) مما يطرح مسؤولية الدولة في الحفاظ على الإطار الطبيعي من التدهور بشكل غير مسبق.

لقد أصبح البعد البيئي مكوناً أساسياً من مكونات التنمية المستدامة، يتطلب إجراءات حاسمة ولموسة ضد الرأسمالية الملوثة، والمتهربة من أداء مستحقات التسبب في تدمير مقومات الحياة على كوكب

الأرض. لهذا أصبح من الضروري وضع خطط استباقية لمواجهة المخاطر المحدقة بالبيئة وبحياة الشعب المغربي ومستقبله، وكذا دخول القوى اليسارية والتقدمية في دينامية عالمية للضغط على الدول والأنظمة الرأسمالية للمحافظة على سلامة البيئة، والتنوع الطبيعي، ومقومات الحياة من خلال تنمية مستدامة تستجيب لتلبية الحاجات الأساسية للشعوب حاضرا ومستقبلا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وإنها لمسيرة نضالية حتى النصر.

المؤتمر الوطني الثامن لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

بوزنيقة في 29 ماي 2016.



حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المؤتمر الوطني الثامن
2016 29 - 28 - 27

COMMUNIQUE FINAL

Le huitième congrès du Parti de l'Avant-garde Démocratique Socialiste (PADS) s'est tenu à Bouznika les 27, 28 et 29 Mai 2016 sous le thème :

« L'unité de gauche est une nécessité pour la réalisation de la démocratie et mettre fin au despotisme et à la corruption ».

La séance d'ouverture a connu un grand succès, par l'importante présence de dirigeants et représentants de partis frères et amis, des centrales syndicales, associations des droits humains et organisations de la société civile. Cette séance d'ouverture à laquelle ont assisté un nombre important de citoyens et citoyennes, a été, essentiellement, caractérisée par le discours du Secrétariat National lu par le Secrétaire général

le camarade Abderrahmane BENAMEUR . Ce discours a traité de toutes les questions nationales et internationales destinées au congrès, commençant par l'unité territoriale du pays, les réformes politiques et constitutionnelles ainsi que les questions économiques, sociales, culturelles et les droits de l'Homme. Les situations maghrébine et arabe ont été également abordées par ce discours qui a arrêté, à la fin, les positions claires et audacieuses du parti sur toutes ces questions.

Après trois jours d'intenses travaux marqués par des débats sereins et sérieux, le huitième congrès national du Parti de l'Avant-garde Démocratique Socialiste (PADS) est parvenu aux conclusions et positions suivantes :

PREMIEREMENT : Au niveau international

Malgré ce qui marque la gestation du passage du système unipolaire à une étape de forces multiples, à cause des luttes acharnées sur les marchés de l'armement, des finances et de l'énergie, engendrant une tension permanente et une instabilité dans les relations internationales, le 8^e congrès du PADS considère que la contradiction principale actuelle se situe entre, d'un côté, les peuples qui aspirent à la liberté, l'émancipation et la paix, et de l'autre, les forces d'exploitation et de domination impérialo-sionistes. Ce qui s'illustre clairement au niveau des continents africain et d'Amérique latine. En effet, ce dernier a connu l'ascension au pouvoir des partis de gauche soutenu par le peuple à travers les urnes mais l'impérialisme américain n'a pas cessé ses tentatives de faire avorter ces expériences réussies. Le 8^e congrès national ne manque pas de souligner, également, que les peuples européens continuent de souffrir des conséquences de la crise structurelle du capitalisme

mondiale et la lutte pour la préservation de leurs acquis sociaux réalisés dans le passé. Cette crise a des conséquences dramatiques pour les pays du Sud engendrant des vagues d'émigration et de réfugiés économiques, favorisant, ainsi, la montée de l'extrême droite et les thèses racistes.

En définitive, la lutte des classes entre les forces de liberté, de démocratie et du socialisme, d'une part ; et les forces d'exploitation capitaliste, d'autre part, constituera le moteur principal à toute dynamique d'évolution de l'Histoire. Et partant, il n'est d'issue pour les forces de gauche dans toutes les parties du monde que le renouvellement de leurs idées, l'unification de leurs énergies militantes et l'orientation de leurs luttes envers l'instauration d'un nouveau système mondial et socialiste qui garantit la coopération, la paix, la sécurité et la solidarité entre les peuples et qui met fin à toute forme d'exploitation et d'asservissement.

DEUXIEMEMENT : Au niveau arabe et maghrébin.

Le congrès s'est arrêté sur la situation et le vécu de certains pays arabes et maghrébins comme la Syrie, l'Irak, le Yémen et la Lybie qui connaissent des conflits sanglants et des guerres destructrices consécutives aussi bien à la gestion despotique des différences qu'à la dangerosité des visées impérialistes, sionistes et rétrogrades. Ce sont ces mêmes visées qui ont été à l'origine de la spoliation des terres de la Palestine par le déplacement et la migration de son peuple et l'instauration de l'entité sioniste. Ces mêmes manœuvres continuent pour tenter d'éradiquer toutes les franges des mouvements de libérations nationales qui a résisté et résiste encore aux plans destructeurs visant l'émiettement et la

division des Etats par l'utilisation des conflits ethniques, religieux et confessionnelles, et ce dans le but de briser l'unité du peuple palestinien et mettre fin à sa révolution.

Le PADS, conscient de l'essentiel du conflit dans cette région, ne peut se ranger de du côté des forces de résistance contre les ennemis des peuples de la région et contre les pensées obscurantistes et d'expiation ennemis de la liberté, de la démocratie et du progrès.

Le PADS confirme sa ferme condamnation du terrorisme sous toutes ses formes et réitère sa demande de retrait de l'armée marocaine de tout foyer conflictuel pour ne pas tremper le fusil marocain dans le sang des peuples de la région. Comme il renouvelle son soutien indéfectible à la lutte du peuple palestinien pour la libération de ses terres et l'édification de son Etat indépendant avec pour capitale Al Qods et le retour des réfugiés. Le PADS revendique la promulgation de lois qui criminalisent la normalisation avec l'entité sioniste ; et loue, en cette occasion, la création du Front Arabe Progressiste avec la participation de notre parti ; et réitère son appel à toutes les forces de gauche de la région pour valoriser cette initiative de la gauche arabe et en faire un cadre régional éminent et efficace dans le paysage politique régional.

TROISIEMENT : Au niveau national.

A- Le politique:

✓ Concernant la cause nationale, le congrès confirme les positions fermes du parti, qu'il exprime à chaque occasion et qui consiste au refus catégorique aux thèses séparatistes et au monopole de la classe dirigeante responsable historiquement

des failles qui ont caractérisé la gestion de ce dossier sensible. A ce propos, notre parti rappelle la nécessité du lien dialectique entre l'instauration de la démocratie et la défense de la souveraineté nationale et la libération de l'ensemble des parties du territoire national (Sebta, Mellilia et les îles Jaffarides). Notre parti renouvelle, également, son appel à l'Etat algérien de prendre en considération les liens historiques, humanitaires et culturels communs entre les peuples maghrébins et favoriser l'édification de l'Union Maghrébine. Cette union constituera le cadre adéquat à trouver les solutions à tous les différents partiels, au sous-développement dans lequel vivent les peuples de la région et à créer un espace politique, économique maghrébin démocratique, complémentaire et intégré.

✓ Le congrès rappelle, que malgré les réponses partielles aux revendications du peuple marocain, de ses forces vives progressistes, les protestations des forces démocratiques, des droits humains, des centrales syndicales et les comités de coordination sectoriels et locaux et du vaillant mouvement du 20 Février 2011, le Maroc n'a pas connu de véritable réforme politique et constitutionnelle. En effet le régime makhzénien continue de confisquer la souveraineté populaire, minimiser le rôle des institutions constitutionnelles (gouvernement, parlement, justice), à protéger les lobbies de prébendes et de corruption et ce malgré les protestations des forces démocratiques, des droits humains, des centrales syndicales et les comités de coordination sectoriels et locaux.

La question démocratique demeurera toujours posée sous tous ses aspects constitutionnel, politique, économique, social et culturel tant que le régime makhzénien continue à refuser la

monarchie parlementaire comme issue raisonnable et pacifique. Elle constitue la solution historique et une alternative à la contradiction entre la nature makhzénienne de l'Etat et la nécessité de l'édification d'un Etat national démocratique, seule habilité à sortir le pays de la crise structurelle et le cercle vicieux du sous-développement.

Cette revendication de monarchie parlementaire, qui porte la lucidité et la responsabilité des forces de gauche, représente une occasion historique pour le dépassement les tares et expériences anciennes évitant à notre pays les dangers d'un glissement progressif vers l'approfondissement des contradictions et les tensions sociales jusqu'à l'explosion. Chose qui peut être exploitée par les ennemis de notre souveraineté et notre unité territoriale et peut alimenter les tendances ethniques, séparatistes et obscurantistes.

✓ Dans ce contexte, les prochaines élections parlementaires constituent un affrontement de plus avec l'Etat pour freiner ses interventions en faveur des lobbies de la corruption électorale et imposer les bases de la compétition honnête entre les forces politiques, rejeter l'exploitation de la religion à des fins politiques et électorales ; et préserver le choix des citoyens et citoyennes vis-à-vis des absurdités, les falsifications et le mercantilisme électorale.

✓ Au vu de ce qui précède, la gauche marocaine a pour devoir et responsabilité d'adopter une stratégie unitaire et globale pour le changement démocratique avec une vision politique claire capable d'unifier toutes les forces militantes pour réunir les conditions nécessaires au changement des rapports de forces en faveur des forces démocratiques et

progressistes. Ces conditions ne peuvent être réunies qu'à travers la lutte démocratique de masse, avec endurance, sous toutes les formes et sur tous les fronts. Le but de ces luttes est la réalisation du changement profond du régime politique qui consacre la souveraineté populaire, la séparation véritable des pouvoirs, l'honnêteté électorale sous l'égide d'une instance indépendante, l'adoption du vote par la carte d'identité nationale et faire bénéficier les marocains résidents à l'étranger de leurs droits de participer aux échéances électorales (vote et candidature).

✓ Le congrès national considère que la FEDERATION DE LA GAUCHE DEMOCRATIQUE constitue le socle de base pour le rassemblement de toutes les forces de gauche pour l'édification du GRAND PARTI SOCIALISTE du Maroc.

B.- L'économique et le social

Le congrès met en garde sur le danger de l'aggravation des disfonctionnements sectoriels et les disparités sociales et régionales, la diminution du pouvoir d'achat de l'écrasante majorité des familles marocaines consécutive au gel des salaires et l'augmentation continue des prix, l'élargissement du chômage, notamment dans les rangs des femmes et les jeunes. Ce qui démontre l'échec de tous les programmes de développement du Makhzen (Plan Azur, Plan Maroc Vert, Programme d'urgence, Initiative Nationale de Développement Humain, etc ...). L'augmentation inquiétante de la dette extérieure menace l'indépendance du pays vis-à-vis des

institutions financières internationales ; ajouter à cela le démantèlement systématique des services publics, l'exploitation abusive des sociétés de gestion déléguée des citoyens ; ce qui a entraîné une hausse du rythme des protestations populaires dans toutes les régions et tous les secteurs. Mais au lieu de répondre aux revendications légitimes des travailleurs marocains et l'ensemble des déshérités, la classe dirigeante continue sa politique de procrastination, de la sourde oreille ou de recours à la répression et arrestations, en protégeant les lobbies économiques corrompus devant lesquels le gouvernement a déclaré son impuissance.

En compatibilité avec ses principes, le PADS condamne tous les actes de répression et de terreur de la classe dirigeante et demande la réponse immédiate aux revendications des centrales syndicales qui ne constituent qu'un minima pour atténuer la crise sociale. Le PADS propose une alternative salubre applicable conditionnée par la volonté politique de mettre fin aux choix impopulaires et anti-démocratiques imposées au peuple marocain depuis des décennies. Les axes principaux de cette alternative sont :

✓ La prise en charge par l'Etat des réformes structurelles, la nationalisation des secteurs stratégiques, le démantèlement des lobbies économiques et des mafias de la prébende makhzénienne qui constituent le soutien principal de la corruption et du despotisme.

✓ La mise en œuvre d'une stratégie globale pour le décollage économique à travers une véritable réforme agraire et foncière qui met fin à la main mise des grands propriétaires pourris et les sociétés immobilières sur les terres spoliées et

terres collectives. Réforme à même de garantir l'autosuffisance alimentaire au peuple marocain. Le développement de l'industrie en se basant sur les nouvelles technologies permettra de créer suffisamment d'emploi pour assimiler les compétences et les énergies humaines dont jouit la société marocaine.

✓ La réforme des finances publiques par l'adoption d'un système fiscale et douanier efficace, juste et éthique qui constituera une ressource nécessaire à l'Etat à même de permettre de rationaliser les dépenses publiques, de réduire les disparités sociales et professionnelles et de mettre fin à la dilapidation des deniers publics. A ce propos, le congrès du PADS demande l'ouverture d'une enquête sur « les papiers de PANAMA » concernant les soupçons de détournement de capitaux et d'évasion fiscale et prendre les mesures nécessaires pour compenser les déficits énormes des secteurs publics tels que : l'éducation, l'habitat, la santé, le transport, les communications et l'ensemble des services publiques.

C.-Les droits humains.

Le congrès du PADS s'est penché sur le dangereux recul qui touche les droits et la liberté par l'interdiction des manifestations pacifiques, la gêne des journalistes et magistrats, l'absence de jugements équitables et l'offensive continue sur les droits économiques, sociaux et culturels.

Le congrès confirme que le dossier des atteintes graves aux droits de l'Homme des années de plomb ne peut être plié sans l'établissement de la vérité entière sur toutes les violations

graves des droits humains et, en premier lieu, sur le dossier de l'enlèvement et l'assassinat du martyr Mehdi BENBARKA. Le congrès insiste sur la nécessité de mettre en œuvre toutes les dispositions constitutionnelles et juridiques pour éviter la récidive, la garantie d'une justice indépendante, conformer la législation et les lois nationales par rapport aux conventions et chartes internationales des droits de l'Homme, la poursuite des tortionnaires par l'application du principe de reddition des comptes et la réparation individuelle et collective. La mémoire doit être préservée, comme il est nécessaire d'appliquer immédiatement les recommandations de l'Instance de l'Équité et de Réconciliation et la libération de tous les détenus d'opinion.

Le congrès enregistre, à ce propos, la dégradation des acquis de la femme marocaine pour lesquels a milité le mouvement féminin, en affirmant que le PADS demeurera à l'avant-garde du front contre les tentatives du gouvernement rétrograde de vider les législations d'égalité et de parité de leur substance démocratique et de leurs valeurs de justice et liberté.

D- La culture, l'information et l'environnement.

Le congrès insiste sur la nécessité de libération des médias publics de la tutelle étouffante de la classe dirigeante et l'intervention des lobbies de corruption, il appelle à l'abolition des lois liberticides et à moderniser les médias publics afin de refléter la pluralité de la société marocaine et leur permettre de jouer leurs rôles essentiels de hausser le niveau de

sensibilisation des citoyens et citoyennes et combattre l'extrémisme sous toutes ses formes.

Le congrès s'est, également, arrêté sur les tâches pour élever le rôle de la langue amazigh comme langue officielle effective et comme question sociale avec ses dimensions culturelle et linguistique. Le congrès exprime la nécessité de promulguer les lois organiques et leur mise en application, à cet effet, conformément à l'aspect civilisationnel varié et pluriel du peuple marocain.

Concernant le domaine de l'environnement, le congrès avertit que le capital naturel du Maroc commence à se dégrader progressivement, du fait du changement climatique et la désertification qui menace le pays. L'exploitation déraisonnable et abusive des ressources naturelles (forêts, mines, carrières, eaux, etc..) pose la responsabilité de l'Etat quant à la préservation du cadre naturel d'une détérioration sans précédent.

La dimension environnementale est devenue une des composantes essentielles pour le développement durable. Ce qui exige des mesures pertinentes et concrètes contre le capitalisme pollueur qui refuse de payer les droits pour être la cause de la destruction des composantes de la vie sur Terre.

Pour cela il est devenu impératif de mettre en place un programme préventif pour faire face aux dangers qui guettent l'environnement et la vie du peuple marocain et son avenir. Les forces de gauche sont appelées, à cet effet, de créer une dynamique mondiale de pression sur les états capitalistes pollueurs pour préserver la sécurité environnementale, la

diversité naturelle et les nécessités de la vie à travers le développement durable qui répond aux besoins des peuples dans le présent et dans l'avenir.

Gloire et immortalité à nos vaillants martyrs, et lutte jusqu'à la victoire

Le 8^e Congrès National du PADS
27, 28 et 29 Mai 2016
Bouznika